٢٠ معلومة ترد على الأكاذيب والشائعات حول تطوير جزيرة الوراق

تحت قيادة الرئيس السيسي.. البناء «حلقات متصلة» فى الجمهورية الجديدة

مشاهد حضارية للتسليم والتسلم بين الوزراء الجدد والقدامي في حكومة الدكتور مدبولي

ورقة بردى — 03

أبرزها التضخم، مفاوضات صندوق النقد، الاحتياطي النقدي وقضية «الاعتمادات المستندية وفواتير التحصيل»

حزمة «ملفات ساخنة وشائكة» تنتظر تحركات محافظ البنك المركزي الجديد

بنوك وتمويل — 4/5

خبراء يرصدون أسباب قرار «المركزي» بتثبيت سعر الفائدة على الإيداع والإقراض

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب

الأحد
٢١ أغسطس ٢٠٢٢

• السنة الرابعة عشر • العدد ٦٥٦ • الثمن ٣ جنيه

تفاصيل خارطة الإجراءات الحكومية لزيادة المنتجات المصرية بالأسواق الدولية

«الحصاد» تكشف التفاصيل الكاملة لاستثمار أموال التأمين الصحي الشامل داخل البورصة

توقعات حكومية متفائلة وخطة متكاملة لتنشيط سوق الأوراق المالية خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣

ملفات اقتصادية مهمة علي مكاتب الوزراء الجدد

«التضخم و الأوفر برايس والتاجر الخفي» يتحكمون في أسعار السيارات

المشروع القومى للصوامع.. كلمة السر فى تحقيق الأمن الغذائي لـ «المصريين»

تطوير الموانئ بتكليف رئاسي .. ودور قوي للشركات المصرية

البنك الأهلي المصري يطلق برنامج «الأهلي بوينتس للتجار» بالتعاون مع ماستركارد

البنك التجاري الدولي يطلق خدمة المدفوعات اللحظية لدعم خطط التحول الرقمي

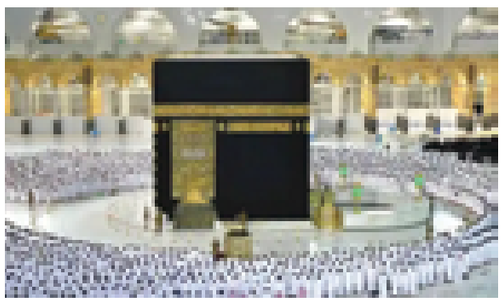

بعد اعتمادها رسميًا.. ١٠ ضوابط رئيسية منظمة لموسم العمرة ٢٠٢٣

«الحصاد» ترصد تفاصيل خطة الحكومة لتحسين إدارة الدين العام وتقليل المخاطر

الرئيس السيسى يتابع الموقف التنفيذي لمشروعات استصلاح الأراضي على مستوى الجمهورية

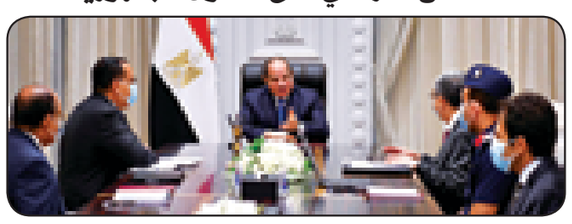

كتبت – رضوى عبدالله

استعرض الرئيس عبد الفتاح السيسي الموقف التنفيذي لمشروعات استصلاح الأراضي على مستوى الجمهورية، خاصة في إطار الدلتا الجديدة وشرق العوينات وتوشكي وصعيد مصر".

جاء ذلك خلال اجتماع عقده الرئيس - أمس السبت- مع الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، والدكتور محمد شاكر وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، واللواء أمير سيد أحمد مستشار رئيس الجمهورية للتخطيط العمراني، والمقدم طيار بهاء الدين الغنام مدير مشروع "مستقبل مصر".

وصرح السفير بسان راضى، المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، بأن الرئيس اطلع خلال الاجتماع على تطورات المراحل الحالية والمستقبلية لمشروع "مستقبل مصر" في إطار "الدلتا الجديدة"، فضلاً عن تفاصيل سير العمل بمكونات المشروع من طرق ومحاور وآبار مياه ومحطات معالجة المياه وشبكة تغذية الكهرباء من خلال محطات كهرباء الدلتا الجديدة.

ووجه الرئيس بالاستمرار فى توفير كافة عناصر النجاح لتلك المشروعات بالتوازي مع حوكمة الإدارة والتشغيل بهدف تحقيق الطاقة الإنتاجية القصوى المخططة، وذلك كمبدأ عام أساسي لجميع المشروعات التنموية على مستوى الجمهورية.

وأضاف المتحدث الرسمي أنه تم أيضاً استعراض الموقف التنفيذي لمشروع استصلاح الأراضي في محافظتي المنيا وبني سويف، بما فيها الأعمال الجارية في البنية الأساسية من إقامة محطات الرفع الداخلية ومد خطوط المياه والترع والمخصصات المائية والتغذية الكهربائية، بالإضافة إلى مستجدات العمل بمشروع الصوب الزراعية في قطاع اللاهون على محور أسيوط الغربي جنوب الفيوم.

التصديري للصناعات الهندسية يشيد بتخصيص ١٠ مليارت جنيه لسداد المساندة التصديرية

أ ش أ

أشاد المهندس شريف الصياد رئيس المجلس التصديري للصناعات الهندسية، بإطلاق المرحلة الخامسة من مبادرة السداد الفورى لمستحقات برنامج دعم الصادرات المتأخرة، مؤكداً أن هذه الخطوة من شأنها دعم المصانع المصدرة بالقطاع الهندسي وتساهم في تخفيف العبء الكبير الواقع على الصناعة جراء الأزمة العالمية الحالية.

وأشار الصياد، في بيان له يوم أمس السبت، إلى ضرورة تعجيل صرف مستحقات المساندة التصديرية والتي تم إقرارها بالمرحلة الخامسة من مبادرة السداد الفورى والمحددة بـ١٠ مليارات جنيه.

الإسكان : مهلة أخيرة لتلقي طلبات التفاوض من حائزي الأراضي بالساحل الشمالي الغربي حتي نهاية أغسطس الجاري

كتب – محمد عارف

قررت هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة للشئون العقارية والتجارية، منح مهلة أخيرة حتى نهاية أغسطس الجاري لتلقي طلبات التفاوض من (شركات – جمعيات – كيانات أو غير ذلك) على الأراضي الواقعة داخل حدود القرار الجمهوري رقم ٣٦١ لسنة ٢٠٢٠ بشأن إعادة تخصيص قطع الأراضي المبينة به ناحية الساحل الشمالي الغربي بإجمالي مساحة ٧٠٧٢٣٤,٥٠ فدان تقريبا لصالح هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لاستخدامها في إقامة مجتمعات عمرانية جديدة (القطاع الأول - القطاع الثاني - القطاع الثالث) للساحل الشمالي الغربي.

وقال المهندس حاتم محمود حسن، نائب رئيس الهيئة، إنه يتم تقديم الطلبات حتى يوم ٢٠٢٢/٨/٣١ بمقر الجهاز بالكيلو ٥١,٥ طريق إسكندرية/مطروح الساحلي، على أن يرفق بالطلب مستندات الملكية (صورة رسمية من العقود " ملكية ، تخصيص" - شهادة تصرفات عقارية حديثة - كشف تحديد مساحي وإحداثيات معتمد من الهيئة العامة للمساحة المصرية)، وتلتزم اتحادات الملاك و الأفراد، بتكوين شركة للتعامل بموجبها.

وأكد نائب رئيس الهيئة للشئون العقارية والتجارية، أن ذلك يأتي استجابة للطلبات المقدمة من الذين لديهم سند ملكية أو تخصيص على قطع الأراضي الواقعة داخل حدود القرار الجمهوري المشار إليه ولم يتمكنوا من التقدم وفقا للإعلانات السابقة، وإلحاقاً للإعلانات السابق صدورها في هذا الشأن، وإلى محاضر الحصر والتفاوض التي أبرمت مع بعض الكيانات بالساحل الشمالي الغربي.

وأضاف أنه لن يتم النظر في أي طلبات يتم تقديمها قبل أو بعد المدة المحددة، وكذا كل الحالات التي يثبت وقوع أراضيها داخل مساحات الأراضي التي سبق التفاوض عليها مع الكيانات بالساحل الشمالي الغربي وفقا للإعلانات السابقة،

وزير المالية : إصدار ونشر «الدليل الجمركى للاستيراد والتصدير» للتيسير على المستثمرين

كتب – اسامة السيد

استعرض الدكتور محمد معيط وزير المالية، جهود تنمية الوعى الجمركي لدى العاملين والمتعاملين مع الجمارك، موضحًا أن إصدار ونشر النسخة الجديدة من «الدليل الجمركي للاستيراد والتصدير» يُسهم فى التيسير على المستثمرين، حيث يضم كل التحديثات التشريعية والإجرائية الخاصة بعملية الاستيراد والتصدير، التي تستهدف تسهيل استيعابها لدى المجتمع التجاري، والعاملين بالمنافذ الجمركية أيضاً؛ على نحو يساعدنا فى توحيد المعاملات الجمركية، ومن ثم تيسير عملية الاستيراد والتصدير، وتنشيط حركة التجارة، وتحفيز الاستثمار.

أشار الوزير، إلى ضرورة استدامة تطوير المنظومة الجمركية لتحقيق المستهدفات المنشودة، بما فى ذلك تقليص زمن الإفراج الجمركي، وخفض تكاليف السلع والخدمات، من خلال التوسع فى الحلول التكنولوجية؛ لتعظيم الاستفادة مما يتيحه المشروع القومي لتحديث وميكنة المنظومة الجمركية الذى يرتكز على ربط الموانئ بمنصة إلكترونية موحدة «نافذة» واستحداث المراكز اللوجستية، وتطبيق منظومة التسجيل المسبق للشحنات «ACI».

من جانبه ، أكد الشحات غتورى، رئيس مصلحة الجمارك، أن «الدليل الجمركي للاستيراد والتصدير» يجمع كل القرارات والتعليمات المعدلة للائحة قانون الاستيراد والتصدير، بهدف نشر الوعى الجمركى بين المستورين والمصدرين؛ على نحو يُسهم فى تعزيز الحوكمة الجمركية، وتأهيل العاملين بالجمارك لسرعة ودقة إتقان الأعمال المنوطة بهم، وتعميق الشراكة مع المجتمع التجارى وفقًا لمعايير الشفافية والممارسات الدولية.

أضاف أننا مستمرون في تطوير السياسات والتشريعات الجمركية، والإشراف على تنفيذها والمشاركة الفعّالة دوليًا لدعم التجارة ومكافحة كل الأساليب التى تضر بحركة التجارة، من خلال تطبيق إجراءات الرقابة الجمركية المتكاملة، وفقًا لتوصيات منظمة الجمارك العالمية.

في إطار المبادرة الرئاسية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

طرح ١٠٠٠ وحدة صناعية بـ ٣ مجمعات جديدة بمحافظات أسيوط وقنا وأسوان

كتب – أحمد ابراهيم

في إطار المبادرة الرئاسية " مصنعك جاهز للترخيص" لتشغيل الشباب ودعم قطاع المشروعات الصغيرة ، وخطة وزارة التجارة والصناعة للتوسع في مشروع المجمعات الصناعية للصناعات الصغيرة والمتوسطة ، وخلق محاور تنموية جديدة وخاصة في صعيد مصر، أعلن المهندس أحمد سمير وزير التجارة والصناعة عن طرح الهيئة العامة للتنمية الصناعية لـ ٣ مجمعات صناعية جديدة تشتمل على ١٠٠٠ وحدة صناعية كاملة المرافق والتجهيزات في ٣ محافظات بالصعيد وهي (قنا– أسيوط و أسوان) وتستهدف الصناعات الكيماوية والهندسية والغذائية والدوائية ومواد البناء والنسيجية، كما ستعلن الهيئة عن وحدات المرحلة الثانية من المجمعات الصناعية المتوافرة في كل من بني سويف والمنيا والبحر الأحمر والسادات والغربية وسوهاج والاقصر.

أحمد سمير

وقال الوزير أن مشروع إنشاء المجمعات الصناعية للصناعات الصغيرة والمتوسطة والتوسع فيها يأتي على رأس أولويات خطة عمل الوزارة وهيئة التنمية الصناعية، حيث يلقى هذا المشروع دعماً غير مسبوق من فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي ، وتوجيهاته المباشرة بضرورة التوسع في إنشاء المجمعات الصناعية وخاصة لأهل الجنوب لدفع عجلة التنمية الصناعية وتشغيل الشباب بالصعيد وسائر محافظات الجمهورية، مشيراً إلى أن المشروع يستهدف تعميق الصناعة المحلية من خلال دعم سلاسل التوريد وربط منتجات تلك المجمعات بالصناعات الكبرى وتوفير فرص عمل حقيقية للشباب في كافة محافظات الجمهورية فضلا عن اجتذاب مشروعات القطاع غير الرسمي للدخول في منظومة الاقتصاد الرسمي والتمتع بالمزايا التي توفرها الدولة.

وأشار سمير إلى أن هذا الطرح يأتي تنفيذاً لخطة وزارة التجارة والصناعة الهادفة إلى إقامة ١٧ مجمع صناعي بـ ١٥ محافظة بتكلفة اجمالية بلغت ١٠ مليار جنيه ، وتضم ٥٠٣٠ وحدة صناعية جاهزة لرواد الأعمال وصغار المستثمرين في محافظات الجمهورية .

الحصاد
الرؤية الثاقبة أمام عينيك

وكالة فيتش: التعديل الوزاري الأخير خطوة جيدة للمضي قدماً في الخطط التنموية بمصر

أظهر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، أن وكالة "فيتش" سلطت الضوء على الآثار الإيجابية التي سيشكلها التعديل الوزاري الأخير. جاء ذلك في الإنفوجرافيك الذي نشره مركز المعلومات بعنوان "فيتش: التعديل الوزاري الأخير خطوة جيدة للمضي قدماً في الخطط التنموية في مصر.

ويحلل التقرير، الذي أصدرته "فيتش"، في ١٥ أغسطس الجاري، التعديلات الوزارية وآثارها الإيجابية على استقرار الخطط التنموية في مصر.

وأشار التقرير إلى أن التعديل الوزاري الأخير يعد بمثابة تحرك حكومي يؤكد جدية الدولة في التعامل مع تبعات الأزمة الأوكرانية، كما أنه مهم لاستمرارية السياسات المصرية وعملية صنع القرار واتساقها.

ولفت إلى أنه سيساعد على تحقيق أهداف الخطط التنموية الاقتصادية، كما يعزز إمكانات مصر، لتحقيق تقدم فيما يخص برامج زيادة مشاركة القطاع الخاص في الخطط التنموية المصرية.

الحصاد
جريدة اسبوعية متنوعة
تصدر بترخيص من لندن - رقم : ٧٥٤٠٢٧٩
رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب
العضو المنتدب
احمد ابراهيم هاشم
المدير العام
اللواء/ ناصر شمس
نواب رئيس مجلس الإدارة
محمد يوسف القوطي
علي حمدان
إبراهيم محمد شاهين
رئيس التحرير
حسن عبدالستار
المدير العام التنفيذى
أحمد خالد
الاخراج الفني
هيثم السيد
الديسك المركزى
محيي السعيد
محمد العوضى
وائل خطاب
العلاقات العامة
محمد الشافعي - مها حسين
المستشار القانوني
احمد العبادي
أيمن خليفة
المقر الرئيسي: ٣٠٠ شارع الهرم-الجيزة
تليفاكس : ٠٢٣٣٩٧١٠٧٠
www.alhassad.com.eg

ملفات اقتصادية مهمة علي مكاتب الوزراء الجدد

«الصناعة» ترفع شعار الارتقاء بتنافسية المنتج المصري وتعميق التصنيع و زيادة معدلات الصادرات وفتح المزيد من الأسواق أمام المنتج المصري

عقب أدائهم اليمين الدستورية بالقصر الجمهوري بمدينة العلمين الجديدة ، عقد الرئيس عبدالفتاح السيسي اجتماعا مع الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، و الوزراء الجدد ، وبحسب تصريحات المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية السفير بسام راضي ، فإن الرئيس السيسي رحب بالوزراء الجدد، متمنياً لهم التوفيق والنجاح في مهمتهم، بما يرقى لطموحات الشعب المصري ويساهم في تحقيق استراتيجيات الدولة وغاياتها الكبرى وحماية مصالحها ومقدراتها.

و شدد الرئيس على الوزراء الجدد التحلي بالتجرد والموضوعية والتفاني وترسيخ مبدأ الكفاءة والاداء المتميز وبذل اقصى جهد كمنهج ادارة ثابت لإعلاء مصلحة الوطن في المقام الاول، وذلك لحجم المسؤولية الكبيرة التي يتولونها في ظل المتغيرات الدولية التي انعكست داخلياً على دول العالم ومنها مصر وفرضت العديد من التحديات التي تتطلب العمل الدؤوب المتواصل بإرادة قوية وبلا كلل».

كما وجه الرئيس الوزراء الجدد بالوقوف بدقة على كافة ادوات وامكانيات وزاراتهم والمؤسسات والهيئات التابعة لها وحسن اداراتها لتعظيم نتاج تلك الامكانيات وتطوير اسلوب عملها بهدف تحقيق اقصى استفادة وعائد ممكن، مع الانتباه جيدا لكفاءة آليات التنفيذ كعامل حاسم فى نجاح التخطيط ليصبح واقع ملموس.

كذلك وجه الرئيس بتطوير برامج التدريب والتأهيل ورفع قدرات الموارد البشرية خاصة من الشباب مع التركيز على العناصر المتميزة، باعتبارهم الكتلة الواعدة التي تمتاز بالكفاءة العملية والذهنية بجانب القدرة على انتاج الافكار للتعامل مع مختلف القضايا بشكل مبتكر غير تقليدي.

ووجه الرئيس كذلك بأهمية التواصل المنتظم مع المواطنين، وتقديم افضل الخدمات لهم فى مجال عمل كل وزارة، مع نشر وتعميق الوعى العام بشأن التحديات الدولية والاقليمية والداخلية التي تواجه الدولة، وكذلك الجهود وحجم الإنجازات والتطورات الحالية في اطار التنمية الشاملة التي تشهدها مصر على امتداد محافظاتها ورقعتها الجغرافية.

من جانبه؛ أكد الدكتور مصطفى مدبولي أن الوزراء الجدد عازمون على العمل بأقصى طاقاتهم والبناء على ما تم تحقيقه من إنجازات ودراسات لاستكمالها وتنفيذها، ولحرص على التنسيق والتناغم بين الوزارات وكافة قطاعات وأجهزة الدولة المختلفة، على نحو يعظم من عملية التنفيذ الأمثل لبرامج وخطط الدولة مشيراً إلى أن الحكومة تحرص على الإسراع بوتيرة إنجاز مختلف المشروعات القومية وتنفيذ جميع التكليفات الموكلة إليها.

٨ ملفات هامة لعمل " الصناعة " خلال الفترة المقبلة

في وزارة التجارة والصناعة ، أكد الوزير المهندس أحمد سمير، حرصه على النهوض بقطاعي الصناعة والتجارة الخارجية والمضي قدماً في كافة الملفات التي تديرها الوزارة بما يعود بالنفع على الاقتصاد القومي وينعكس على حياة المواطن المصري، لافتاً إلى أن الوزارة ستعمل على قدم

السيارات الكهربائية وتطوير مصانع الغزل والنسيج علي رأس أجندة " قطاع الأعمال " .. والحد من تداعيات التغيرات المناخية أولوية في " الري "

وساق في سبيل استعادة مكانة المنتجات المصرية، وتطوير الصناعات القائمة، وجذب الاستثمارات لتنفيذ مشروعات صناعية جديدة، مع التركيز على تلبية احتياجات السوق المصري حاليًا ومستقبلاً.

وفي هذا الإطار، أعرب سمير عن تقديره واعتزازه بالجهود الكبيرة لنيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة السابقة خلال فترة توليها الوزارة والتي نتج عنها تحقيق العديد من الإنجازات، مؤكداً أن الوزارة ستمضي قدماً في تعظيم الاستفادة من هذه الجهود والبناء عليها بهدف إحداث نقلة نوعية في قطاعي الصناعة والتجارة الخارجية.

وقال الوزير، إن القيادة السياسية تحرص على ضخ دماء جديدة في صفوف الحكومة المصرية وإدماج عنصر الشباب في الوزارات، وهو ما ظهر جلياً في التعديل الوزاري الأخير، موجهاً الرسالة للشباب المصري المجتهد أن يوسع أفاق أحلامه ويركز على أهدافه وسيجد في بلده الفرصة التي يستحقها.

وأوضح أن هناك عدداً من الملفات التي ستتصدر أولويات الوزارة خلال الفترة المقبلة ، و على رأسها ملف تعميق التصنيع المحلي وزيادة نسب المكون المحلي في المنتجات النهائية، وتوفير الخامات ومستلزمات الإنتاج لدفع عجلة الإنتاج، وتشجيع استخدام التكنولوجيات الحديثة والعمل على توطين عدد من الصناعات خاصة في المنتجات التي يتم استيرادها من الخارج، لافتاً إلى أنه سيتم تقييم السياسة الصناعية الحالية وبحث ومراجعة التشريعات الاقتصادية والسعي إلى اتخاذ قرارات حاسمة بهدف الارتقاء بتنافسية القطاعات الصناعية وبصفة خاصة القطاعات التي تمتلك مصر فيها مزايا تنافسية للمساهمة في زيادة نسبة مساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي وكذا زيادة معدلات الصادرات وفتح المزيد من الأسواق أمام المنتج المصري لتحقيق مستهدفات الدولة المصرية للوصول بالصادرات المصرية إلى ١٠٠ مليار دولار سنوياً.

وأضاف أن المتغيرات الدولية التي يشهدها العالم حالياً من جراء أزمة جائحة كورونا والأزمة الروسية الأوكرانية وما ترتب عليهما من تداعيات اقتصادية أثرت على دول العالم أجمع ومن بينها مصر فرضت العديد من التحديات التى تتطلب العمل الدؤوب المتواصل بإرادة قوية لتعزيز منظومة الاقتصاد المصري وتحليه بالمرونة المطلوبة لمواجهة أي أزمات قد تطرأ مستقبلاً.

وأكد «سمير» أنه سيعمل على تنفيذ تكليفات الرئيس السيسي للوزراء الجدد والهادفة إلى ترسيخ مبدأ الكفاءة والاداء المتميز وبذل اقصى جهد لإعلاء مصلحة الوطن والوقوف على كافة ادوات وامكانيات وزاراتهم والمؤسسات والهيئات التابعة لها وحسن إداراتها لتعظيم نتاج تلك الامكانيات وتطوير اسلوب عملها بهدف تحقيق اقصى استفادة وعائد ممكن، مع الانتباه جيدا لكفاءة آليات التنفيذ كعامل حاسم فى نجاح التخطيط ليصبح واقع ملموس، فضلاً عن تطوير برامج التدريب والتأهيل ورفع قدرات الموارد البشرية خاصة من الشباب مع التركيز على العناصر المتميزة، باعتبارهم الكتلة الواعدة التى تمتاز بالكفاءة العملية والذهنية بجانب القدرة على إنتاج الافكار للتعامل مع مختلف القضايا بشكل مبتكر وغير تقليدي، لافتاً في هذا الإطار إلى تعظيم الاستفادة من كافة الكوادر الفنية بالوزارة وإتاحة الفرصة أمام الجميع للمساهمة في تنفيذ رؤية وخطة عمل الوزارة خلال المرحلة المقبلة.

ولفت وزير التجارة والصناعة إلى أن المرحلة المقبلة ستشهد مزيداً من التنسيق والتواصل مع مجتمع الأعمال من منتجين ومصدرين ومستوردين لوضع ملامح المرحلة المقبلة، والتأكيد على مستهدفات خطة عمل الوزارة خاصة وأنهم يمثلون شركاء أساسيين في وضع وتنفيذ رؤية الدولة المصرية ممثلة في وزارة التجارة والصناعة للارتقاء بقطاعي التصنيع والتصدير.

الغزل والنسيج أولوية قطاع الأعمال

الدكتور محمود كمال عصمت وزير قطاع الأعمال العام، بدأ نشاطه وتصريحاته بالتأكيد على أهمية المضي قدما فى مشروع تدشين مصانع الغزل والنسيج الجديدة دون ادنى تباطؤ، وذلك وفقا للجداول الزمنية المتفق عليها مع شركات المقاولات المنفذة للمشروعات فى المحلة ودمياط وكفر الدوار.

وكشف الوزير فى تصريحات له أن القيادة السياسية تولي اهتماما كبيرا بملف تطوير مصانع الغزل والنسيج، والذي يتكلف نحو ٢٣ مليار جنيه، بهدف وضع مصر فى مكانتها اللائقة محليا ودوليا فى هذا المجال، الذي تمتاز به طوال تاريخها، بجانب إغلاق ملف خسائر شركات الغزل والنسيج، علاوة على تعظيم قيمة القطن المصري وتصنيعه بهدف تحقيق قيمة مضافة بدلا من التصدير خام.

وأضاف أنه سيزور المصانع الجديدة فى بداية جولاته لتفقد مواقع العمل والإنتاج، خاصة مصانع شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة التى ستعمل قريبا، وبقية المصانع تباعا ولا سيما بعد وصول معدات وماكينات بعض المصانع من الخارج مؤخرا.

وكان «عصمت» أكد خلال اجتماعه مع قيادات الوزارة على ضرورة بذل مزيد من الجهد والعمل الدؤوب خلال المرحلة المقبلة لتحسين إدارة استثمارات الدولة بالشركات المملوكة لها وإنجاز مشروعات التطوير وإعادة الهيكلة، والتغلب على التحديات التي تواجه الشركات في سبيل النهوض بأدائها، خاصة في ظل الظروف والمتغيرات الاقتصادية العالمية.

وشدد على ضرورة العمل على إعادة تأهيل العنصر البشري بالشركات التابعة، وإعداد برامج تدريبية لرفع كفاءة العاملين ومهاراتهم، وتحسين بيئة العمل.

كذلك أكد وزير قطاع الاعمال العام الجديد ، أن ملف تصنيع السيارات الكهربائية على رأس أولويات الحكومة والوزارة بطبيعة الحال من خلال شركة النصر للسيارات، موضحا أن هذا الملف يحظى باهتمام القيادة السياسية، لا سيما للحد من التلوث والتوجه نحو الاقتصاد الأخضر.

الري والتغيرات المناخية

الدكتور هاني سويلم وزير الري الجديد أكد أن المرحلة المقبلة ستشهد بحث خطط الحد من الآثار السلبية للتغيرات المناخية علي الموارد المائية لمصر . ، فضلا عن المزيد من التعاون مع مختلف الوزارات المعنية بإدارة الموارد المائية في مصر وخاصة وزارة الزراعة وذلك لرفع كفاءة استخدام الموارد المائية والأرضية ومواجهة الآثار السلبية للتغيرات المناخية، مشيرا إلي أن ذلك سيكون من خلال دعم دور المراكز البحثية للمركز القومي لبحوث المياه ومركز البحوث الزراعية وبحوث الصحراء من أجل استنباط أصناف قادره على تحمل الجفاف والملوحة، وتكون أكثر تحملا للظروف المناخية وأعلي إنتاجية محصولية وأقل استهلاكا للمياه، مشيرا إلي أن ذلك من شأنه فك الاشتباك.

وأشار إلي أن أحد ملفات التعاون مع وزارة الزراعة التوصل إلي حلول مشتركة للاستخدام الأمثل لنظم الري مثل الري الحديث وتطوير الري والاستخدام الأمثل أيضاً للموارد المائية والأرضية في محافظات شمال الدلتا مثل محافظات البحيرة وكفر الشيخ ودمياط وبورسعيد، بما يقلل من تداخل مياه البحر أو المياه المالحة مع المياه العذبة كما يحدث في شمال الدلتا، ووضع آليات مشتركة للحد من ملوحة التربة في هذه المناطق من خلال اختيار منظومة الري المناسبة لكل منطقة وخاصة فيما يتعلق بملف زراعة الأرز.

وأوضح «سويلم» ان الوزارتين سوف تواصلان خطة تحديث منظومة الري بمختلف محافظات الأراضي القديمة، بالإضافة إلي التعاون ملف تأثير التغيرات المناخية علي الاحتياجات المائية للمحاصيل الزراعية وكيفية الاستخدام الأمثل لإدارة المياه من خلال استنباط أصناف من المحاصيل تكون ذات احتياجات مائية أقل من خلال تطبيقات البحوث العلمية الجديدة خاصة ان الوزارتين لديهما مراكز عملية تحقق هذه الأهداف.

وشدد علي أهمية التعاون بين كل المؤسسات في الداخل والخارج لتحافظ على مياه مصر وإدارتها بأكفأ الوسائل الممكنة والمتاحة، على أن نستعين بالأبحاث العلمية والتطبيقية التي أعدها المركز القومي لبحوث المياه التي تعيننا على إدارة المياه بأعلى كفاءة، مشيرا إلي أن مصطلح «التعاون» سيكون العنوان الأبرز لمستقبل العلاقات بين مصر ودول حوض النيل بما يحقق الاستفادة من موارده لصالح شعوب دول حوض النيل والحد من الآثار السلبية للتغيرات المناخية.

وأوضح «سويلم» أن ملفات التعاون مع دول حوض النيل سوف تشمل التعاون المشترك في مجال الحد من الآثار السلبية للتغيرات المناخية على الموارد المائية للنهر، مشيرا إلي أن مصر تعتمد بنسبة ٩٧٪ من مواردها علي مياه نهر النيل والتي تأتي من خارج حدود مصر، وهوما يؤكد أهمية التعاون مع دول حوض النيل لتحقيق المصالح المشتركة لهذه الدول.

وأشار إلى أن قمة المناخ المقرر عقدها في مصر في نوفمبر المقبل بمدينة شرم الشيخ ستكون فرصة جيدة ليعلم العالم كم قطعنا شوطا فيهذا ملف التغيرات المناخية، كذلك يساعد في وضع مشاكلنا على الأجندة العالمية وكي نسعى لحلول للفقر المائي، موضحا ان قمة المناخ ستكون فرصة للاستفادة من الخبرات الدولية وتعريف العالم بمشاكل مصر من الفقر المائي باعتبارها أحد الدول التي تعاني منه، ووضع ذلك علي الاجندة العالمية للحصول علي الدعم الدولي والفني لمواجهة هذه التحديات أو تنفيذ مشروعات للتكيف أو التأقلم مع الآثار السلبية للتغيرات المناخية.

أحمد ابراهيم

وزير الزراعة: الدولة أطلقت مشروعات عملاقة لتحقيق الأمن الغذائى للمواطنين

أكد السيد القصير وزير الزراعة ، أن قطاع الزراعة شهد طفرة غير مسبوقة في عهد الرئيس عبدالفتاح السيسي، مشيرا إلى أن ملف الامن الغذائي أصبح واحداً من أكبر التحديات التي تواجه الدول المتقدمة والنامية علي حد السواء ولم تعد مشكلة العجز الغذائي مجرد مشكلة اقتصادية وزراعية .

ولفت الوزير المصري، في بيان، إلى أن العجز الغذائي أصبح قضية سياسية استراتيجية ترتبط بالأمن القومي والإقليمي لدرجة أصبح الغذاء سلاحاً فان الدول المنتجة والمصدرة له تضغط به علي الدول المستوردة لتحقيق أهداف سياسية .

وتابع:" يعتبر قطاع الزراعة والأنشطة المرتبطة به أحد أهم الركائز الاساسية في اقتصاديات الدول في دعم ملف الامن الغذائي وبمحاوره المختلفة نظرا لان القطاع المسئول عن توفير الحاجات الاساسية للشعوب وتوفير المواد الخام اللازمة لكثير من الصناعات إضافة الي مساهمته الملموسة في الناتج المحلي كما انه قطاع تشابكي ويعتبر الية مهمة لتوطين التنمية ،وفقا بيان.

وقال القصير إن قطاع الزراعة في الدولة المصرية يلقى دعم كبير من القيادة السياسية تمثل ذلك في حجم المشروعات القومية الكبري التي تم انشاؤها والمرتبطة بالزراعة خاصة مشروعات الدلتا الجديدة العملاقة ومشروع تنمية شمال ووسط سيناء ومشروع تنمية الريف المصري بالإضافة الي المشروعات الاخري في جنوب الصعيد والوادي الجديد والتي تستهدف استصلاح وزراعة اكثر من ٣,٥ مليون فدان خلال الفترة القصيرة القادمة .

وتابع:"مشروعات التوسع الرأسى تستهدف زيادة الإنتاجية من المحاصيل والمنتجات الزراعية وتحسين الممارسات الزراعية واستنباط أصناف وهجن تتكيف مع التغيرات المناخية بالإضافة الى زيادة ضخ وتوجيه الاستثمارات والدعم في القطاع الزراعى والأنشطة المرتبطة به في الثروة الحيوانية والسمكية والداجنة".

يضاف الى ذلك التأكيد المستمر للقيادة السياسية على الدور الحيوى الذى يقوم به قطاع الزراعة في الاقتصاد القومى والمتابعة المستمرة للمشروعات في هذا القطاع خاصة وأنه قطاع مرن وقادر على تحمل الصدمات والإنتاجية والنمو فيه متسارع وكان لذلك أثر مهم في ادراج هذا القطاع ضمن القطاعات التي سيتم فيها الإصلاحات الهيكلية لرفع نسبة مساهمته في الناتج المحلى الاجمالى وقد كان من نتيجة ذلك :

-ساهم القطاع الزراعى بنسبة تزيد عن ١٥ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى .
-قطاع يستوعب أكثر من ٢٥ ٪ من القوى العاملة .
-قطاع مسئول عن تحقيق التنمية الاحتوائية والمتوازنة .
-قطاع يساهم في أهم هدفين من أهداف التنمية المستدامة وهما القضاء على الجوع والفقر.
-قطاع يساهم في زيادة النقد الاجنبى من خلال زيادة تنافسية الصادرات الزراعية المصرية سواء الطازجة أو المصنعة إذ بلغت نسبة مساهمته في الصادرات السلعية بنسبة تصل إلى ٢٠ ٪ .

شيماء مرسي

الإحصاء: ٦٣,٣ مليون جنيه قيمة ديون البروتستو في ٢٠٢١

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن تراجع عدد حالات البروتستو التي دفعت قيمته ٢٩٠٢ حالة عام ٢٠٢١ مقابل ٣٢٠٥ حالة عام ٢٠٢٠ بانخفاض قدره ٣٠٣حالة بنسبه ٩,٥٪.

و بلغت قيمه الدين لحالات البروتستو التي دفعت قيمته ٦٣,٣ مليون جنيه عام ٢٠٢١مقابل ٦٥,٧مليون جنيه عام٢٠٢٠ بانخفاض قدره ٢,٤ مليون جنيه بنسبه ٣,٧٪.

وأشار الجهاز الي ان عدد حالات بروتستو عدم الدفع بلغ ١٥٤٨٧ حالة عام ٢٠٢١ مقابل ٩٧٦٩ حالة عام ٢٠٢٠ بزيادة قدرها ٥٧١٨ حالة بنسبه ٥٨,٥٪.

و بلغت قيمه الدين لحالات بروتستو عدم الدفع ١١,١ مليار جنيه عام ٢٠٢١ مقابل ١,٠ مليار جنيه عام ٢٠٢٠ بزيادة قدرها ١٠,١ مليار جنيه بنسبه ١٠١١٪.

و جاءت محافظة المنوفيه فى المركز الأول من حيث عدد الحالات لبروتستو دفعت قيمته حيث بلغ عددها ٤٨٥حالة بنسبه ١٦,٧٪، تليها محافظة القاهره حيث بلغ عددها ٤٧٣حالة بنسبه ١٦,٣ ٪ ثم محافظة البحيرة حيث بلغ عددها ٤٦٣ حالة بنسبه ١٦٪ من إجمالي عدد الحالات.

و جاءت محافظة بني سويف فى المركز الأول من حيث قيمه الدين لبروتستو دفعت قيمته حيث بلغت قيمتها ٢٢,٥ مليون جنيه بنسبه ٣٥,٥٪، تليها محافظة البحيرة حيث بلغت قيمتها ٨,٩ مليون جنيه بنسبه ١٤٪، ثم محافظة القاهرة حيث بلغت قيمتها ٧,٩ مليون جنيه بنسبه ١٢,٥ ٪ من إجمالي قيمة الدين.

و جاءت محافظة الجيزة فى المركز الأول من حيث عدد الحالات لبروتستو عدم الدفع حيث بلغ عددها ١٨٢٩حالة بنسبه ١١,٨٪، تليها محافظة البحيرة ١٥٨٨ حالة بنسبه ١٠,٣٪ ثم محافظة القاهرة حيث بلغ عددها ١٥٥٥حالة بنسبه ١٠٪ من إجمالي عدد الحالات.

السلع التموينية تتعاقد على شراء ٤٧ ألف طن زيت صويا محلي

تعاقدت الهيئة العامة للسلع التموينية على شراء ٤٧ ألف طن زيت صويا خام صب، إنتاج محلي، بالجنيه؛ وذلك في إطار استراتيجية وزارة التموين والتجارة الداخلية لتعزيز أرصدتها من السلع الأساسية.

وأوضحت الهيئة، في بيان، أنها ستتسلّم ٢٥ ألف طن من هذه الكمية في الفترة من ١ إلى ٢٥ أكتوبر المقبل، فيما سيتم تسليم ٢٢ ألف طن في الفترة من ١ إلى ٢٠ نوفمبر المقبل.

توافق بين الحكومة و«التحالف الوطنى» لتنفيذ تكليفات الرئيس السيسي بشأن حزمة الحماية الاجتماعية الجديدة

بحث مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، مع أعضاء وممثلي مؤسسات التحالف الوطني للعمل الأهلي والتنموي، في اجتماع حضرته نيفين القباج، وزيرة التضامن الاجتماعي، لتنسيق الجهود المشتركة من أجل تنفيذ توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، بشأن حزمة الحماية الاجتماعية الجديدة.

وأشار رئيس الوزراء في بيان، إلى الجهود الملموسة التي بذلتها هذه المؤسسات خلال الفترة الماضية في إطار العمل المجتمعي، ومساعدة محدودي الدخل في مختلف المناطق على مستوى الجمهورية، بالتزامن مع جهود الدولة المصرية التنموية والخدمية، وذلك رغم ما تواجهه الدولة من تحديات جرّاء الأزمة العالمية.

وقال مدبولي: «إن ما تقومون به لمساندة جهود الحكومة في دعم الفئات المستهدفة من المواطنين والأكثر احتياجاً أمر مقدر تماماً، ونحرص جيداً على تفعيل الشراكة في جميع البرامج التنموية التي تستهدف الشرائح الأكثر احتياجا».

وأوضح، أن الاجتماع يهدف إلى تنسيق الجهود لتنفيذ ما أعلنه الرئيس بشأن الحزم الاجتماعية الجديدة لدعم الأسر الأكثر احتياجا، وقد سبق أن تم عقد عدة اجتماعات بهدف التنسيق الكامل مع مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية، من أجل منع وقوع ازدواجية في الاستفادة من حزم الحماية الاجتماعية، ونحن كحكومة، ممثلة في وزارة التضامن الاجتماعي، نعمل على التعاون والتنسيق مع مؤسساتكم بهدف ضمان وصول الدعم لمستحقيه.

وأضاف رئيس الوزراء أنه سبق أن تم الإعلان عن تفاصيل الحزم الاجتماعية الجديدة، التي كلف بها رئيس الجمهورية، والجهود التي سيتولى التحالف الوطني القيام بها في هذا الشأن من حيث تغطية عدد معين من الأسر المستهدفة في برنامج «تكافل وكرامة»، تتمثل في ٦٠٠ ألف أسرة، وفق ما تم الإعلان عنه في اجتماع مع الرئيس، ولذا فهناك حرص شديد على التواصل المستمر من أجل تنسيق العمل المشترك وإحراز التكامل المطلوب لخدمة أهالينا الأكثر احتياجا في كل مناطق الجمهورية.

وسردت نيفين القباج، وزيرة التضامن الاجتماعي، خلال الاجتماع، مجالات التعاون المختلفة مع منظمات المجتمع المدني خلال الفترات الماضية، حيث وجهت الشكر للقائمين على مؤسسات التحالف على كل الجهود المبذولة لمساندة جهود الدولة والوزارة في مجال العمل المجتمعي ومساعدة الأسر المستهدفة.

وأكدت وزيرة التضامن، أن التنسيق المستمر مع التحالف يأتي في إطار توحيد البيانات لضمان وصول الدعم لمستحقيه، وأن تصل كل صور المساعدات الأخرى للمستحقين بالفعل.

وأشارت الوزيرة أيضاً إلى أنه يتم التنسيق كذلك بشأن آليات ومعايير الاستهداف للأسر المستحقة، لمنع حدوث أية ازدواجية في هذا الصدد، إضافة إلى التنسيق بشأن آلية الصرف، في ظل توجه الدولة نحو الشمول المالي، وبجانب ذلك يتم أيضا التنسيق بشأن آلية المتابعة، معربة عن ثقتها الكبيرة في آليات متابعة الجمعيات الأهلية والتنموية.

وعقب رئيس الوزراء على ذلك بالإشارة، بأن الدولة تستهدف العمل على توسيع مظلة الحصول على الدعم، ليشمل أكبر عدد ممكن من الأسر المستحقة، وهو ما يتطلب التنسيق الكامل والمستمر مع كل ممثلي العمل الأهلي والتنموي، والتوافق على قواعد البيانات اللازمة، وعدم حدوث تلك الازدواجية، وأن يتم التعامل من خلال آليات دفع تضمن تحقيق توجه الدولة نحو منظومة الشمول المالي.

وعبر ممثلو مؤسسات التحالف عن أن هناك توافقاً في الرؤى مع الحكومة بشأن تلك الآليات، مؤكدين أنه سيتم التنسيق التام بهدف حصول المواطن المستحق على الدعم المطلوب، دون حدوث ازدواجية في الصرف، كما تطرقوا، خلال الاجتماع، إلى الجهود التي يقوم بها التحالف في مجالات تقديم الخدمات الصحية، وكذا توفير السلع الغذائية للمواطنين الأكثر احتياجا، بجانب الدعم النقدي الموجه للأسر المستهدفة.

وشهد الاجتماع استعراض نبذة عن أهم الخطط التي أعدها التحالف الوطني للعمل الأهلي والتنموي، استعدادا لتنفيذ توجيهات الرئيس بتوسيع قاعدة المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية، وإعداد حزمة حماية اجتماعية استثنائية استجابة للظروف الاقتصادية الحالية، حيث تم خلال العرض التأكيد على مشاركة المؤسسات الأعضاء بالتحالف في تنفيذ خطة الحماية الاجتماعية المزمع تنفيذها.

مصر وكندا تبحثان التعاون في دعم مجالات التنمية ومشروعات التمكين الاقتصادي

بحثت نيفين القباج وزيرة التضامن الاجتماعي مع هارجت ساجان، وزير التنمية الدولية الكندي، سبل التعاون الثنائي المشترك في مختلف المجالات، وذلك بحضور كريستوفر ماكلينان، نائب وزير التنمية الدولية، ولويس موماس، السفير الكندي بالقاهرة، وعمرو لاشين مستشار الوزيرة للعمل الأهلي، وعاطف الشبراوي مستشار برنامج «فرصة» ونيفين عثمان مستشار الوزيرة للطفولة المبكرة وحوكمة العمل الاجتماعي ومها هلالي مستشار وزيرة التضامن للإعاقة.

وأبدت وزيرة التضامن الاجتماعي في بيان، تقديرها لجهود السفارة الكندية ووكالة التنمية الكندية في دعم مجالات التنمية في مصر وفي دعم مشروعات التمكين الاقتصادي بوزارة التضامن الاجتماعي.

واستعرضت القباج خلال اللقاء برامج وأنشطة الوزارة المختلفة بما يشمل برنامج «تكافل وكرامة» وأهميته في الاستثمار في البشر، وبرنامج «فرصة» الذي يسعي لتأهيل الأسر لسوق العمل ومساعدتهم على التشغيل مما يؤدي إلى انتقالهم من مرحلة الاعتماد على الدعم فقط إلى مرحلة الكسب وتحسين جودة الحياة.

كما استعرضت وزيرة التضامن الاجتماعي موضوعات تخص برامج الوزارة الخاصة بتعزيز حقوق النساء من الحماية من كافة أشكال العنف، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الدمج في مجالات الحياة المختلفة.

وأوضحت أنه من خلال برنامج فرصة، تقوم وحدات التدريب والتوظيف التي تم استحداثها في ١٠ محافظات على مستوى الجمهورية بتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص ومع الشركات والمصانع التي تساهم في توفير فرص عمل للراغبين في العمل لدى الغير والذين ليس لديهم القدرة على تنفيذ مشروعات خاصة، مما يتطلب تدريبهم على المهن المطلوبة.

الحد من استخدام الأكياس البلاستيكية على طاولة الحكومة

قدمت ياسمين فؤاد، وزيرة البيئة المصرية، خلال اجتماع مجلس الوزراء، الذي عُقد برئاسة مصطفى مدبولي، عرضاً حول تفعيل استراتيجية الحد من استخدام الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام.

وتناولت ياسمين فؤاد ما تم من إجراءات وخطوات في إطار تنفيذ تكليفات الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، فيما يتعلق بوضع ضوابط للحد من استخدام الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام، مشيرة إلى أنه تم إعداد استراتيجية إرشادية لترشيد استخدام الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام (٢٠٢١-٢٠٣٠) بدعم من هيئة المعونة اليابانية، وبمشاركة الوزارات المعنية، وفقاً لبيان صحفي.

ياسمين فؤاد

وأوضحت الوزيرة، أن الاستراتيجية الوطنية للحد من استخدام الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام، تستهدف تخفيض التأثير السلبي للإفراط في استهلاك الأكياس البلاستيكية على الصحة والبيئة والاقتصاد والمجتمع، من خلال وضع حد أدنى لسمك الكيس البلاستيك، وحظر التوزيع المجاني للأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام، وصولاً لتخفيض استهلاك الأكياس البلاستيكية.

واستعرضت الوزيرة مجموعة من الإحصاءات العالمية، مشيرة إلى أن المخلفات البلاستيكية، التي يتم إلقاؤها سنوياً في البحار والمحيطات تصل إلى ٢٣ مليون طن، وأن ٨٠٪ من القمامة البحرية تأتي من مصادر أرضية، وأن نسبة المخلفات البلاستيكية في القمامة البحرية تصل إلى نحو ٨٥٪، فيما تصل نسبة الاكياس البلاستيكية التي يتم إعادة تدويرها إلى ١٪.

وتطرقت ياسمين فؤاد إلى الإجراءات المنفذة على المستوى الوطني، في مجال الحد من استخدام الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام، وخاصة فيما يتعلق بالقوانين والتشريعات ذات الصلة، وكذا جهود دعم القطاع الخاص وريادة الأعمال، إلى جانب ما يتعلق بالدعم الفني وبناء القدرات بالتعاون مع عدد من المؤسسات الدولية العاملة في هذا المجال، فضلاً عن إطلاق وتنفيذ العديد من الحملات التي من شأنها رفع الوعي البيئي حول الآثار السلبية للبلاستيك على الحياة البحرية والبرية وصحة الإنسان.

كما أشارت الوزيرة إلى الإجراءات الجاري تنفيذها على المستوى الوطني، والتي من بينها التنسيق مع البنك الدولي لإعداد دراسة حول آلية منهجية مدققة لحصر المخلفات البلاستيكية على السواحل المصرية، وكذا دراسة إصدار مواصفة للأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام من الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة على أن يكون الحد الأدنى لسمك الكيس البلاستيك ٥٥ مايكرون، إلى جانب دراسة إصدار مواصفة للأكياس البلاستيكية القابلة للتحلل الحيوي من مواد عضوية وقابلة للتحلل الحيوي الكامل طبقاً لما هو مطبق في العديد من الدول.

رضوى عبدالله

الصحة: استهلاك نحو ٩٧ مليون جرعة من مختلف لقاحات كورونا

استعرض مجلس الوزراء خلال اجتماعه، برئاسة مصطفى مدبولي، في مقر الحكومة بمدينة العلمين الجديدة، تقريراً من وزير الصحة والسكان، حول آخر مستجدات الحالة الوبائية لفيروس كورونا محلياً وعالمياً.

وأشار خالد عبدالغفار، وزير الصحة والسكان، إلى أنه فيما يتعلق بموقف التطعيم باللقاح المضاد لفيروس كورونا في مصر، فقد بلغ عدد المواطنين المستهدفين محلياً من التطعيم بالكامل ٥٠ مليون مواطن، طبقاً لتوصيات منظمة الصحة العالمية، وفقاً لبيان صحفي.

وأوضح الوزير، أنه تلقى الجرعة الأولى نسبة ٩٩,٨٪ من المستهدف، فيما تلقى الجرعة الثانية نسبة ٧٨٪ من المستهدف، أما الجرعة الثالثة التنشيطية فقد استهدفت نحو ٢٥ مليون مواطن من الفئات ذات الأولوية، تلقى الجرعة منهم نحو ٨ ملايين مواطن، بنسبة ٣١,٥٪.

وأضاف الوزير، أنه تم استهلاك نحو ٩٧ مليون جرعة من مختلف أنواع اللقاحات، مع وجود رصيد كافٍ لاستكمال التطعيم.

وأكد الوزير أن المنحنى الوبائي لحالات مرض فيروس كورونا، يعكس انخفاضاً ملحوظاً في حالات الإصابة بهذا الفيروس، وكذا انخفاض الوفيات بهذا المرض، لافتاً أيضاً إلى أن متابعة نسب الإشغال الكلية بمستشفيات الفرز والعزل بوزارة الصحة والسكان، تشير إلى تراجع ملحوظ في أعداد من يتلقون العلاج من فيروس كورونا.

كما تطرق وزير الصحة والسكان إلى الوضع الوبائي العالمي لمرض جدري القردة على مستوى العالم، لافتاً إلى أن عدد الاصابات المبلغة عالمياً حتى الآن يبلغ نحو ٤٠ ألف إصابة، تتركز في ٩٤ دولة حول العالم، من بينها ٣٨٧ حالة إصابة في ٧ دول في وسط وغرب أفريقيا.

وأضاف الوزير، أن هناك ١٠ بلدان حول العالم في أوروبا والأمريكتين، هي الأعلى في الإبلاغ عن حالات الإصابة بهذا المرض على مستوى العالم، بنسبة ٩٢٪ من إجمالي الحالات المبلغة عالمياً، أما في منطقة الشرق الأوسط، فهناك ٦ بلدان عربية، شهدت ظهور حالات إصابة بلغ عددها ٣٣ حالة فقط حتى الآن.

لصرف مرتبات العاملين..

المالية: دعم الصناديق والحسابات الخاصة بـ٥٠٦,٥ مليون جنيه

أكد الدكتور محمد معيط، وزير المالية، أنه تم دعم الصناديق والحسابات الخاصة بالمحافظات بمبلغ ٥٠٦,٥ مليون جنيه خلال الربع الأول من العام المالى الحالى؛ حتى يتسنى لها صرف مرتبات العاملين بها في المواعيد المقررة شهريًا اعتبارًا من يوليو الماضي، لافتًا إلى أننا نستهدف تحقيق الاستقرار الوظيفي والاجتماعى للعاملين بالصناديق والحسابات الخاصة لمراعاة البعد الاجتماعى لهم ولأسرهم، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية العالمية الراهنة.

وذكر بيان لوزارة المالية، أننا مستمرون في تحسين بيئة العمل للعاملين بالصناديق والحسابات الخاصة؛ لرفع كفاءة الأداء والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين، موضحًا أنه تقرر حفظ حق هؤلاء العاملين المثبتين على الصناديق والحسابات الخاصة، في الترقية برفع الدرجات الوظيفية التي يشغلونها إلى الدرجات الأعلى، بحيث لا يتم تجميد أوضاعهم الوظيفية؛ بما يُسهم في تحقيق الاستقرار الوظيفى والاجتماعى لهم.

وأشار البيان، إلى أنه يجوز ضم مدة الخبرة العملية والعلمية لهؤلاء العاملين المثبتين على الصناديق والحسابات الخاصة، قبل العمل بقانون الخدمة المدنية، وذلك على ضوء ما انتهى إليه الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، وفتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة.

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
ورقة بردى

عبدالناصر قطب- يكتب:
email: nasserkotb2006@yahoo.com

تحت قيادة الرئيس السيسي .. البناء «حلقات متصلة» فى الجمهورية الجديدة

مشاهد حضارية للتسليم والتسلم بين الوزراء الجدد والقدامي في حكومة الدكتور مدبولي

كواليس اختيار "حسن عبدالله" لقيادة البنك المركزي والمهمة العاجلة لدعم إنجازات القطاع المصرفي

منذ أن أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي انطلاق قطار الجمهورية الجديدة لبناء دولة مصرية حديثة ، تنهض من عثراتها ، وتحسن من مستوي المعيشة لجميع مواطنيها ، في كل شبر علي أراضيها ، وهناك ثوابت بدأت تتكرس في العمل العام ، أبرزها التأكيد من قبل القيادة السياسية أن الجميع يعمل في إطار وبوتقة واحدة ، وتحت لواء واحد هو لواء خدمة الوطن والمواطنين ، وأنه لا أحد فوق المساءلة ، كما أنه تكرس في العمل العام أن كل فرد يقوم بمهمة لتكمل مهمة الآخر أيا كان موقعه ، لا لتتصارع أو تتناقض معه ، فالكل يعمل في دولة كالبنيان المرصوص ، كل يسند الآخر ، ويساعد في بناء الوطن .

شهدنا ذلك في التعديلات الوزارية الأخيرة ، وكيف كانت المشاهد الحضارية للتسليم والتسلم بين الوزراء الذين غادروا مقاعدهم ، بعد أن أدوا مهمتهم ، وبين الوزراء الذين تسلموا لواء المسئولية ، وشهدنا كيف أكد الرئيس عبد الفتاح السيسي للوزراء الجدد على أهمية التواصل المنتظم مع المواطنين، وتقديم أفضل الخدمات لهم في مجال عمل كل وزارة، مع نشر وتعميق الوعي العام بشأن التحديات الدولية والإقليمية والداخلية التي تواجه الدولة، وكذلك الجهود وحجم الإنجازات والتطورات الحالية في إطار التنمية الشاملة التي تشهدها مصر على امتداد محافظاتها ورقعتها الجغرافية.

كما شدد الرئيس السيسي على الوزراء الجدد التحلي بالتجرد والتفاني وترسيخ مبدأ الكفاءة والأداء المتميز وبذل أقصى جهد كمنهج إدارة ثابت لإعلاء مصلحة الوطن في المقام الأول، وذلك لحجم المسؤولية الكبيرة التي يتولونها في ظل المتغيرات الدولية التي انعكست داخلياً على دول العالم ومنها مصر وفرضت العديد من التحديات التي تتطلب العمل الدؤوب المتواصل بإرادة قوية وبلا كلل.

كما وجه الرئيس السيسي الوزراء الجدد بالوقوف بدقة على كافة أدوات وإمكانيات وزاراتهم والمؤسسات والهيئات التابعة لها وحسن إداراتها لتعظيم نتاج تلك الإمكانيات وتطوير أسلوب عملها بهدف تحقيق أقصى استفادة وعائد ممكن، مع الانتباه جيدا لكفاءة آليات التنفيذ كعامل حاسم في نجاح التخطيط ليصبح واقع ملموس.

كما وجه الرئيس السيسي بتطوير برامج التدريب والتأهيل ورفع قدرات الموارد البشرية خاصة من الشباب مع التركيز على العناصر المتميزة، باعتبارهم الكتلة الواعدة التي تمتاز بالكفاءة العملية والذهنية بجانب القدرة على إنتاج الأفكار للتعامل مع مختلف القضايا بشكل مبتكر غير تقليدي.

رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي أكد بدوره أن الوزراء الجدد عازمون على العمل بأقصى طاقاتهم والبناء على ما تم تحقيقه من إنجازات ودراسات لاستكمالها وتنفيذها، ولحرص على التنسيق والتناغم بين الوزارات وكافة قطاعات وأجهزة الدولة المختلفة، على نحو يعظم من عملية التنفيذ الأمثل لبرامج وخطط الدولة، مشيراً إلى أن الحكومة تحرص على الإسراع بوتيرة إنجاز مختلف المشروعات القومية وتنفيذ جميع التكليفات الموكلة إليها.

وفي أول اجتماع للحكومة بعد التعديلات الأخيرة ، شهدنا كيف أن رئيس الوزراء توجه بالشكر لزملائه من الوزراء السابقين مشيرا إلى أنهم بذلوا جهودا مُضنية في فترات دقيقة مرت بها الدولة المصرية، في ظل تحديات غير مسبوقة لم يشهدها العالم من قبل، وليست مصر فقط ، كما توجه رئيس الوزراء بالتهنئة للوزراء الجدد، معرباً عن تمنياته لهم بالتوفيق والسداد في المهام المُوكلة إليهم، ومؤكدا أنهم كحكومة يبنون على ما بذله زملاؤهم السابقون، كل في قطاعه، ويستكملون معا مسيرة العمل الواحد، لخدمة مصرنا العزيزة، وشعبنا العظيم.

مسيرة العمل إذن هي مسيرة تسليم وتسلم وبناء علي ما سبق ، في مرحلة من أخطر المراحل التي يمر بها الوطن ، وتحتاج إلي رفع شعار البناء والتنمية في كل لحظة ، حيث لا وقت إلا للعمل بجد واجتهاد وإخلاص ، ولا وقت لصراعات أو تصفية حسابات ، بين مسئول لاحق ومسئول سابق ، فالكل يعمل في إطار عجلة التنمية التي دارت وتدور في كل القطاعات بلا استثناء ، حيث لا رفاهية سوي لرفاهية الإنجاز وحده .

حتي لا يرتبك القطاع المصرفي

بعد أيام من التعديل الوزاري جاء الدور علي القطاع المصرفي ، ليشهد واحدا من أهم التغييرات بإعلان رئاسة الجمهورية قبول اعتذار طارق عامر محافظ البنك المركزي السابق عن الاستمرار في منصبه ، وتعيينه مستشارا لرئيس الجمهورية ، كما قدم الرئيس السيسي الشكر لعامر علي الجهود التي بذلها خلال فترة توليه المسئولية .

ومن جانبه قدم طارق عامر الشكر والتقدير لرئيس الجمهورية على مساندته له خلال فترة توليه منصبه، وأكد أنه طلب الاعتذار عن منصبه لضخ دماء جديدة و لاستكمال المسيرة التنموية الناجحة تحت قيادة رئيس الجمهورية.

الرئيس السيسي اختار لاستكمال المهمة المصرفي الكبير حسن عبد الله ، مكلفا إياه بالعمل علي ضرورة تطوير السياسات النقدية لتتواكب مع المتغيرات الاقتصادية العالمية، والعمل على توفير مصادر متنوعة للموارد من العملات الأجنبية ، كما شدد الرئيس خلال اللقاء مع القائم بأعمال محافظ البنك المركزي على ضرورة العمل على توفير المناخ المناسب للاستثمار.

هنا أيضا مهمة يستكملها أبناء مصر ويسلم كل منهم الراية للآخر ، للبناء علي ما تم من جهود ، وجميعها جهود ملحوظة ..

لكن أغرب ما يمكن ملاحظته خلال الأيام الفائتة ، هو بث السموم علي صفحات السوشيال ميديا ومواقع التواصل الأجتماعي ، حيث ظهر الحقد الدفين وكم مهول من الشماتة وتحويل الأمر من الصالح العام وخدمة الدولة المصرية في أصعب فترات تاريخها إلي المطالبة بتصفية الحسابات والحث علي نكران الجميل وسلب الناس حقوقهم ودورهم الذي أدوه لهذا الوطن بكل نزاهة ووطنية ..وهو الأمر الذي بات معه القطاع المصرفي يعيش في حالة كبيرة من القلق والرعب وهو ما سيؤدي حتما إلي عودة الأيادي المرتعشة التي ستخشي وستهاب إتخاذ أية قرارات ما لم يسارع محافظ البنك المركزي الجديد إلي وضع الأمور في نصابها وتوضيح الأهداف والسبل التي سيسير عليها وفي أسرع وقت خاصة وأن القطاع المصرفي ليس كغيرة من القطاعات التي يمكن أن تتحمل الهزات أو الأحتمالات أو "القيل والقال" ..

ولأن الأمانة تقتضي أن يأخذ كل ذي حق حقه ، فأنه من الواجب أن نعيد التذكير بالدور الذي قام به "طارق عامر" محافظ البنك المركزي السابق في واحدة من أصعب الفترات التي شهدتها مصر واشدها ضراوة ..

في السنوات التي أعقبت ثورتي ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو ' كان الوضع الأقتصادي لمصر قد وصل لدرجة من السوء تكاد تصل بهذا الوطن إلي الوضع الكارثي ' حيث عمت الفوضي جميع القطاعات وتخلفت جميع مصادر الدخل القومي من النقد الأجنبي سواء من قطاع السياحة أو الصادرات أو الأستثمار الأجنبي أو تحويلات المصريين بالخارج وهربت رؤوس الأموال للخارج وأشتعلت السوق السوداء للدولار وتضاعفت الواردات وهو ما أدي إلي تآكل أحتياطي النقد الأجنبي لدي البنك المركزي حتي وصل رصيده إلي السالب ، زاد عجز الموازنة وأرتفع التضخم إلي أرقام قياسية وحدث أكبر خلل في ميزان المدفوعات ..

فأرقام تلك الفترة تشير إلي أن إيرادات النقد الأجنبي في قطاع السياحة قد انخفضت من ١١ مليار دولار في عام ٢٠١٠ إلى ٣,٤ مليار دولار في عام ٢٠١٦ وبلغ عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات من ٤ مليارات دولار في ٢٠١٠ إلى ٢٠ مليار دولار في منتصف يونيو ٢٠١٦.

وتراجعت حصيلة الصادرات من ٢٤ مليار دولار في ٢٠١٠ إلى ١٩ مليار دولار في ٢٠١٦، بينما زادت قيمة الواردات من ٤٩ مليار دولار في ٢٠١٠ إلى ٥٧ مليار دولار في ٢٠١٦، الأمر الذي شكل فجوة بين قيمتي الصادرات والواردات، انعكست سلبا على ميزان المدفوعات. وفي أكتوبر ٢٠١٦ بلغت أستثمارات الأجانب في أذون الخزانة أقل من مليار دولار

ولقد تسبب هذا التراجع في مختلف القطاعات علي وضع الاحتياطي النقدي لمصر الذي كان قبل ثورة يناير وفي نهاية ٢٠١٠ قد بلغ نحو ٣٦ مليار دولار، لكنه تأثر سلبيًا بشكل كبير ' فوصل إلى ٢٦,٥٦٤ مليار دولار في يونيو ٢٠١١، أي أنه تراجع ١٠ مليارات دولار ، وفي يناير ٢٠١٢، واصل الاحتياطي النقدي لمصر تراجعه ونزيفه، حيث بلغ ١٨,١ مليار دولار، بخسارة تقدر بحوالى ٨ مليارات، ، وفي يونيو ٢٠١٢ وصل الاحتياطي الأجنبي إلى ١٥,٥٣٤ مليار دولار، ومع تولي الرئيس المعزول محمد مرسي الحكم في يوليو من العام نفسه، انخفض الاحتياطي بمقدار ١,٦ مليار دولار، ووصل إلى ١٣,٩ مليار دولار' وفي يناير ٢٠١٣ انخفض الاحتياطي إلى ١٣,٦ مليار دولار، وحصلت مصر بعدها على عدة ودائع من بعض الدول العربية وقروض من قطر وتركيا، فارتفع الاحتياطي النقدي في يونيو ٢٠١٣ إلى ١٤,٩ مليار دولار.

وفي يناير ٢٠١٤ سجل الاحتياطي الأجنبي ارتفاعًا جديدًا ببلوغه ١٧,١ مليار دولار، وفي يونيو من العام ذاته انخفض إلى ١٦,٦٨٧ مليار دولار' وفي يناير ٢٠١٥ واصل الاحتياطي النقدي الأجنبي تراجعه فسجل ١٥,٤٢٩ مليار دولار، بينما في يونيو ٢٠١٥ بلغ نحو ٢٠,٠٨ مليار دولار، وفي يناير ٢٠١٦ وصل إلى ١٦,٤٧٧ مليار دولار بالرغم المليارات التي تم دعمه بها من جانب الدول الخليجية ، بينما سجل في يونيو ١٦,٣ مليار دولار.

- أنخفاض مؤشرات القطاعات الأقتصادية كان له أكبر الأثر في أن يصل التضخم في نوفمبر ٢٠١٦ إلي ٢٣٪. وأيضا علي تصنيفات المؤسسات الدولية التي كانت تصنف مستقبل الأقتصد المصري وقتها بأنه سلبي

الأمر لم يتوقف عند أستفحال التضخم والنظرة السلبية لتصنيف الوكالات الدولية ' ولكن كان الخطر الآكبر في أن الضعف الأقتصادي سيكون له مردود سيئ علي الأمن القومي لمصر والتي كان تعاني من ما يشبه الحصار وتربص الدول المعادية ودعم الأرهاب وخطر بناء السد الأثيوبي وتراجع الدور الدولي والأقليمي ' فكيف لدولة فقيرة اقتصاديا أن تنجو من تقطيع أوصالها و يعلو رأسها وسط عالم يتعامل أعضائه بمنطق الغاب

إنجازات القطاع المصرفي

علي مدار السنوات الثماني الماضية ، نجح القطاع المصرفي المصري في تحقيق إنجازات هائلة، أشادت بها مؤسسات مالية كبيرة؛ من بينها استقرار سوق النقد ودعم مشروعات التنمية عبر مبادرات مهمة أطلقها البنك المركزي، وذلك رغم التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي خاصة خلال العامين الأخيرين.

وأصبحت البنوك المصرية تتمتع الآن بمستويات جيدة من كفاية رأس المال، كما أن كثيرا منها يدعم قطاع المشروعات الصغيرة كمجال جديد للنمو ، كما تشير جميع المؤشرات المالية للقطاع المصرفي المصري إلى سلامة مالية ومتانة ملحوظة في أداء المصارف المصرية رغم الظروف العالمية الصعبة ما يعكس صلابة ومرونة القطاع المصرفي في التعامل مع المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية.

وبحسب المصرفيين أنفسهم ، فإن القطاع المصرفي المصري دعم عبر سياساته التي يقودها المركزي المصري برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي عزز نمو الاقتصاد وتوفير فرص عمل ، حيث ذكر صندوق النقد الدولي، في تقرير سابق، أن استمرار مرونة الصرف في مصر ساعد على استيعاب الصدمات الخارجية، مؤكدا أن النظام المصرفي المصري يتمتع بالسيولة والربحية والرسملة الجديدة.

كما ذكر البنك الدولي سابقا أن مصر أطلقت برنامجا طموحا لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي، نجحت من خلاله في القضاء على التشوهات في سوق الصرف الأجنبي ، وتصحيح الارتقاء الحقيقي في قيمة الجنيه.

كذلك شهدنا ارتفاع الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية من ١٢ مليار دولار عام ٢٠١٤، لنحو ٣٥ مليارًا و٤٩٥ مليون دولار أمريكي مقابل ٣٧ مليارًا و١٢٣ مليون دولار أمريكي بنهاية أبريل السابق ما عزز استقرار سوق الصرف وقوة الجنيه أمام العملات.

و من بين النجاحات التي حققها الاقتصاد خفض عجز الموازنة من ١٢٪ في العام المالي ٢٠١٤ إلى ٧,٨٪ خلال العام المالي ٢٠٢٠/ ٢٠٢١، ومن المتوقع أن يصل إلى ٦,١٪ في العام المالي ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣.

كذلك انتعشت تحويلات المصريين العاملين بالخارج، منذ قرار تحرير سعر صرف الجنيه، وسجلت أرقاما قياسية وصلت إلى ٣١,٤ مليار دولار في ٢٠٢١ مقارنه ب ١٩,٦ مليار دولار في العام المالي ٢٠١٤.

وبحسب الخبراء والمحللين فإن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تم تطبيقه في نوفمبر ٢٠١٦ ، وكان للقطاع المصرفي دور كبير فيه – ولا يزال - كان له مردوده الإيجابي على الاقتصاد المصري ككل وليس على القطاع المصرفي ، ففي خلال ٣ سنوات ، تراجع الجنيه المصري إلى ١١,٠٦٪ ، في حين تراجع الين الياباني إلى ٢٢,٠٧٪، وخلال ٥ سنوات تراجع الجنيه المصري ٣,٣٪ فقط.

و عندما قررت الولايات المتحدة رفع سعر الفائدة، فإن جميع العملات على مستوى العالم انخفضت أمام الدولار ، في الوقت الذي حافظ فيه الجنيه المصري على مدار ٥ سنوات على مستواه ، حتي ذكر الخبراء أن الاستثمار في الجنيه المصري أفضل من الاستثمار في الدولار.

ودللوا علي ذلك بأنه خلال الخمس سنوات نزل الجنيه المصري ٣٪ تقريبا، بمعنى أن الذي اشترى الدولار منذ ٥ سنوات كان مكسبه ٣٪ فقط، حيث إن عائد الدولار نص أو واحد في المائة على الدولار، بمعنى أن ١٪ على مدار ٥ سنوات بالإضافة إلى ٣٪ يكون الناتج ٧ ٪ تقريبا .

في المقابل، فإن الاستثمار في الجنيه المصري، وعلى مدار ٥ سنوات، كانت توجد شهادة ٢٠٪ ، وبعدها شهادة ١٧ ٪ و ١٥٪ ، فلو استثمرت ١٥٪ لمدة سنتين يكون لديك استثمار ٣٠٪ ، وبعد ذلك استثمرت بـ ١١٪ ، خلال ثلاث سنوات يكون لديك ٣٣٪ ، وبالتالي يكون حاصل الاستثمار خلال ٥ سنوات ٦٣٪ ، وبالتالي يكون الاستثمار في الجنيه المصري أفضل.

إنجازات الإصلاح الاقتصادي ودور القطاع المصرفي فيها ، رصدته مؤسسات دولية ، وذكرت مؤسسة "فيتش" للتصنيف الائتماني إلى أنه مع استقرار الجنيه المصري مقابل الدولار، باتت معدلات التضخم ضمن النطاق المستهدف للبنك المركزي المصري مع استقرار نطاق الأسعار.

وانعكست تلك الإجراءات في تحسين مصادر النقد الأجنبي وأبرزها، زيادة الصادرات السلعية بنسبة ٥٩,٣٪ لتبلغ ٣٤,٤ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١، مقارنة ٢١,٦ مليار دولار خلال عام ٢٠١٥/٢٠١٦.

ومنذ انطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادي ركز البنك المركزي على دعم الاستقرار النقدي والمالي خاصة قضية التضخم ، فمثلا في عام ٢٠١٦ و ٢٠١٧ قام البنك المركزي برفع أسعار العائد بـ١٠٪ وبالفعل تم السيطرة علي التضخم لينخفض من ٣٣٪ إلى ٣,٥٪ ، وانخفضت معدلات البطالة إلى حوالي ٧,٥٪.

وأدى نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي إلى استقرار جيد وتدفقت رؤوس الأموال على الاقتصاد المصري وأصبح لنا مكانة كبيرة في أسواق المال الدولية الضخمة، واستطعنا أن نجذب تمويلا لمصر لمدد وصلت إلى أربعين عاما، وهو ما لم يحدث من قبل.

كما أدى تعرض الاقتصاد العالمي حاليًا وبالأخص الدول الناشئة في الوقت الحالي لصدمات خارجية متزامنة متمثلة في ارتفاع أسعار كافة السلع والخدمات بشكل غير مسبوق، وارتفاع تكلفة التمويل في ضوء قيام العديد من البنوك المركزية العالمية بزيادة أسعار الفائدة لديها لكبح جماح التضخم المتزايد وبشكل غير مسبوق ، مما دفع بالبنك المركزي المصري إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات الاستباقية، وتم إصدار شهادات بفائدة ١٨٪، للحفاظ على سلامة واستقرار السوق في مواجهة الأحداث المتصاعدة - والتي لم تكن ذات طبيعة أو لأسباب محلية بل كانت ذات طابع خارجي تماما.

مصر أولا وآخيراً .. تصفية الحسابات علي صفحات السوشيال ميديا لن تنال من الدور الوطني للقطاع المصرفي

مرحلة جديدة للقطاع المصرفي تواصل البناء علي ما سبق خلال ثماني سنوات

وفيما يتعلق بالضغوط التضخمية، اتخذ البنك المركزي المصري خطوة سريعة لتهدئة ارتفاع الأسعار الناجم عن العوامل الخارجية مرة أخرى، وذلك من خلال رفع سعر الفائدة بمقدار ١٠٠ نقطة أساس في مارس ٢٠٢٢، والتأكيد على أهمية مرونة سعر الصرف لتكون بمثابة أداة لامتصاص الصدمات والحفاظ على القدرة التنافسية لمصر، وقد ساعد هذا التصحيح البسيط في سعر الصرف في زيادة إيرادات النقد الأجنبي ٣٠٪.

وبالنسبة لمستوى كفاية رأس المال ارتفع معيار كفاية رأس المال للجهاز المصرفي المصري حيث بلغ في نهاية ديسمبر ٢٠٢١ نحو ٢٢,٥٪ مقارنة بنحو ١٤,٧٪ في نهاية ٢٠١٧ (الحد الأدنى الرقابي المقرر ١٢,٥٪)، فالقطاع المصرفي معزز برؤوس أموال قوية.

وفيما يتعلق بمستوى السيولة ارتفعت نسبة السيولة بالعملة المحلية لدى بنوك الجهاز المصرفي حيث تبلغ نحو ٤٥,٤٪ في آخر ديسمبر ٢٠٢١ (الحد الأدنى الرقابي المقرر ٢٠٪).

كما ارتفعت نسبة السيولة بالعملات الأجنبية لدى بنوك الجهاز المصرفي حيث تبلغ نحو ٦٧,٩٪ في آخر ديسمبر ٢٠٢١ (الحد الأدنى الرقابي المقرر ٢٥٪)، وتبلغ نسبة القروض إلى الودائع لدى الجهاز المصرفي نحو ٤٨,٣٪ في آخر ديسمبر ٢٠٢١.

وتؤكد جميع المؤشرات أن الجهاز المصرفي المصري ضخم ويتطور ويدافع عن الاستقرار النقدي والمالي في السوق المصري ، حتي أن دراسة حديثة لاتحاد المصارف العربية، توقعت أن يشهد القطاع المصرفي المصري مزيداً من النمو والاستقرار.

وأكدت استمراره خلال السنوات الماضية بالعمل بشكل جيد، وتحقيق نسب نمو عالية في معظم المجالات رغم الظروف السياسية والاقتصادية التي تتعرّض لها مصر والمنطقة.

ووفق تقرير لمؤسسة ستاندرد أند بورز جلوبال تناول تأثير الحرب على القطاع المصرفي في ثمانية أسواق بالشرق الأوسط وأفريقيا ، ذكر التقرير أن أصول البنوك المصرية وسيولتها التمويلية لا تزال بخير، مؤكدا أن القطاع المصرفي المصري لديه قاعدة ودائع محلية "واسعة"، و"أثبت نموه مرونة حتى في أوقات ضعف الاستقرار"، متوقعا تستقر نسبة القروض إلى الديون عند نحو ٥٠٪ طوال عام ٢٠٢٢.

نجح البنك المركزي المصري إذن في قيادة برنامج إصلاح اقتصادي ومصرفي متكامل، بدأه بقرار تحرير أسعار الصرف في نوفمبر ٢٠١٦، ونجاحه في السيطرة على تداعيات القرار بعدما سيطر على التضخم الذي ارتفع إلى ٣٥,٣٪ لأول مرة منذ عام ١٩٨٦، ليشهد التضخم تراجعاً كبيراً خلال عام مسجلا ٨,٥٪ فى يوليو ٢٠١٨، ليستقر عند ١٣,١٥٪ بنهاية يونيو ٢٠٢٢.

كما يعمل المركزي على تعزيز الملاءة المالية للقطاع المصرفي، إذ أصدر قانون البنوك الجديد الذي يضم العديد من المواد لتطوير وتقوية القطاع، وأهمها رفع الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع بالكامل للبنك إلى ٥ مليارات جنيه، و١٥٠ مليون دولار لفروع البنوك الأجنبية.

كذلك نجح المركزي في تعزيز نسب الشمول المالي في مصر، إذ ارتفعت نسبة المتعاملين مع القطاع المصرفي بأكثر من ١١٠٪ خلال ٥ سنوات لتقفز من ٢٧٪ في نهاية ٢٠١٦ إلى نحو ٥٦,٢٪ بنهاية العام الماضي ٢٠٢١ ، كما ارتفع عدد السيدات المتعاملات مع البنوك بنسبة ١٧١٪ لترتفع من ٥,٩ مليون سيدة إلى ١٦ مليونا في الفترة نفسها.

ونتيجة لجهود القطاع المصرفي المصري المستمرة ، سطر المركزي قصة نجاح جديدة في استغلال أدواته النقدية وقدرته الرقابية، إذ استمر القطاع في تحقيق الصدارة وحجز مكانته في الصفوف الأولى على الساحة المصرفية العالمية، بعدما نجح في تحقيق معدلات نمو تاريخية تخطت نظائره من القطاعات المصرفية في كبرى الدول الاقتصادية، تحت قيادة طارق حسن عامر محافظ البنك المركزي السابق .

سجل ضخم من الإنجازات للقطاع المصرفي المصري رصدته مؤسسات مالية كبيرة

استقرار سوق النقد ودعم مشروعات التنمية عبر مبادرات مهمة أطلقها البنك المركزي أهم الإنجازات

وتنصف غالبية الدراسات والتقارير أداء القطاع المصرفي المصري خلال السنوات الأخيرة ، حتي أن بعضها كشف عن تفوق القطاع المصرفي المصري بتحقيق معدلات نمو إيجابية بلغت ٩٨,٨٥٪ خلال الفترة من ٢٠١٦ وحتي العام الماضي ٢٠٢١ ، ليرتفع المركز المالي للبنوك المصرية من ٤,٣٤٠ تريليون جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠١٦، إلى ٨,٦٣ تريليون آخر ديسمبر ٢٠٢١، متفوقًا على نظيره الصيني، الذي نمت بنوكه بنسبة ٧١,٨٦٪، كما تفوق على المصارف السعودية التي حققت معدل نمو ٤٣,١٦٪ خلال الفترة نفسها.

وتفوق القطاع المصرفي في معدل نمو مركزه المالي على نظيره الأمريكي، الذي حققت بنوكه نمّوًا في مركزها المالي بنسبة ٤٢,٣٩٪، كما تفوقت البنوك المصرية على الإماراتية التي سجلت ٢٧,١٢٪ نموا، وتخطت كذلك المصارف الكينية التي حققت نمواً بنسبة ١٩,٥٥٪.

وجاء معدل نمو إجمالي الودائع منصفًا أيضًا للقطاع المصرفي المصري الذي نجح في تحقيق ١٢١,٠٤٪ نموًا خلال الـ٥ سنوات الماضية، ليرتفع إجمالي الودائع من ٢,٩٢ تريليون جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠١٦، إلى ٦,٤٥ تريليون ديسمبر ٢٠٢١، متفوقاً على نظيره الصيني الذي حقق معدل نمو بلغ ٢٧,١١٥٪، وعلى نظيره الأمريكي صاحب معدل نمو نسبته ٥٩,٠٨٪ خلال الفترة نفسها.

وتفوقت البنوك المصرية على الكينية التي حققت معدل نمو بلغ ٤٤,٩٤٪ خلال الـ٥ سنوات الأخيرة، وعلى المصارف السعودية التي سجلت ٢٩,١٦٪ نموًا، وكذلك البنوك الإماراتية التي سجلت نمواً بنسبة ٢٥,٨٦٪.

وعلى صعيد محفظة القروض، كشفت دراسات عن تفوق القطاع المصرفي المصري بتحقيق معدلات نمو إيجابية بلغت ١٢٣,١٢٪ لترتفع من ١,٣٦ تريليون جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠١٦، إلى ٣,٠٣ تريليون ديسمبر ٢٠٢١، متفوقاً على نظيره الكيني الذي سجل نمواً بنسبة ٦٢,٣٧٪، تلته البنوك الصينية محققة نمواً بنسبة ٥٧,٧١٪، ثم البنوك السعودية التي حققت معدلات نمو ٤٥,٣١٪.

كما فاق القطاع المصرفي نظيره الأمريكي على صعيد نمو محفظة القروض خلال السنوات الماضية، إذ حققت البنوك الأمريكية ٣٢,٢٢٪، وعلى البنوك الإماراتية التي حققت معدلات نمو بلغت ١٥,١٣٪ .

تفوق القطاع المصرفي المصري وتحقيق معدلات نمو مرتفعة أدي إلى جذب صناديق سيادية لضخ استثماراتها في السوق المحلية خلال الفترة المقبلة بقطاعات وأنشطة اقتصادية متنوعة، إذ خصصت الدول الخليجية ٢٢ مليار دولار استثمارات وتمويلات لمصر، أبرزها ٥ مليارات أودعتها المملكة السعودية في البنك المركزي المصري، و١٠ مليارات أخرى يضخها الصندوق السيادي السعودي.

كما أعلن صندوق الاستثمارات العامة السعودي تطلعه إلى الاستحواذ على المصرف المتحد، معبرًا عن اهتمامه بشدة بالاستثمار في القطاع المالي والمصرفي في مصر بسبب مرونة البنوك المحلية في مواجهة الأزمات المتتالية.

كما أثمرت قوة القطاع المصرفي المصري وقدرته في تحقيق مؤشرات نمو مرتفعة خلال السنوات الماضية، عن جذب بنوك أجنبية جديدة لدخول السوق المحلية، والذي ظهر في حصول ستاندرد تشارترد على موافقة مجلس إدارة المركزي المصري بمنح رخصة عمل كفرع بنك أجنبي في مصر، ومن المقرر افتتاح أول فروع له سبتمبر المقبل بالقاهرة، على أن يتم افتتاح ثاني فرع له العام القادم ٢٠٢٣ بالإسكندرية.

وأعلن بنك ستاندرد تشارترد انضمامه للسوق المصرية أنه يسعى لفتح أول فروعه بمصر نظرًا للاستقرار الذي يشهده القطاع المصرفي المصري خلال السنوات الماضية والتي تمثلت في قدرته على التعامل مع العديد من الأزمات واحتواء تداعياتها، وذلك بفضل القيادة الرشيدة للبنك المركزي ، وهو ما يمثل شهادة ثقة دولية للقطاع المصرفي المصري، حيث ذكر ستاندرد تشارترد أيضا أن تطبيق استراتيجيات البنك المركزي المصري ساهم في تعزيز الملاءة المالية للبنوك وفعالية إدارة وحوكمة جميع أنواع المخاطر، واتخاذ الإجراءات الاحترازية المناسبة، ما أدى إلى الاحتفاظ بدعامات مالية ومتطلبات رأسمال مرتفعة تفوق الحد الأدنى المقرر، وكذلك نسب سيولة عالية، وهو ما انعكس بالإيجاب على الاقتصاد ككل.

ونتيجة لتلك الإنجازات التي حققها القطاع المصرفي فقد نال طارق عامر المحافظ السابق العديد من الجوائز العالمية ولعل أخرها ما كان الأسبوع الماضي عندما اختارته مجلة "جلوبال فاينانس" العالمية، ضمن قائمة أفضل محافظي البنوك المركزية على مستوى العالم لعام ٢٠٢٢، وذلك للعام الثاني على التوالي وللمرة الرابعة خلال آخر ٦ سنوات.

وقالت المجلة، في بيان لها ، إن اختيار عامر ضمن قائمة أفضل المحافظين جاء بناء على عدد من المحاور والمعايير في الأداء التي نجح قادة السياسة النقدية في العالم في تحقيقها، ومنها التحكم في التضخم، تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، استقرار العملة، وكيفية إدارة أسعار الفائدة.

وحصل عامر على تصنيف "A -"، بجانب كل من محافظي البنوك المركزية في بلغاريا، كولومبيا، جورجيا، مورشيوس، المغرب، نيوزيلاند، الفلبين، المملكة العربية السعودية، وأوروجواي.

وأوضحت جلوبال فاينانس في بيانها أن تصنيف "A" حصل عليه محافظو البنوك المركزية في كل من البرازيل ، الصين ، الهند، اسرائيل، بارجواي، بيرو، جنوب افريقيا، السويد، تايوان، وفيتنام.

والجدير بالذكر هنا هو أن جلوبال فاينانس تصدر تصنيفها لمحافظي البنوك المركزية في ١٠١ دولة ومنطقة رئيسية بما فيها الاتحاد الأوروبي والبنك المركزي لشرق الكاريبي، وبنك دول وسط أفريقيا، والبنك المركزي لدول غرب إفريقيا، منذ عام ١٩٩٤.

حسن عبدالله يستكمل مرحلة البناء

ومع إنتهاء دور طارق عامر ، أصبح المتصدر للمهمة الآن هو المصرفي الكبير حسن عبدالله وله أيضا رحلة طويلة ومشهودة في هذا المجال ، فضلا عما يمتلكه من خبرات التعامل مع المؤسسات الدولية ، وهو يحظى بدعم واحترام من رجال البنوك وخبراء الاقتصاد في مصر.

وعبد الله هو رئيس الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية ، و شغل منصب الرئيس التنفيذي ونائب رئيس مجلس إدارة "البنك العربي الأفريقي الدولي"، ورئيس مجلس إدارة "اتحاد المصارف العربية والفرنسية" في هونج كونج والمؤسس ورئيس مجلس أمناء مؤسسة "وفاء لمصر" ، كما كان عضوا بمجلس إدارة كل من "اتحاد المصارف العربية والفرنسية" في باريس، و"الغرفة الالمانية العربية للصناعة والتجارة"، و"المجلس الاستشاري للأسواق الناشئة"، و"البنك المركزي المصري"، وشركة "أوراسكوم للإنشاء والصناعة"، وشركة "كوكا كولا مصر"، وشركة "انديفور مصر"، وشركة "المصرية للاتصالات" ، كما يتمتع بخبرات أكاديمية واسعة ، حيث شغل عضوية هيئة التدريس في "الجامعة الأمريكية في القاهرة"، وعضوية المجلس الاستشاري الاستراتيجي في كلية إدارة الأعمال في "الجامعة الأميركية في القاهرة" ، كما أنه حاصل على ماجستير في الأعمال عام ١٩٩٢ من "الجامعة الأمريكية في القاهرة"، وبكالوريوس في إدارة الأعمال عام ١٩٨٢ من نفس الجامعة .

وعبدالله بدأ عمله عام ١٩٨٢ في "البنك العربي الأفريقي الدولي" في مصر، ثم انتقل عام ١٩٨٨ إلى فرع البنك ذاته في نيويورك، حيث عُين عام ١٩٩٤ مساعداً للمدير العام، ثم مديراً عاماً عام ١٩٩٩، ثم نائب رئيس البنك والعضو المنتدب عام ٢٠٠٠ ، و كان عضواً مؤسساً في "المجلس الوطني المصري للتنافسية" وعضواً مؤسساً ورئيسا في "جمعية مستثمري المشروعات الصغيرة"، وعضواً في مجلس أمناء "المعهد المصرفي المصري" .

البناء علي ماسبق

إنجازات ضخمة ومهمة إذن تحققت للقطاع المصرفي والبنك المركزي خلال السنوات الماضية ، وهي إنجازات يترقب الجميع مزيدا من الزيادة والتعظيم لها في المرحلة الجديدة بناء علي ما سبق .

وقد أعطانا الرئيس السيسي درسا مهما في البناء علي ما سبق من جهود ، نتلمسه من كلماته في ذكري ثورة ٢٣ يوليو ، حيث قال الرئيس عبد الفتاح السيسي، أنني على يقين، من قوة عزيمتنا معًا، في الاستمرار بخطى ثابتة وواثقة، في الطريق الذي اخترناه جميعًا، من أجل الانطلاق إلى الجمهورية الجديدة، جمهورية التنمية والبناء والتطوير، وتغيير الواقع.

وأكد الرئيس السيسي، أن ثورة ٢٣ يوليو استطاعت أن تؤسس الجمهورية الأولى لدولتنا، وتغير وجه الحياة، بشكل جذري ليس فقط في مصر، بل في المنطقة بأسرها وكانت لها إسهامات ملهمة، في الحركة العالمية لتصفية الاستعمار، وترسيخ حق الشعوب في تقرير مصيرها حيث تغيرت الخريطة الدولية، وارتفعت رايات الحرية والاستقلال، فوق معظم الدول العربية والأفريقية ، مشيرا إلي أن الجمهورية الجديدة تواصل الطريق و تؤسس نسقًا فكريًا واجتماعيًا وإنسانيًا شاملا، وبناء إنسان ومجتمع متطور، تسوده قيم إنسانية رفيعة ورغم تعاظم الظروف المعاكسة، التي تسبب فيها العديد من الأحداث والتطورات الدولية، غير المواتية.

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

بعد اختيار أحمد عيسى وزيرا للسياحة

رشوان حمادي قائمًا بأعمال رئيس قطاع التجزئة المصرفية في البنك التجاري الدولي

كشف البنك التجاري الدولي عن تعيين رشوان حمادي قائمًا بأعمال رئيس قطاع التجزئة المصرفية خلفاً لأحمد عيسى، الذي حلف اليمين الدستورية أمام رئيس الجمهورية أمس الأحد، وزيرًا للسياحة والآثار بعد التشكيل الجديد لمجلس الوزراء.

ويضم تشكيل المديرين التنفيذيين بالبنك التجاري الدولي كلا من حسين أباظة، المسؤول التنفيذي الرئيسي والعضو المنتدب، وعمر الجنايني الرئيس التنفيذي للقطاع المؤسسي، ومحمد سلطان الرئيس التنفيذي لقطاع العمليات، ونيفين وفقي رئيس قطاع الائتمان والاستثمار.

كما يضم طلحة كريم القائم بأعمال رئيس قطاع المخاطر، ورشوان حمادي قائمًا بأعمال رئيس قطاع التجزئة المصرفية، والذي شغل منصب رئيس قطاع عملاء ومنتجات التجزئة المصرفية، في البنك التجاري الدولي CIB.

البنك التجاري الدولي يطلق خدمة المدفوعات اللحظية لدعم خطط التحول الرقمي

تماشيًا مع توجيهات البنك المركزي المصري في دعم خطة التحول الرقمي وتيسير المدفوعات الإلكترونية، أطلق البنك التجاري الدولي خدمة المدفوعات اللحظية عن طريق قنوات البنك الرقمية، بما في ذلك، خدمة الإنترنت البنكية وتطبيق الهاتف المحمول، وكذلك عن طريق تطبيق INSTAPAY الخاص بشركة بنوك مصر، حيث بلغ إجمالي قيمة المدفوعات من خلال التطبيق حوالي ٢,٦ مليار جنيه وارتفع عدد المعاملات بنسبة ٥٠٠٪ حتى شهر يونيو٢٠٢٢ مع ارتفاع عدد المشتركين في الخدمة بنسبة ٢٨٦٪.

وتعد شبكة المدفوعات اللحظية IPN، بمثابة شبكة دفع جديدة ذات قدرة فورية على إرسال واستقبال الأموال بين البنوك المشتركة بالخدمة بصورة فورية على مدار ٢٤ ساعة، باستخدام تجربة مطورة، مع القدرة على التحويل بين أنواع الحسابات المصرفية المختلفة، وبطاقات ميزة، والمحافظ الإلكترونية.

وفي هذا السياق، صرح محمد فرج – نائب الرئيس التنفيذي لقطاع العمليات في البنك التجاري الدولي - مصر، بإن المفهوم الجديد الذي أدخلته شبكة المدفوعات اللحظية IPN هو نموذج فريد سيساهم بشكل إيجابي في دعم جهود البنك لتسريع التحول الرقمي وتحويل سلوك المستهلك للاستجابة للمتغيرات والتي تمثل هدف رئيسي، ليس فقط بالاقتصار على توفير شبكة دفع، ولكن بتقديم تجربة جديدة تلبي احتياجات العميل في المقام الأول وتفتح المجال أمام الابداع والابتكار بهدف توفير أفضل استفادة للعميل.

كما أطلق البنك التجاري الدولي أحدث جيل من أجهزة الصراف الآلي، والتي تقدم تجربة مصرفية جديدة كليًا للعملاء تتماشى مع استراتيجية البنك المتمثلة في تقديم حلول مبتكرة للسوق من شأنها الارتقاء بتجربة العملاء نحو آفاق جديدة من التميز.

وتتميز أجهزة الصراف الآلي المحدثة بأنها تعمل من خلال شاشة تعمل باللمس، وتعرض القوائم على شكل أيقونات تمكن المستخدم من التنقل والمرور على كل جزء من أجزاء الشاشة، بحيث تقدم تجربة مصرفية تتسم بسهولة الاستخدام للوظائف والخيارات المتاحة مماثلة لاستخدام العميل للهواتف الذكية، مما سوف يساعد على تقليل الوقت اللازم لإتمام المعاملات. بالإضافة إلى ذلك، يمكننا دمج الماكينات داخل أنظمة البنك بسهولة نظرًا لطبيعتها القابلة للبرمجة السريعة.

قام البنك أيضًا بإطلاق رقم الحساب المصرفي الدولي IBAN عبر ماكينات الصراف الآلي المحدثة التابعة لـ CIB والتي تعمل من خلال الاستعانة بتلك التقنية لتمكين العميل من الحصول على رقم الحساب المصرفي الدولي IBAN وطباعته من خلال ماكينة الصراف الآلي.

تعكس هذه المبادرة التزام البنك التجاري الدولي الراسخ بالاستثمار في التقنيات الحديثة التي تسهم في تعزيز تجربة العملاء وتمكنهم من إجراء معاملاتهم المصرفية بشكل يومي على مدار الساعة بكل سهولة ويسر.

وتعليقًا على هذه المبادرة، قال محمد فرج، نائب الرئيس التنفيذي لقطاع العمليات في البنك التجاري الدولي - مصر "يأتي هذا التطوير في إطار التزام البنك بتوفير تكنولوجيا مبتكرة تتضمن كل القنوات الرقمية، ويؤكد مجددًا على التزامنا بإدخال أحدث الأساليب والتقنيات في تكنولوجيا الخدمات المصرفية للتسهيل على العملاء وتقديم تجربة جديدة تتسم بالسرعة والجودة الفائقة، بما يتماشى مع رؤية البنك المركزي المصري نحو تحقيق الشمول المالي".

ويعد التجاري الدولي من أوائل المتبنين لفكرة نقل الخدمات المصرفية إلى القنوات الرقمية والتي تتوافق مع جهود الحكومة المصرية لتعزيز منظومة التحول الرقمي بهدف تحسين تجربة العملاء وجودة الخدمات من جهة، ورفع الكفاءة والفاعلية من جهة أخرى من خلال برنامج التحول الرقمي "بنك المستقبل"، حيث شهد نتائج متميزة في مجال التحول الرقمي خلال النصف الأول لعام ٢٠٢٢.

وفي هذا السياق، شهد البنك زيادة كبيرة بنسبة تصل إلى ٧٢٪ في عدد المعاملات البنكية الرقمية عبر الهاتف المحمول Mobile Banking حتى شهر يونيو٢٠٢٢ لتصل قيمتها إلى ١٠٠ مليار جنيه بزيادة تصل إلى ٨٣٪. بالإضافة إلى ذلك، تقدر قيمة المعاملات المنفذة عبر القنوات الرقمية بـ ٥٣٧ مليار جنيه حتى شهر يونيو٢٠٢٢، بزيادة ٤٨٪ وذلك مقارنة بالنصف الأول من العام الماضي.

كما شهد البنك زيادة بنسبة ٢٦٪ في عدد مشتركي خدمة الإنترنت البنكية للأفراد حتى شهر يونيو٢٠٢٢، مقارنة بالنصف الأول من العام الماضي، فضلًا عن ارتفاع قيمة المعاملات المنفذة عبر ماكينات الصراف الآلي (ATM) بنسبة ٢٤٪.

ومن ناحية أخرى، شهدت الخدمات المصرفية الرقمية للشركات أيضًا قفزة كبيرة، بسبب اعتماد العملاء الكامل على هذه القنوات كبديل للمعاملات النقدية والإجراءات الورقية، فقد ارتفع حجم المعاملات المنفذة عبر خدمة الإنترنت البنكية للشركات وغرفة المقاصة الآلية بنسبة ٣٦٪ لتصل قيمتها إلى ٣١٧ مليار جنيه بزيادة تصل إلى ٥١٪، كما ارتفع عدد المشتركين بنسبة وصلت إلى ٦٠٪ حتى شهر يونيو ٢٠٢٢ وذلك مقارنة بالنصف الأول من العام الماضي.

وفي إطار مواكبة توجهات الدولة نحو ميكنة المدفوعات الحكومية، نجح البنك في توسيع قاعدة عملاء خدمة السداد الإلكتروني للمدفوعات الحكومية للشركات (CPS)، محققًا زيادة قدرها ٣٠٪ في عدد المعاملات حتى شهر يونيو ٢٠٢٢ بقيمة تتجاوز ١٥,٧ مليار جنيه بزيادة تصل إلى ٤٧٪ مقارنة بالنصف الأول من العام الماضي. وتأتي قرارات البنك المركزي المصري الأخيرة داعمًا أساسيًا للتحول الرقمي للخدمات المصرفية وتخفيف الضغط على فروع البنك وتقليل الاعتماد على الكاش، والتي تضمنت إعفاء الأفراد من مصروفات وعمولات التحويلات البنكية التي تتم بالجنيه المصري من خلال القنوات الرقمية مثل الخدمة المصرفية عبر الهاتف المحمول وخدمة الإنترنت البنكية وتطبيقات شبكة المدفوعات اللحظية.

لعملاء المصرف المتحد .. خدمات الموبيل البنكي الطريق الاسرع لانجاز ١١ معاملة بنكية في الحال

يقدم المصرف المتحد لعملاءه خدمة الموبيل البنكي الطريق الاسرع لانجاز ١١ معاملة بنكية في دقائق معدودة وبمنتهي سهولة ويسر اثناء الاجازة الصيفية. حيث يشارك المصرف المتحد في مهرجان العلمين بمنطقة الساحل الشمالي بحزمة خدمات بنكك علي الخط وهم: الموبيل البنكي – محفظة UBالبنكية – والانترنت البنكي. وتحت شعار "وفر مشاويرك .. بنكك علي الخط" تتيح خدمة الموبيل البنكي ١١ معاملة بنكية هم :

خدمة الاطلاع علي كافة حسابات العميل كذلك البطاقات الائتمانية الخاصة به من خلال عرض تفصيلي للمعاملات التي تمت علي حسابات العميل وبطاقته الائتمانية حتي اخر معامله بمنتهي الدقة. تتيح خدمة الموبيل البنكي للعميل امكانية الاستفسار عن تفاصيل التمويل الممنوح له سواء تقليدي او متوافق مع احكام الشريعة.تمكن خدمة الموبيل البنكي العميل من فتح حسابات فرعية جديدة بمنتهي سهولة. تتيح خدمة الموبيل البنكي من المصرف المتحد حرية التحويل بين حسابات العميل نفسه وحسابات العملاء داخل المصرف المتحد. فضلا عن استقبال الحوالات الخارجية.بالاضافة الي منح العميل فرصة كبيرة لسداد كافة الالتزامات المستحقة علي بطاقات الائتمان الخاصة به.كما تتيح خدمة الموبيل البنكي للعميل امكانية طلب اصدار دفتر شيكات.فضلا عن الاستعلام عن اقرب ماكينة صراف آلي واقرب فرع اينما كان العميل داخل الجمهورية.هذا وتتيح خدمة الموبيل البنكي خدمة دفع التبرعات وتقديم اوجة الدعم والمساندة الاجتماعية لعدد من المؤسسات الاهلية المعتمدة من وزارة التضامن الاجتماعي والمسجلة بالمصرف المتحد وفقا للشروط والقواعد.وتتيح خدمة الموبيل البنكي امكانية تفعيل والغاء عملية تنشيط بطاقات العميل وايضا الابلاغ عن البطاقات المفقودة. كذلك امكانية شحن البطاقات المدفوعة مقدما.

هذا فضلا عن انها اسلم طريقة للحفاظ علي صحة العملاء وسلامتهم خاصة في الاماكن المزدحمة دون الحاجة للتعامل المباشر.

وتعمل خدمة الموبيل البنكي ٢٤ ساعة ٧ ايام في الاسبوع دون توقف. حيث يستطيع العميل انجاز كافة المعاملات البنكية في اسرع وقت بطريقة سهلة تمكنة من الاستمتاع باجازته الصيفية دون الذهاب لاي فرع من فروع المصرف المتحد ال٦٨ والمنتشرين بجميع انحاء الجمهورية.

هذا ومن الجدير بالذكر ان اجراءات الاشتراك في خدمة الموبيل البنكي تتم بمنتهي السهولة واليسر من خلال موقع المصرف المتحد علي شبكة المعلومات الدولية الانترنت.

وسط ترحيب بالقرار وترقب لاجتماع سبتمبر

خبراء يرصدون أسباب قرار «المركزي» بتثبيت سعر الفائدة على الإيداع والإقراض

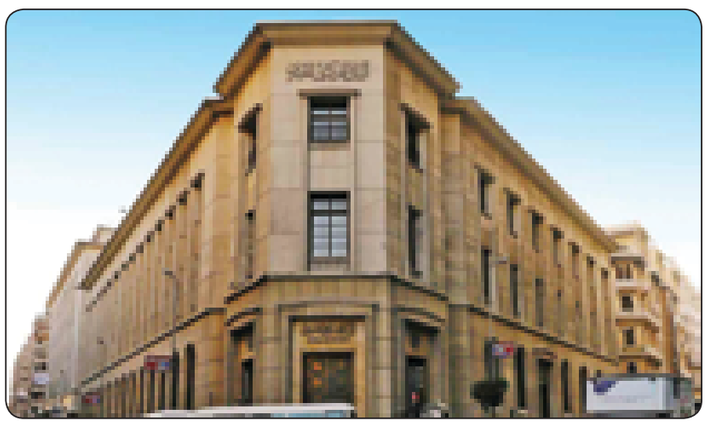

تحقيق معدل نمو6,2%.. وتوقعات أن يظل النشاط الاقتصادي مدعوماً بالأثر الإيجابي للإصلاحات الهيكلية المخطط تنفيذها من جانب الحكومة

اقتصاديون : البنك المركزي قد يستخدم أدوات النقدية لتحقيق الاستقرار في معدل التضخم على المدى المتوسط

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها الخميس الماضي ، الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى ١١,٢٥٪، ١٢,٢٥٪ و١١,٧٥٪ على الترتيب، كما تم الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى ١١,٧٥٪ .

اللجنة فسرت في بيان لها قرارها ، مشيرة إلي أنه على الصعيد العالمي، اتسم النشاط الاقتصادي العالمي بالتباطؤ نتيجة آثار الأزمة الروسية الأوكرانية، وأدت الزيادة في المخاطر الجيوسياسية في جنوب شرق آسيا إلى ارتفاع حالة عدم اليقين في التوقعات الاقتصادية العالمية. وعلى الرغم من الانخفاض في حدتها مقارنة بالشهور السابقة، استمر تقييد الأوضاع المالية العالمية، حيث استمرت البنوك المركزية في الخارج في تشديد السياسات النقدية عن طريق رفع أسعار العائد وخفض برامج شراء الأصول لاحتواء ارتفاع معدلات التضخم في بلادهم. وقد انخفضت الأسعار العالمية لبعض السلع الأساسية نسبيا، مثل البترول والقمح، بعد الوصول الى ذروتها بعد اندلاع الصراع بين روسيا وأوكرانيا.

وأوضح البيان أن البيانات المبدئية تشير إلى تحقيق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي معدل نمو أعلى من المتوقع حيث سجل ٦,٢٪ خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ مقارنة بـ ٣,٣٪ خلال العام المالي السابق.

وجاء النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وفقاً للبيانات التفصيلية للتسعة أشهر الأولي من العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ مدفوعاً بمساهمة القطاع الخاص بشكل أساسي، وعلى الأخص مساهمة كل من قطاع: الصناعات التحويلية غير البترولية، السياحة وكذا التجارة ، وفي ذات الوقت، جاء النمو في القطاع العام مدفوعاً بمساهمة كل من قطاع استخراجات الغاز الطبيعي، وقناة السويس والحكومة العامة، بالإضافة الى ذلك، سجلت معظم المؤشرات الأولية معدلات نمو موجبة خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٢. ومن المتوقع أن يظل النشاط الاقتصادي مدعوماً بالأثر الإيجابي للإصلاحات الهيكلية المخطط تنفيذها من جانب الحكومة. ومع ذلك، تظل التوقعات المستقبلية لنمو الناتج المحلي الإجمالي أقل مما كان متوقعاً من ذي قبل. ويرجع ذلك جزئياً الى التداعيات السلبية للأزمة الروسية الأوكرانية.

وفيما يتعلق بسوق العمل، استقر معدل البطالة عند ٧,٢٪ خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٢. ويرجع ذلك إلى ارتفاع أعداد المشتغلين وقوة العمل بذات القدر، لتحد مساهمة كل منهما الآخر.

ولفت البيان إلي أن المعدل السنوي للتضخم العام في الحضر استأنف خلال يوليو ٢٠٢٢ اتجاهه التصاعدي الذي اتخذه منذ ديسمبر ٢٠٢١، ليسجل ١٣,٦٪ وذلك بعد أن تباطأ في يونيو ٢٠٢٢ مسجلاً ١٣,٢٪ ، وفى ذات الوقت سجل المعدل السنوي للتضخم الأساسي والذي يتم احتسابه باستبعاد مجموعة الخضروات والفاكهة الطازجة وكذلك السلع والخدمات المحدد أسعارها ادارياً ١٥,٦٪ في يوليو ٢٠٢٢ مقابل ١٤,٦٪ في الشهر السابق ، وقد جاء الارتفاع في يوليو ٢٠٢٢ مدفوعاً بارتفاع أسعار كل من السلع الغذائية الأساسية والسلع الاستهلاكية والخدمات نتيجة الأثر الموسمي الخاص بعيد الأضحى المبارك وتداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية وكذلك الآثار غير المباشرة الناتجة عن ارتفاع أسعار المنتجات البترولية.

ويتسق قرار لجنة السياسة النقدية بالإبقاء على أسعار العائد الأساسية لدى البنك المركزي دون تغيير مع تحقيق هدف استقرار الأسعار على المدى المتوسط. ومن الجدير بالذكر أن أدوات السياسة النقدية يتم استخدامها للسيطرة على توقعات التضخم، والحد من الضغوط التضخمية من جانب الطلب والآثار الثانوية لصدمات العرض والتي قد تؤدي إلي ارتفاع معدلات التضخم نسبياً عن المعدلات المستهدفة. وبالنظر إلى الآثار الأولية لصدمات العرض حالياً، فمن المتوقع وبشكل مؤقت ارتفاع معدلات التضخم نسبياً عن معدل التضخم المستهدف للبنك المركزي والبالغ ٧٪ (± ٢ نقطة مئوية) في المتوسط خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٢، وذلك على أن تعاود معدلات التضخم الانخفاض تدريجياً.

وذكرت اللجنة أنها ستواصل تقييم تأثير قرارتها علي توقعات التضخم وتطورات الاقتصاد الكلي علي المدي المتوسط آخذة في الحسبان قرارتها خلال اجتماعاتها السابقة برفع أسعار العائد الأساسية. وتؤكد لجنة السياسة النقدية أن تحقيق معدلات تضخم منخفضة ومستقرة على المدي المتوسط هو شرط أساسي لتحقيق معدلات نمو مستدامة. كما تؤكد اللجنة على أن أسعار العائد الحالية تعتمد بشكل أساسي على معدلات التضخم المتوقعة وليس المعدلات السائدة ، كما ستتابع اللجنة عن كثب كافة التطورات الاقتصادية ولن تتردد في استخدام كافة أدواتها النقدية لتحقيق هدف استقرار الأسعار على المدى المتوسط.

اجتماعات

عقدت لجنة السياسة النقدية منذ يناير الماضي خمسة اجتماعات، و بدأت أولى الاجتماعات في فبراير بتثبيت أسعار الفائدة، ثم عقدت اجتماعاً استثنائياً في ٢١ مارس أسفر عن رفع أسعار الفائدة بمقدار ١٠٠ نقطة أساس، ما يعادل الواحد في المائة قبل أن ترفع الأسعار بواقع اثنين في المائة في اجتماع ١٩ مايو الماضي، ثم ثبتت تلك المستويات في اجتماعين متتاليين الأول في ٢٣ يونيو الماضي، بينما اتخذت القرار نفسه في اجتماع الخميس. وتخطت مستويات الفائدة الحدود التي يستهدفها البنك المركزي المصري، التي تتراوح بين ٥ و٩ في المائة، بعد أن أعلن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، في العاشر من أغسطس الحالي وصول مستويات التضخم في إجمالي الجمهورية إلى ١٤,٦ في المائة، بينما بلغت المعدلات في المدن المصرية نحو ١٣,٦ في المائة، وهو ما يعني أنها تخطت حدود "المركزي" بأكثر من ٦ في المائة.

وجاء اجتماع البنك المركزي المصري، الخميس الماضي ، جاء في ظل أوضاع اقتصادية مضطربة لظروف خارجية تتعلق بالأزمة الاقتصادية العالمية، الناتجة عن الصراع بين روسيا والغرب والحرب في أوكرانيا ، علاوة على ظروف داخلية تتعلق بتراجع قيمة العملة المحلية مقابل الدولار الأميركي، في ظل مفاوضات شاقة مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض جديد.

وقبل ساعات من اجتماع اللجنة ، جاء قرار رئاسة الجمهورية بقبول اعتذار محافظ البنك المركزي السابق طارق عامر عن الاستمرار في منصبه ، وتعيين الرئيس السيسي للمصرفي الكبير حسن عبدالله قائماً بأعمال محافظ البنك المركزي .

ويجمع خبراء واقتصاديون على أن لجنة السياسة النقدية في مصر فضلت استقرار الأوضاع الحالية بتثبيت أسعار الفائدة، وقال الخبير الاقتصادي مدير مركز القاهرة للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية عبدالمنعم السيد، إن المركزي فضل الإبقاء على الأوضاع الحالية حتى تتضح الصورة في التعامل مع السياسة النقدية في مصر مع وجود قائم بالأعمال جديد ، مضيفا أن قرار التثبيت يأتي بغرض التقاط الأنفاس حتى اجتماع سبتمبر المقبل، علاوة على الحفاظ على معدلات العجز في الموازنة العامة للدولة ، مشيراً إلى أن ارتفاع أسعار الفائدة يعني زيادة حجم الديون المصرية، خصوصاً عند الاقتراض محلياً عبر سندات وأذون الخزانة .

قرار صائب

ويري الباحث الاقتصادي في السياسات المالية السيد خضر، أن قرار المركزي بتثبيت سعر الفائدة هو قرار صائب ، موضحاً أن الاختلال المالي والهيكلي في الموازنة العامة للدولة أو ميزان المدفوعات متسارع منذ بداية العام الحالي، وهو ما دفع البنك المركزي إلى التريث قليلاً .

رئيس لجنة التجارة الداخلية بشعبة المستوردين في الاتحاد المصري للغرف التجارية متى بشاي، اعتبر أن تثبيت مستويات الفائدة عند معدلاتها الحالية، رسالة جيدة وإيجابية للمستثمرين ، موضحاً أن قطاع الاستيراد يواجه صعوبات جمة تتعلق بتوقف شبه تام لفتح الاعتمادات المستندية التي أقرها محافظ البنك المركزي السابق ، مضيفا أن العمل بالاعتمادات المستندية تسبب في تعطل حركة الاستيراد، وهو ما دفع الأسعار إلى أعلى .. ولفت رئيس لجنة التجارة الداخلية بشعبة المستوردين في الاتحاد المصري للغرف التجارية، إلي أن المستوردين للسلع تامة الصنع لم يستوردوا بضائع جديدة منذ مارس الماضي تقريباً، وكل ما يباع الآن بضائع وسلع كانت موجودة في مخازن التجار .

وقال الخبير الاقتصادي مدحت نافع إن قرار تثبيت سعر الفائدة بمثابة تأجيل لعملية اتخاذ قرار جديد بشأن الفائدة لحين التعرف على توجهات السياسة النقدية في ضوء خطة محافظ البنك المركزي الجديد، والذي تم تعيينه قبل ساعات من اجتماع لجنة السياسة النقدية .

وأضاف نافع، أن معدل التضخم في مصر تجاوز مستهدف البنك المركزي البالغ ٧٪ (± ٢ نقطة مئوية)، مما كان يستدعي أن تتخذ اللجنة السياسات النقدية قرارا بزيادة سعر الفائدة، وتابع أن اللجنة ربما اكتفت بقرار البنك المركزي بسحب ١٠٠ مليار جنيه سيولة من السوق المفتوح.

ناصر..

حقق صافي أرباح ١,٢٠٤ مليار جنيه في ٦ أشهر بنسبة زيادة قدرها ٢٠,٣%.

«التعمير والإسكان» ينجح في التوسع بأنشطته المصرفية المتكاملة ويسجل نمواً قوياً خلال النصف الأول من ٢٠٢٢

تحقيق أعلى نسب من العوائد السنوية على الأصول وحقوق الملكية على مستوى البنوك المصرية.

ارتفاع صافي الدخل من العائد بنسبة زيادة قدرها 29,6%.

زيادة نمو الإيرادات التشغيلية بنسبة 16,9 %.

زيادة بودائع العملاء بمعدل نمو قدره 25%.

اعتمد بنك التعمير والإسكان القوائم المالية المستقلة والمجمعة للبنك عن الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونية ٢٠٢٢ .وأظهرت نتائج الأعمال ارتفاع صافي الأرباح المجمعة للبنك بنسبة زيادة قدرها ٣٠٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق٢٠٢١، فقد بلغ صافي أرباح الفترة مبلغ ١,٣٠٣ مليار جنية مقارنة بمبلغ ١,٠٠٤ مليار جنية، ويأتي ذلك بفضل ارتفاع معدلات نمو أرباح البنك المستقلة من ١,٠٠١ مليار جنية إلى ١,٢٠٤ مليار جنية بنسبة نمو قدرها ٢٠,٣٪.

وأعرب حسن غانم رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب عن سعادته بما حققه البنك من أداء استثنائي وتحقيق مؤشرات مالية إيجابيه بلغت ١,٢٠٤ مليار جنيه خلال النصف الأول من العام الجاري ٢٠٢٢، والذي يأتي تتويجاً للجهود المبذولة من أجل تطبيق استراتيجية التطوير التي تبناها البنك ليصبح واحداً من أكبر البنوك التجارية المتكاملة في السوق المصرفي المصري، والتي ترتكز على عدة محاور تستهدف التوسع في تقديم المنتجات والخدمات المصرفية، والتطوير في تقديم الخدمات الرقمية، الانتشار الجغرافي وتحسين مستوي الخدمة المقدمة للعملاء.

وأوضح غانم أن البنك قد حقق تقدماً ملحوظاً في ادائه بفضل نجاحه في تطبيق خططه الطموحة للتوسع والنمو، وذلك من خلال تطوير الأنشطة والخدمات المقدمة للأفراد والشركات، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مما انعكس إيجابياً على النتائج التي حققها البنك خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٢.

فقد شهدت محفظة القروض نموًا ملحوظًا حيث ارتفع إجمالي القروض والتسهيلات إلى٣١,٣ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ١٦,٢٪، وهذا يؤكد على زيادة ثقة العملاء في قدرة البنك على إدارة أعمالهم واحتياجاتهم المصرفية، فقد ارتفعت محفظة القروض المقدمة للعملاء الشركات بنسبة ٢٠,٩٪ لتصل إلى حوالي ١٢,٧ مليار جنيه. كما ارتفعت محفظة قروض التجزئة بنسبة ١٣,٢٪ لتصل إلى ١٨,٦ مليار جنيه، مقارنة بنهاية العام المالي ٢٠٢١. وبلغ معدل القروض إلى الودائع ٤٠٪ في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢.

وعلاوةً على ذلك، شهدت ودائع العملاء ارتفاعا بلغ ٧٨,٦ مليار جنيه مصري بمعدل نمو قدره ٢٥٪ مقارنة بعام ٢٠٢١ مدفوعا بنمو ودائع الشركات بمبلغ قدره ١٢,٥ مليار جنيه بنسبة نمو ٣١٪ مقارنة بعام ٢٠٢١، وارتفعت ودائع الافراد بمبلغ قدره ٣,٢ مليار وبنسبة زيادة ١٤,١٪ مقارنة بعام ٢٠٢١، حيث مثلت ودائع العملاء ٩٥,٧٪ من إجمالي الالتزامات بالبنك اعتبارًا من ٣٠ يونيو ٢٠٢٢، مما يضمن استقرار قاعدة التمويل.

كما أعرب غانم عن اعتزاز الإدارة بقدرة بنك التعمير والإسكان على تحقيق أعلى نسب من العوائد السنوية على الأصول وحقوق الملكية على مستوى البنوك المصرية، بنسب بلغت ٢,٦٪ و٢٥,٤٪ على التوالي، وهو ما يعد شهادة على قوة المركز المالي للبنك، مشيرا إلى أن البنك قد استطاع تحقيق نموا ملحوظا في إجمالي الأصول حيث ارتفع إجمالي الأصول في ٣٠ يونية ٢٠٢٢ ليصل إلى ٩١,٦ مليار جنيه وبنسبة نمو قدرها ٢٠٪ مقارنة بعام ٢٠٢١، مما أدى إلى نمو الإيرادات التشغيلية بنسبة ١٦,٩ ٪ مقارنة بعام ٢٠٢١ مسجلا بذلك زيادة في صافي الدخل لتصل إلى٢٠,٣ ٪.

و أكد غانم على حرص البنك الدائم على تطوير وتقديم منتجات تنافسية تناسب جميع احتياجات وشرائح العملاء،

وفي إطار الجهود التي يبذلها البنك للتوسع في قاعدة العملاء، أطلق البنك في الفترة الاخيرة خدمة كبار العملاء "HDB Royal"، والتي تستهدف الأفراد ذوي الملاءة المالية المرتفعة من خلال تقديم خدمات صممت خصيصًا لتلبية احتياجاتهم البنكية.

وعلى صعيد آخر، أشار غانم إلي أن البنك يواصل تطبيق استراتيجيته الداعمة للشمول المالي، بإطلاق وتطوير باقة متنوعة من الخدمات المصرفية التي تستهدف جذب شرائح جديدة من المجتمع غير مشمولة مصرفيا بالشكل الكافي، وذلك بهدف جذبها للتعامل مع القطاع المصرفي مستندا في ذلك على الثقة والمكانة القوية التي يحظى بها البنك.

وفي ضوء حرص بنك التعمير والإسكان بضرورة تمكين المرأة، أطلق البنك حسابات وخدمات صممت خصيصا لها، وذلك في ضوء إيمان البنك بالدور الحيوي الذي تلعبه المرأة في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

ووفقا لاستراتيجية الانتشار الجغرافي وتماشيا مع سياسة البنك المركزي لتعزيز الشمول المالي، يتبنى بنك التعمير والإسكان خطة توسعية لتغطية مختلف محافظات الجمهورية، ليصل عدد الفروع إلى ١٠٠ فرع، وزيادة انتشار ماكينات الصراف الآلي لتصل إلى أكثر من ٤٢٤ ماكينة.

وأكد غانم على أن التحول الرقمي يأتي على قائمة أولويات بنك التعمير والإسكان، فقد تم الاستثمار في تنفيذ خطة التحول الرقمي وتطوير البنية التحتية التكنولوجية والرقمية، حرصا من البنك على تقديم خدمات إلكترونية مختلفة وتنافسية للعملاء، فقد تم مؤخرا إطلاق المرحلة الثانية من خدمات الإنترنت والموبايل البنكي والتي تتيح لعملاء البنك أكثر من ٥٠ خدمة من خلال تلك التطبيقات.

كما يؤمن بنك التعمير والإسكان بالدور الهام للبنوك لدعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، نظراً لأهميتها في النهوض بالاقتصاد القومي وتحسين مستوي معيشة الأفراد والقضاء على البطالة وإيجاد فرص عمل للأفراد المنتمين للفئات المختلفة، فقد ارتفعت محفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنسبة ٧,١١٪ لتصل إلى ٤,٢٠٢ مليار جنية.

وسجلت نتائج الأعمال عن الستة أشهر المنتهية في ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٢ ما يلي:

- ارتفاع صافي الدخل من العائد بمبلغ ٤٧٩ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢٩,٦٪ عن نفس الفترة من العام السابق ٢٠٢١.
- بلغ معدل كفاية رأس المال ٢٢,٤٪.، وهو ما يتجاوز الحد الأدنى الذي حدده البنك المركزي المصري. وبلغ معدل كفاية رأس المال للشريحة الأولى ٢١,٣٪ خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٢، بينما بلغ معدل كفاية رأس المال للشريحة الثانية ١,١٪ خلال نفس الفترة.
- بلغ صافي الربح قبل الضرائب مبلغ ١,٦٧٦ مليار جنيه عن الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونية ٢٠٢٢ بمعدل زيادة قدره ١٥,٦٪ عن نفس الفترة من العام السابق ٢٠٢١ .
- وفيما يختص بالمؤشرات المالية للميزانية المجمعة فقد بلغ صافي الربح بعد الضرائب ١,٣٠٣ مليار جنيه عن الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونية ٢٠٢٢ بنسبة زيادة ٣٠٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق ٢٠٢١ بفضل نمو أرباح البنك ونمو الاستثمار في شركاته التابعة والشقيقة.

وأكد غانم علي أن الأداء القوي الذي حققه البنك خلال النصف الأول من العام الجاري يؤكد على كفاءة استراتيجية التطوير التي يتبناها البنك بمحاورها الرئيسية، كما يدل على جهود وتفاني فريق العمل في مواصلة البناء في سجل نجاحات البنك، معرباً عن تطلعات الإدارة لمضاعفة جهودها الرامية إلى تعظيم الاستفادة من قوة ومكانة بنك التعمير والإسكان والتوسع في كافة الأنشطة التجارية للبنك، بالإضافة إلى تنمية محفظة التمويلات وتعزيز تواجد البنك في السوق المصري. مشيراً إلى أن تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك والاستفادة من مكانته في القطاع المصرفي المصري، سيمكن البنك من تحقيق أهداف النمو المنشودة وترسيخ مكانته باعتباره أحد أبرز البنوك الرائدة في مصر.

البنك المركزي ينفي استقالة جمال نجم نائب المحافظ

نفي البنك المركزي المصري الأنباء المتداولة في بعض المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي بخصوص استقالة جمال نجم نائب محافظ البنك المركزي.

وأكد المركزي المصري، في بيان صادر، الخميس الماضي، استمرار نجم في أداء مهام عمله على نحو طبيعي.

وكانت أنباء قد أنتشرت عن استقالة جمال نجم نائب محافظ البنك المركزي بالتزامن مع إصدار الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي قرارا جمهوريا بتعيين حسن عبدالله قائما بأعمال محافظ البنك المركزي.

حقق ٨٩٥,١ مليون جنيه أرباحا

البنك المصري لتنمية الصادرات يعلن نتائج أعماله خلال النصف الأول من ٢٠٢٢

حقق البنك المصري لتنمية الصادرات EBank، أرباحا قبل الضرائب بقيمة ٨٩٥,١١٠ مليون جنيه خلال الفترة من يناير وحتي يونيو ٢٠٢٢، مقابل ٤٢٢,٩٧٤ مليون في الفترة نفسها من ٢٠٢١.

وكشفت القوائم المالية للبنك المصري لتنمية الصادرات، عن تحقيقه صافي ربح بقيمة ٦٠٥,٥٢٢ مليون جنيه بنهاية يونيو الماضي، مقابل ٢٤٨,٠٣٨ مليون يونيو ٢٠٢١.

وسجل عائد القروض والإيرادات المشابهة نحو ٣,٤٦٦ مليار جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٢، مقابل ٢,٧٢٥ مليار بنهاية يونيو ٢٠٢١.

وبلغ صافي الدخل من العائد ١,٢٢٨ مليار جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٢، مقابل ٨٧١,٢٨٣ مليون أخر يونيو ٢٠٢١.

وسجل صافي الدخل من الأتعاب والعمولات نحو ١٩٢,٩٧٢ مليون نهاية يونيو ٢٠٢٢، مقابل ١٦٧,٦٥٢ مليون جنيه يونيو السابق له.

وكشفت قائمة المركز المالي المستقلة للبنك عن ارتفاع قروض وتسهيلات العملاء إلى ٤٠,٤١٠ مليار بنهاية يونيو ٢٠٢٢، مقابل ٣٤,٩٠٠ مليار ديسمبر ٢٠٢١.

وارتفعت ودائع العملاء في البنك المصري لتنمية الصادرات إلى ٦٩,٩٧٧ مليار جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٢، مقابل ٦٤,٣٨٠ مليار في ديسمبر الماضي.

وسجل إجمالي الأصول بالبنك نحو ٨٣,٧٨٢ مليار يونيو ٢٠٢٢، مقابل ٧٦,١٧٩ مليار جنيه بنهاية العام الماضي.

كما بلغ إجمالي حقوق الملكية في البنك نحو ٦,٩١٤ مليار جنيه في يونيو الماضي، مقابل ٦,٦٨٩ مليار بنهاية ديسمبر ٢٠٢١.

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

مصر تسدد نحو ٢٠ مليار دولار من فوائد وأقساط الديون الخارجية في ٩ أشهر

سـددت مصر نحو ١٦,٥ مليار دولار من أقساط الديون الخارجية المستحقة خلال الأشهر الـ٩ الأولى من العام المالي الماضي، كما سددت فوائد لهذه الديون بقيمة تصل إلى ٣,٥ مليار دولار خلال نفس الفترة وفق ما أظهرته بيانات البنك المركزي المصري.

وارتفـع إجمـالي الدين الخارجي لمصر مـن ١٤٥,٥ مليار دولار في الربع الثاني مـن العام المالي الماضي إلى ١٥٧,٨ مليار دولار خلال الربع الثالث بما يعادل ٣٤,٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي، فيما بلغ إجمالي الودائع لدى البنك المركزي ١٤,٩ مليار دولار.

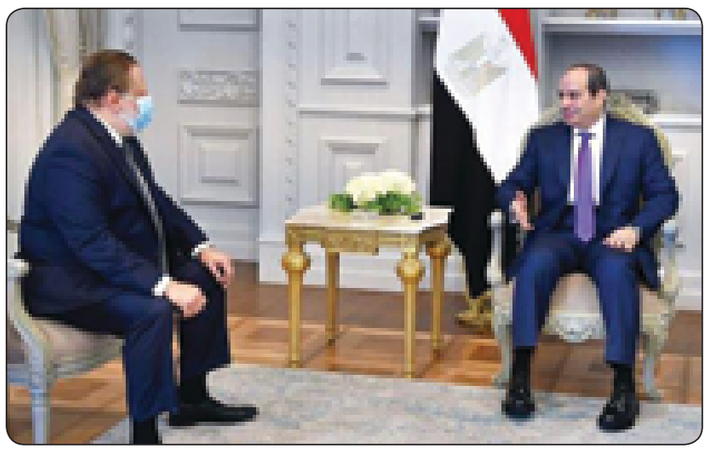

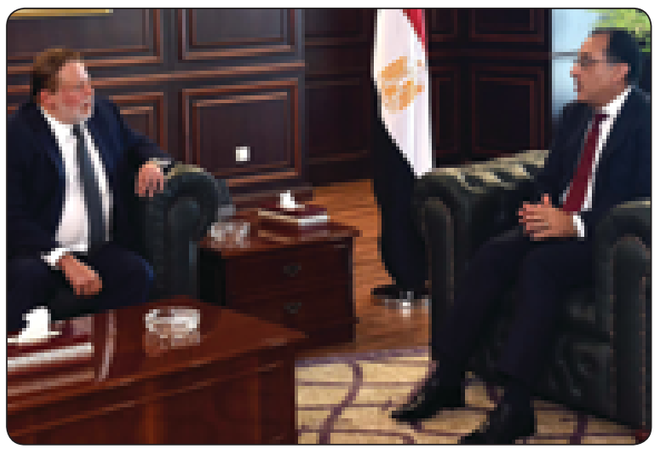

أبرزها التضخم ، مفاوضات صندوق النقد ، الاحتياطي النقدي وقضية « الاعتمادات المستندية وفواتير التحصيل»

حزمة « ملفات ساخنة وشائكة» تنتظر تحركات محافظ البنك المركزي الجديد

الرئيس السيسي يؤكد لحسن عبدالله ضرورة تطوير السياسات النقدية لتتواكب مع المتغيرات الاقتصادية العالمية والعمل على توفير مصادر متنوعة للموارد من العملات الأجنبية

ملفات ساخنة تنتظر محافظ البنك المركزي الجديد ، المصرفي حسـن عبدالله ، وتترقب مجتمع المال والأعمـال في مـصر ، خطـوات البنـك المركزي الجديدة للتعامل مع هذه الملفات .

وكان الرئيـس عبد الفتاح السـيسي، أصدر يوم الخميـس الماضي ، قرارا جمهوريا بتعيين حسـن عبد الله قائمـا بأعمال محافظ البنك المركزي، بعد يوم واحد من قبول اسـتقالة طـارق عامر، وتعيينه مستشارا للرئيس.

والتقى الرئيس السـيسي مع القائم بأعمال محافظ البنـك المركزي، مؤكدا ضرورة تطوير السياسـات النقدية لتتواكب مـع المتغيرات الاقتصادية العالمية، والعمـل على توفـير مصادر متنوعـة للموارد من العملات الأجنبية ، كما شدد الرئيس على ضرورة العمل على توفير المناخ المناسب للاستثمار.

وجـاء اختيار محافظ البنك المركزي الجديد بعد أن اعتذر طارق عامـر عن منصبه مؤخراً، قبيل انتهاء مدتـه الثانية كمحافظ للبنـك المركزي، بعد قرابة ٧ سـنوات قضاها في منصبه الذي بدأه في ٢٧ من نوفمبر عام ٢٠١٥.

وقوبل قرار تعيـين "عبدالله"، بردود فعل أولية إيجابية في الأوسـاط الاقتصادية ، وقال هشام عز العـرب رئيس مجلـس إدارة البنـك التجاري الدولي سـابقا، إن حسـن عبـد الله "عقلاني" و"يفهم السـوق الدولية « ، مضيفا في تصريحات لـه أن عبدالله أمامه مهمة صعبة، لكن بالتأكيد كل المحترمين هيساعدوه» .

والمصرفي حسن عبد الله ، حصل على بكالوريوس إدارة الأعمـال من الجامعة الأمريكية ١٩٨٢ ، وبدأ عملـه في في البنك العربي الأفريقي الدولى في نفس العـام ، وانتقل لفـرع البنـك بنيويورك عام ١٩٨٨ ، فيما حصل على ماجيستير بإدارة الأعمال مـن الجامعة الأمريكيـة ١٩٩٢ ، وعين في منصب مسـاعد المدير العام للبنك العربي الأفريقي ١٩٩٤ ، وتولى منصب المدير العام للبنك العربي الأفريقي الدولى ١٩٩٩ .

عين حسـن عبد الله نائبـا لرئيس مجلس إدارة وعضوا منتدبا للبنك العـربي الافريقي عام ٢٠٠٠ ، وشـغل منصب الرئيس التنفيـذي للبنك العربي الافريقي ، كما تولى رئاسـة مجلـس إدارة اتحاد المصارف العربية والفرنسـية بهـونج كونج ، وهو مؤسس ورئيس مجلس أمناء مؤسسة "وفا لمصر» ، وعضـو مجلـس إدارة الغرفـة الألمانيـة العربية للنصاعة والتجـارة ، وعضو مجلس إدارة المجلس الاستشـاري للأسواق الناشئة ، كما شغل عضوية هيئة التدريـس في الجامعة الامريكيـة بالقاهرة ، ويشـغل منصب رئيس الشركة المتحـدة للخدمات الإعلامية منذ مايو ٢٠٢١ .

و كان عبـد الله عضوا مؤسسـا في العديد من الروابـط والتجمعات، مثل المجلس الوطني المصري للتنافسية وجمعية مستثمري المشروعات الصغيرة، وعضوا في مجلس أمناء المعهد المصرفي المصري.

وكانت أبرز خطوات عبد الله خلال عمله في البنك العربي الإفريـقي، دوره في دمج بنك مصر أميركا الدولي بالبنك العربي الإفريقي بعد الاستحواذ على كامل أسهم الأول، لتكون التجربة الأولى من نوعها بين بنوك القطاع الخاص بمصر.

ملفات مهمة

يجمع خبراء ومحللون و اقتصاديون، علي أن هناك حزمة من الملفات المهمة تنتظر محافظ البنك المركزي الجديد ، على رأسها سـعر الفائدة والتفاوض مع صندوق النقد الدولي.

ويـوضح الخبير الاقتصادي مصطفى بدرة، إن حسن عبدالله له خبرات طويلة في الجهاز المصرفي سـواء على المسـتوى الـدولي أو المحلي؛ إذ عمل بعدد من البنوك الأجنبية بالخارج، وله مسـاهمات كبيرة في العمل بالجهاز المصرفي المصري.

وأضـاف بدرة: "عبدالله سـيكمل مسـيرة طارق عامر في عملية إصلاح السياسات النقدية المصرية، ولكن مع دور أكـثر أهمية للقطاع الخاص أو لعدد من الملفات» ، مشيرا إلي أن تعيين عبد الله يأتي في ظل تحديات صعبة محليا وعالميا، لكنه سـيعمل على إحراز تقدم بـارز في المفاوضات مع صندوق النقـد الـدولي للحصول على قـرض جديد، وهذا الملف سيكون الأكثر أهمية خلال المرحلة المقبلة.

وتابع : "الأمر الثاني سيكون تحديد سعر الصرف وقيمـة الجنيـه المصري لأنـه يمس حيـاة الناس ومعـدلات التضخم والتجـارة، كمـا أن الاختبار الحقيقي سيكون بعد ساعات لتحديد سعر الفائدة» ، مشـيرا إلي أن هنـاك ملف آخـر ، كان قد أثار خلافـات خلال الفـترة الماضية مع المسـتوردين وهو "الاعتمـادات المسـتندية وفواتير التحصيل» ، حيـث كان البنك المركزي المـصري أصدر قرارا منتصف فبراير الماضي بوقف التعامل بمسـتندات التحصيل في كافة العمليات الاسـتيرادية وذلك في إطار توجيهات حوكمة عمليات الاستيراد .

ولفـت إلي أن هناك ملف آخـر يتمثل في " إدارة ملف الأموال السـاخنة أو الاستثمار في السندات وأموال الخزانة " ، بجانب المضي قدماً في تنفيذ الشمول المالي والتحول الرقمي لمواكبة التطور الذي تسعى إليه الدولة المصرية.

دعم الاقتصـاد المصرفي واسـتمرار كفاءة عمل المنظومة المصرفية ، يراه خبراء عنوانا لمهام حسن عبـد الله خلال الفـترة المقبلة ، حيـث تأتي مهمة ضبـط منظومة سـعر الصرف عـلي رأس أكثر الملفات المهمة والصعبة التي تواجه حسن عبد الله، والتي تحتـاج إلى قدرة على التـوازن بين توفير سـعر صرف مرن وفي نفس الوقـت تجنب وجود صدمات سعرية تزيد من أعباء المواطنين.

ويواجه سعر صرف الجنيه مقابل العملات الأجنبية عـددا من الضغوط ، على رأسهـا تراجع موارد النقـد الأجنبي بسـبب تداعيات الحرب الروسـية على أوكرانيا، وتشـديد السياسـة النقدية عالميا، إلى جانب تشـديد الإجراءات المتعلقة بالاسـتيراد مما أسهـم في تراجع المعروض مـن بعض أنواع السلع بالأسـواق وبالتالي يؤدي أي تغيير في هذه الإجراءات إلى زيادة كبيرة في الطلب على العملات الأجنبية.

وشهد سـعر صرف الجنيه تراجعا ملحوظا مقابل العملات الأجنبية خلال الشهـور الأخيرة، وارتفع سعر الدولار بنسبة وصلت إلى ٢١,٧٪ عند مقارنة مسـتواه اليوم بما كان عليه في ٢٠ مارس الماضي قبل التحركات الملحوظة لسعر الصرف، حيث وصل متوسط السعر في البنوك إلى ١٩,١٠ جنيه للشراء و١٩,١٨ جنيه للبيع خلال الأيام الماضية .

وتتضمـن مهـام محافـظ البنك المركـزي الجديد اسـتكمال منظومة تطوير منظومة الجهاز المصرفي للاستمرار في قيام بدوره بدعم الاقتصاد المصري.

وسـيباشر محافـظ البنك المركـزي الجديد انتهاء كافة البنوك بزيادة الحـد الأدنى لرأسمالها إلى ٥ مليارات جنيه مـع قرب نهاية فترة توفيق الأوضاع في نهاية سبتمبر المقبل طبقا لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الجديد.

كما سيحسم محافظ البنك المركزي الجديد إمكانية اسـتمرار طـرح المبـادرات ذات الفائـدة المدعمة لقطاع الصناعة والمشروعات الصغيرة والمتوسـطة والسـياحة دون تغيير في ظل مطالبات من صندوق النقد الدولي بعدم وجود سعر فائدة مدعم.

وسيعمل البنك المركزي أيضا في الفترة المقبلة على اسـتكمال نشر الشمول المالية والتكنولوجيا المالية وأدوات الدفع الإلكتروني والتعاملات اللانقدية في إطار سياسة الدولة في هذا الشأن.

التضخم وأسعار الفائدة

تطوير السياسـات النقدية لتتواكـب مع المتغيرات الاقتصادية العالمية جاءت على رأس التكليفات التي أصدرها الرئيس عبد الفتاح السـيسي خلال لقائه مع حسـن عبـد الله القائم بأعمـال محافظ البنك المركزي الجديد بعد تعيينه.

وبحسب الخبراء والمحللين ، يواجه حسن عبد الله اختبارا صعبا يتمثل في مواجهة معدلات التضخم المرتفعة التي شهدتها البلاد خلال الشهور الأخيرة والـتي يتوقع محللون أن تسـتمر حتى نهاية العام الجاري على الأقل.

كما يتضمن هذا الاختبار كيفية اسـتخدام سلاح أسـعار الفائـدة في مواجهة التـضخم والضغوط التضخمية في الفترة المقبلة خاصة في ظل الحاجة إلى التـوازن بـين مواجهـة التـضخم وتعويـض المدخرين وجذب الاسـتثمارات الأجنبية في أدوات الديـن وبين ارتفاع عبء فوائـد الدين على الموازنة وزيـادة تكلفة الاقتراض لمجتمع الأعمـال والتأثير على الاستثمار في البورصة.

ويأتي عـلي رأس أهداف لجنة السياسـة النقدية في البنـك المركزي اسـتيعاب الضغوط التضخمية والعمـل على اسـتقرار الأسـعار في ظل تسجيله ارتفـاع متتالي بدايـة من مارس الماضي بسـبب وجـود تضخم مسـتورد ناجم عن ارتفـاع فاتورة الاستهلاك.

وبحسـب آخر أرقام التضخم، عاد معدل التضخم السنوي في المدن إلى الارتفاع خلال يوليو الماضي، ووصـل إلى ١٣,٦٪ مقابل ١٣,٢٪ في يونيو، وفقا لبيانات الجهاز، وذلـك رغم تراجع معدل التضخم السـنوي لإجمالي الجمهورية للشهـر الثاني على التوالي مسجلا ١٤,٦٪ مقابل ١٤,٧٪ في يونيو.

ولا يزال معدل التضخم السنوي في المدن متجاوزا النطاق المستهدف الذي وضعه البنك المركزي لمعدل التضخم السـنوي عنـد مسـتوى ٧٪ (بزيادة أو نقصان ٢٪) في المتوسـط خـلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٢.

ولجـأ البنك المركزي لاسـتخدام سـلاح تحريك أسـعار الفائدة في مواجهة تداعيات الأزمات التي تعـرض لها الاقتصـاد المصري خلال السـنوات الأخيرة سـواء مواجهـة أزمة العمـلات الأجنبية وانتعاش السـوق السـوداء للدولار قبـل التعويم، وتداعيات تحرير سـعر الصرف وارتفاع التضخم في ٢٠١٧، وكذلـك تداعيـات جائحـة كورونا في ٢٠٢٠، إلى جانب حرب أوكرانيا وسياسة التشديد النقدي عالميا في الشهور الأخيرة.

مصر وصندوق النقد الدولي

يعـد البنك المركزي أحد الأطراف المشـاركة في إتمـام مفاوضات مصر مع صنـدوق النقد الدولي لإطلاق برنامج تعاون جديد مصاحب بتمويل يسهم في سـد الفجـوة التي تعاني منها مـصر، وهو ما يـأتي في وقت تشهد فيـه المفاوضات بعض التعثر ونقاط خلافية في البرنامج بحسـب بعض التقارير الإعلامية .

وكان صنـدوق النقـد الدولي أعلـن في مارس أن مصر طلبت مسـاعدة ، وقال الصندوق، في يوليو الماضي، إنه أجرى مناقشـات مثمرة مع السلطات المصرية حول السياسات والإصلاحات الاقتصادية التي سـتدعمها تسهيـلات الصنـدوق الممدد في الفترة المقبلة ، وبحسـب الصندوق، تتفاوض مصر للحصول على تسهيل الصندوق الممد (EFF) وهو أحد البرامج التي يتيحها الصندوق لأعضائه.

وفي مايو الماضي، توقـع مصطفى مدبولي، رئيس الـوزراء، أن تصل مصر لاتفـاق مع الصندوق في غضون أشهر.

الاستيراد ومستندات التحصيل

في فبراير المـاضي ، أصدر محافظ البنك المركزي السـابق طارق عامر قرارا بوقف العمل بمستندات التحصيـل في عمليات الاسـتيراد والاعتماد على الاعتمادات المسـتندية بدلا منهـا ، وذلك في إطار توجيهات حوكمة عمليات الاسـتيراد، واستثنى من ذلك ١٥ سـلعة اسـتراتيجية، ولاقى قرار المركزي اعتراضًـا من عدد مـن منظمات الأعمـال، بينما تمسـك البنك المركزي في المقابل بموقفه من تطبيق القـرار ، وهنـاك حالة مـن الترقب لموقـف القائم بأعمال محافظ البنك المركزي بشـأن قرار المحافظ السابق في فبراير الماضي.

وكان الرئيـس عبد الفتاح السـيسي أصدر في مايو الماضي توجيهًا باسـتثناء مستلزمات الإنتاج والمواد الخام من فتح الاعتمادات المستندية بالبنوك قبل عملية الاستيراد، والعودة إلى النظام القديم من خلال مستندات التحصيل ، وأعلن تشكيل مجموعة عمل برئاسـة رئيس مجلس الـوزراء، وعضوية كل من محافـظ البنك المركزي، ووزيـر المالية، ووزيرة التجـارة والصناعة، وجهات الاختصاص الأخرى، للقيـام بالمتابعـة الدورية والتقيـيم المنتظم لمنظومة إجراءات الاستيراد ومدى تلبيتها لاحتياجات عملية الإنتاج.

وأقـرت البنوك في أبريل تعليمات جديدة تمنع قبول موارد النقد الأجنبي غـير معلومة المصدر أو التي حصـل عليها من شركات الصرافـة، في العمليات الاستيرادية وهو ما أسهم في تعميق الأزمة.

الاحتياطي النقدي

ملـف احتياطي النقـد الأجنبي واحد مـن الملفات المهمـة الموكلة إلي البنك المركزي ، ويواجه عبد الله مهمـة الحفاظ على المسـتويات الحالية لاحتياطي النقـد الأجنبي والعمل على إعـادة بنائه ، فضلاً عن كيفية تدبير احتياجات البلاد من العملة في ظل تراجع موارد النقد وارتفاع فاتورة الاستيراد.

وكان احتيـاطي النقد الأجنبي لدى البنك المركزي المصري فقد نحو ٧,٨ مليار دولار من قيمته بنسبة ١٩٪ خـلال أول ٧ أشهر مـن العام الجاري، وذلك تزامنـا مع تداعيات أزمـة أوكرانيا على الاقتصاد العالمي والمحلي والتي استدعت استخدام جزء من هذا الاحتياطي خلال بعض هذه الشهور.

واضطـر البنـك المركزي أن يسـتخدم جـزءا من احتيـاطي النقد الأجنبي لمواجهـة تداعيات جائحة كورونـا، وأيضا لمواجهة تداعيات حـرب أوكرانيا وتشديد السياسة النقدية عالميا، وذلك بعد أن وصل إلى أعلى مسـتوى له عنـد ٤٥,٥ مليار دولار في فبراير ٢٠٢٠.

الدين الخارجي

الدين الخـارجي واحد من الملفـات المهمة أيضا ، أمـام القائم بأعمال محافظ البنـك المركزي ، حيث يلتزم البنك المركزي بسـداد فوائد وأقسـاط لتكلفة الدين الخارجي بشـكل منتظم على مدار العام في مواعيد استحقاقه وهي مهمة رغم صعوبتها في ظل التداعيات العالمية الحالية لم يغفل البنك المركزي عن أدائها بقوة وانتظام مؤكدا التزام مصر التام بسداد أي مستحقات عليها دون تأخير.

وتظهـر ت بيانات للبنك المركزي أن مصر سـددت خلال أول ٩ أشهر من العام المالي الماضي نحو ٢٠ مليار دولار كمدفوعات عن خدمة الدين الخارجي.

وبحسـب بيانات النشرة الشهريـة للبنك عن شهر يوليـو الماضي، توزعت هـذه المدفوعات بين نحو ١٦,٦ مليار دولار لأقساط الدين الخارجي المسددة خـلال الفـترة، ونحـو ٣,٣ مليـار دولار للفوائد المسددة عن هذا الدين.

وارتفع الدين الخارجي لمصر بنهاية مارس الماضي إلى نحـو ١٥٧,٨ مليار دولار مقابل ١٣٧,٩ مليار دولار في نهايـة يونيـو ٢٠٢١ بزيـادة نحو ١٩,٩ مليـار دولار في أول ٩ أشهـر مـن العـام المالي ٢٠٢١-٢٠٢٢.

وتعمـل الدولـة حاليا على السـيطرة عـلى الدين الخارجي ومعدلاته بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي وتطويل أجـال الدين خلال المرحلة المقبلة، من أجل عدم ضغـط الموازنـة العامة للدولـة وعدم تحميل الخزانة العامة أعباءً كبيرة.

التنسيق مع الحكومة

اسـتمرار التنسـيق مـع الحكومـة ، واحدة من الإجـراءات الـتي يتحتم علي عبـد الله القيام بها ، خاصـة في هـذه المرحلة الصعبـة التي يمر بها الاقتصـاد المحلي والعالمية من أجل توافق قرارات السياسـة النقديـة مع السياسـة الماليـة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من أي إجراءات للإصلاح الاقتصـادي ومواجهـة أي تداعيات سـلبية على الاقتصـاد ، والعمل علي دعم الاقتصاد المصري ليستمر في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ، فضلا عن التنسيق والعمل المشترك على توفير المناخ المناسب للاسـتثمار المحلي والأجنبي ، و زيادة مسـاهمة القطاع المصرفي في الاقتصاد القومي ، و تشجيع الصناعة الوطنية لزيـادة معدلات الصادرات ، إلي جانـب تحقيق أهداف وخطط التنمية المسـتدامة للدولة المصرية في ظل هذه التحديات العالمية.

ويقـول الدكتور عـمرو صالح أسـتاذ الاقتصاد السـياسي ومستشـار البنك الدولي السـابق إن التوقيت الذى اسـتقال فيه المستشار طارق عامر، وتم فيه تعيين حسن عبد الله قائماً بأعمال محافظ البنك المركزي، هو توقيـت حرج، ولكنه إن دل فهو يدل عـلى رغبـة الحكومة فى ضخ دمـاء جديدة، ويبشر بنجاحات قادمة.

وأضاف : هـذا الرجل يمتلك خبرة كبيرة، وتنتظره تحديـات أكـبر، وهو مـن الكفـاءات العظيمة، من خـلال عمله فى الجهاز المـصرفي ، فضلاً عن أنه يمتلـك كثيرا من الخبرة مع المؤسسـات الدولية ، لذا فإنه لديه دراية كبيرة بالمؤثرات الدولية والسوق التنافسي المحلى والدولي.

وتابـع : "بالتأكيد مهام عديدة تنتظر حسـن عبد الله القائم، سـواء ما يتعلق بالسياسات النقدية أو الاحتياطي مـن النقد الأجنبي وغيرها، وهو بالفعل لديه خبرات عديـدة فى هذا المجال، ويمكنه تحقيق نجاحات كبيرة» .

وأكـد صالح أن الفترة المقبلـة تحتاج إلى بعض الحكمـة، وأن الاقتصـاد يجب أن يعمـل من أجل المواطن، وأن الناحية الاقتصادية مهمة، ولكن الفترة الحالية تحتاج لحكمة شديدة.

ويري النائب ياسر عمر، وكيل لجنة الخطة والموازنة بمجلـس النـواب، أن قـرار الرئيـس عبـد الفتاح السيسي اليوم الخميس بتعيين حسن عبد الله قائماً بأعمـال محافـظ البنك المركزى، جـاء فى التوقيت المناسب في ظل التغيرات وتطورات الأوضاع العالمية.

وأضاف أن حسـن عبدالله من الكفاءات المصرفية المصرية والدولية، وله خبرات واسعة في هذا المجال، حيـث أن مصر في الوقـت الراهن تحتاج إلى مثل هذه الكفاءات والقدرات المصرفية لوضع سياسـيات مصرفية تتناسب مع يمر به العالم في الوقت الراهن من أزمـات اقتصادية أثرت بالتـالي على الاقتصاد المصري.

وشـدد على أن الدكتور حسـن عبد الله قادر على مواجهة التحديات الاقتصادية التى فرضتها الظروف العالميـة وأزمة كورونا والحرب الروسـية الأوكرانية على اقتصاديات الدول ومن بينها مصر.

واعتبر أن هذا القرار بمثابة ضخ دماء جديدة لقيادة البنك المركزي المصري، حيث يمتلك الدكتور حسـن عبد الله خبرات عالية، مشـيرا إلى أنه سيتم تفعيل القرار بشكل رسمي بعد موافقة مجلس النواب.

ناصر..

خبراء : خبرة حسن عبدالله في التعامل مع المؤسسات الدولية وفي المجال المصرفي عوامل تدعم عمله علي رأس "المركزي "

البنك الأهلي المصري يطلق برنامج « الأهلي بوينتس للتجار» بالتعاون مع ماستر كارد

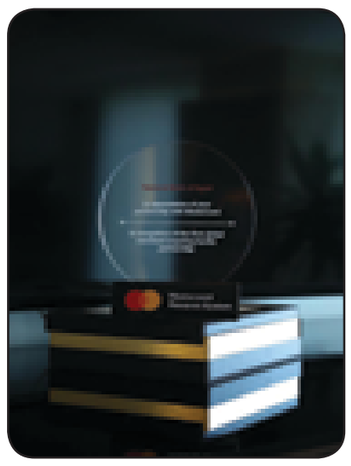

أعلن البنـك الأهلي المصري عن إطـلاق برنامج جديد تحت مسمي "برنـامج الأهلي بوينتـس للتجار" وذلك بالتعاون مع شركة ماسـتر كارد بهدف تشجيع التجار المتعاقدين مع مصرفنا لزيادة اسـتخدام ماكينات نقاط البيع ومبيعـات التجارة الالكترونية وذلك لأول مرة على مستوي العالم.

وقد صرح يحيى أبو الفتـوح نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري أن إطلاق هذا البرنامج يأتي ضمن استراتيجية البنك الساعية للتوسع في الخدمات الرقمية للحـد من التداول النقدي والذي أصبح ضرورة قصوى في الفترات الأخيرة، وكذا دعماً لمبادرات البنك المركزي لتنشـيط السـداد الالكتروني من خلال وسائل وقنوات الدفع الالكترونية المختلفة بالإضافة الي استقطاب فئات جديدة مـن العملاء المرتقبين مـن أصحاب المشروعات لدمجهم داخـل منظومة القطاع المصرفي مواكبة لخطط الدولة في التحول الرقمي والشمول المالي وتماشـيا مع رؤية مصر ٢٠٣٠.

وأكـد أبو الفتـوح أن البنك يعي تمام مسـئوليته تجاه شريحة العملاء من أصحاب المشروعات التجارية والتي تعـد أحد المحركات الأولية لحركـة الاقتصاد القومي، وكـذا دوره في تقديم كافة البرامج والخدمات المصرفية والالكترونيـة لهؤلاء العملاء في جميع أنحاء الجمهورية لمنحهم فرص أكثر للاسـتفادة مـن الخدمات المصرفية الالكترونية التي يقدمها البنك لتوسيع مجال استفادتهم.

وأضاف كريم سوس الرئيس التنفيذي للتجزئة المصرفية والفروع بالبنك الأهـلي المصري أن هذا البرنامج متاح لكافـة التجـار من أصحـاب المشروعات ممـن لديهم ماكينـات نقاط البيع أو المشـتركين بخدمـات التجارة الالكترونيـة بالبنك الأهلي المصري ، حيث يتم إنشـاء قاعـدة بيانات للتجار من خلالها يـتم تسجيل عمليات البيع الخاصة بهؤلاء التجار حتي يتمكنوا من الاستفادة مـن البرنامج المعـد خصيصا لهـم، بالإضافة الي ان هذا البرنامج يسـاعد علي جـذب تجار جدد من خارج المنظومة المصرفيـة لدمجهم داخـل القطاع المصرفي، مشـيرا الي ان البرنامج يقـدم حوافز لهـؤلاء التجار لتشجيعهم على زيادة اسـتخدام ماكينـات نقاط البيع ومتحصـلات التجـارة الالكترونية المصـدرة من البنك الأهـلي المصري، فكلـما زاد اسـتخدام عمليات الدفع بنقاط البيـع والتحصيل الالكتروني، ارتفع رصيد نقاط " الأهلي بوينتس" الخاصة بهم، حيث يمكنهم استبدال هذه النقاط في شـكل اسـترداد نقدي علي حساباتهم لـدي البنك أو من خلال عمل عروض ترويجية لتنشـيط استخدامات عملاء البطاقات لديهم سواء كانت عروض خصومات أو عروض تقسيط .

وأوضح سوس أن هذا البرنامج يتضمن استخدام البطاقات المصدرة من البنوك الأخرى، سواء كانت بطاقات ائتمان أو بطاقات الخصم المباشر أو بطاقات المدفوعة مقدماً وتشمل بطاقات شـبكة الدفع الإلكترونية المصرية، مشـيرا الى أن طلبات اسـتبدال نقاط "الأهلي بوينتس" الخاصة بمبيعات التجـار والتي يتم طلبها في شـكل اسـترداد نقدي علي حسابات التجار يتم اضافتها على حساباتهم بشكل يومي وبحد أقصى ثلاثة أيام عمل.

ومن جانبه أعرب آدم جونز، مدير عام المنطقة الوسطى، الشرق الأوسـط وشمـال إفريقيا في ماسـتركارد عن اعـتزازه بالتعـاون المثمر مـع البنـك الأهلي المصري لتسريع وتـيرة التحـول الرقمي والشمـول المالي بما يتوافق مع توجهات الدولة المصرية واستراتيجية مصر ٢٠٣٠.

وأكد إمـري ديلمان، نائب رئيس نظـم الولاء في شرق أوروبا والشرق الأوسـط وإفريقيا في ماسـتركارد، أن إطلاق برنامج نقاط مبيعـات التجار بالتعاون مع البنك الأهـلي المصري يأتي امتداداً للتعـاون المثمر مع البنك الأهلي في توسـيع نطاق المدفوعات الرقمية من خلال تقديم منتجـات ومزايا جديدة ومبتكـرة تحفز العملاء على اسـتخدام وسـائل الدفع الإلكـتروني، وذلك من خلال تقديم وسـائل أكثر مرونـة على العملاء ، خاصة في ضـوء حرص الشركة على ضم مليار شخص و٥٠ مليـون شركة صغيرة ومتناهية الصغر حول العالم إلى الاقتصاد الرقمي بحلول عام ٢٠٢٥.

والجديـر بالذكر أن مؤشر المدفوعات من ماسـتركارد لعـام ٢٠٢١ أظهـر ارتفـاع مسـتويات تبـني تقنيات الدفع الجديدة من قبل المسـتهلكين، حيث أشـار ٦٨٪ من المتسـوقين في مصر انهم أكـثر ولاءً للتجار الذين يقدمـون خيارات دفع متعددة، وان لديهم نيّة للتسـوق من الشركات الصغيرة في حال توفر خيارات دفع أكثر تنوعًا .

تحت شعار «الشباب هما فرصتنا لبكرة»..

بنك القاهرة يستعرض باقة من المزايا الحصرية خلال مشاركته في فعاليات الإحتفال باليوم العالمي للشباب

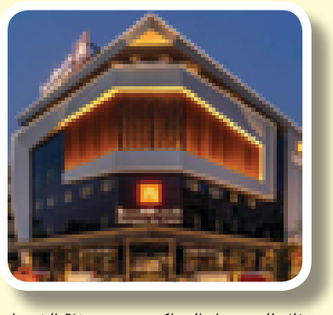

شـارك بنك القاهرة فى فعاليات الإحتفال باليوم العالمى للشـباب برعايـة البنك المركزى المصرى بداية من أول أغسـطس وحتى يوم ١٥ أغسطس من خلال طرح باقة من المزايا الحصرية لتشجيع فئة الشباب على استخدام التعاملات المصرفية تحقيقاً لأهداف الشمول المالى.

وقال محمد ثروت رئيس قطاع التجزئة المصرفية ببنك القاهرة: "نحرص على المشـاركة فى كافة الفعاليـات والأحـداث الهامـة التى تـدعم تلك المنظومة محليـاً وإقليمياً، حيث يقدم البنك طوال فـترة الحملة باقة متنوعة مـن المزايا والعروض ومن أبرزها فتح حسـاب وفـر الادخارى مجاناً وبدون حد أدنى والذى يتميز بسهولة الاجراءات بالرقم القومى فقط ومن سن ١٦ عام بدون وصى مما سـاهم فى اصدارات تصـل الى ٧٠٪ من اجمالى حسـابات تسـتهدف فئة الشباب. كما طرح بنك القاهرة مؤخراً حسـاب وفر الجارى للنشـاط الإقتصـادى لأصحـاب المهـن الحرة واصحاب الحرف اليدوية، بالإضافة الى اصدار حسـاب وفر بيزنس الذى يسـتهدف الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر والشركات الناشئة". كما شملـت المزايا المقدمة خلال فعاليات الحملة إصدار مجـانى لبطاقة مـيزة للخصم المباشر، والإشـتراك فى خدمـة الموبايـل البنكى مجاناً، وإصدار مجانى للبطاقـات الإئتمانية والبطاقات المدفوعـة مقدماً ومحفظة قاهـرة كاش، مع منح خصـم ٥٠٪ على المصاريـف الادارية للقروض الشخصية.

هذا ويحرص بنك القاهرة على التوعية والتثقيف المالي والتعريف بأهمية الخدمات المالية من خلال تواجـده بالمواقـع الخارجية كالنـوادى ومراكز الشباب سـواء بالقاهرة الكبرى أو المحافظات وذلك للوصـول الى اكبر عدد من فئة الشـباب بأماكن تواجدهم دون الحاجة للذهاب الى مقرات الفروع.

وتسهم الجهـود المتواصلة الـتى تبذلها الدولة تحقيقـاً لأهداف الشمـول المالى بشـكل فعال فى نشر الوعى بأهميـة الثقافة المالية، والتعامل مـع البنوك، وهو ما تعـززه أيضاً باقة الخدمات والمنتجـات الرقمية التى تمكن العملاء من إجراء معاملاتهـم المصرفية دون الحاجة للتوجه لفروع البنوك، ومن أهم تلـك القنوات فرع بنك القاهرة الرقمـى الذى يـدعم تقديم الخدمـات اللحظية من حيث امكانية فتح الحسـاب واستلام بطاقة الخصم المباشر الفورى.والجدير بالذكر أن البنك قد شـارك فى جميع فعاليات الشمول المالى فى عام ٢٠٢٢ سـواء فعاليات اليـوم العالمى للمراة او اليوم العربى للشمول المالى الذى سـاهم فى اسـتقطاب عدد اكبر من العمـلاء الجدد الذين يتعاملوا مع البنوك لأول مرة.

المصرف المتحد يناقش أحدث آليات « التدقيق الداخلي.. عن بعد » ويكشف فوائده الـ٥ للبنوك والمؤسسات المالية

كشـف المصرف المتحد في ورقـة العمل التي قدمها أثناء مشـاركته في فاعليات مؤتمـر الإتحاد الدولي للمصرفيين العـرب الذي عقد مؤخرا في مدينة شرم الشـيخ، بمحافظة جنوب سـيناء عن أحـدث آليات التدقيـق الداخـلي والمعروف دوليا بـاسـم "التدقيق الداخلي ..عن بعد" .

واستعرض محمد الصبان – مساعد العضو المنتدب المـصرف المتحد - في ورقة العمل التي قدمها تحت عنـوان "التدقيق عن بعد .. البديل الامن للتغلب علي التحديات المعاصرة", مبينا أن وسـائل التكنولوجيا غيرت حياة الإنسـان للأفضل علي مستوي العالم، فاسـتخدام التقنيـات التكنولوجيـة الحديثـة حلت تدريجيا محـل المعاملات التقليدية خاصة في المجال المعاملات البنكية والحلـول المالية الرقمية، مما كان لـه أثر إيجابي كبير علي توفير وقت وجهد الانسـان وتحقيق معدلات من الرفاهية الاعلي.

وتناول محمد الصبان في كلمته آفاق واستراتيجيات التخطيـط المعاصر لعملية التدقيـق الداخلي وتوثيق المسـتندات والعمل الميداني وإجراء المقابلات، فضلا عن عقد اجتماعات ومناقشـة محاور ونقاط التدقيق الداخلي للمؤسسة.

وأوضح الصبان أن مجال التدقيق الداخلي يعد أحد المجالات التي تأثرت اسـتراتيجيا ومنهجيا بالتقنيات التكنولوجيـة الحديثـة خاصة عقب انتشـار جائحة كورونا دوليـا، حيث حلت آليـات التدقيق الداخلي عـن بعد كبديل آمن محل الطـرق التقليدية المتعارف عليها في التدقيق، خاصة بعد حظر السفر في أنحاء العالم، الأمر الذي اسـتلزم خلـق بدائل آمنه تضمن أداء مستدام لعملية المراجعة والتدقيق الداخلية سواء من الناحية التشريعة أو القانونية أو اللحظية.

هذا وقد أبرز محمد الصبان ٥ فوائد رئيسـية لعملية التدقيق الداخلي عن بعد هم:

١- مرونـة التدقيـق الداخلي عن بعـد وموائمته لظـروف الإغلاق والحظر الذي تم بسـبب انتشـار جائحة كورونا وقدرته علي مواكبة مثل هذه الظروف والتحديات الغير متوقعة.

٢- فـاعليه التدقيق الداخلي عـن بعد خاصة عند زيادة عدد المراجعات المطلوبة في إطار زمني قصير.

٣- قدرتـه علي تحقيـق مهمة التدقيـق الداخلي بشكل كامل ووافي في ظل تكلفة قليلة.

٤- الاسـتخدام المطور للتكنولوجيا الحديثة الأمر الـذي يعزز مـن عمليـة التوثيق وإصـدار التقارير بفاعليه.

٥- تخفيف عبء المراجعة على المؤسسة.

هذا وقـد حدد محمد الصبـان ٨ آليات وأسـاليب مبتكرة للقيام بالتدقيق الداخلي عن بعد وهم:

١- تخطيط وتحضير:

وذلـك عن طريـق تحديـد اهـداف وأدوات والنظام والسـوفت وير التي سيسـتخدمها المراجع في عمل التدقيـق الداخـلي عن بعد. ومـن ثم تحديد الأدوار والمسئوليات لكل فرد في موقعه حتى يتثنى التخطيط وانجاز المهمة في نجاح.

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

فوربس الشرق الأوسط تكشف عن قائمة "أقوى ٢٥ شركة تكنولوجيا مالية في ٢٠٢٢

كشفت فوربس الشرق الأوسط عن قائمة «أقوى ٢٥ شركة تكنولوجيا مالية فى الشرق الأوسط لعام ٢٠٢٢» لتسلط الضوء على المبتكرين فى مجال الخدمات المالية، ممن يعملون على مساعدة الشركات للتحول إلى التكنولوجيا الرقمية، وتمكين المستهلكين من تبنى خدمات الدفع الإلكترونى، وتحويل الأموال بما يوفر الراحة والسهولة.

وأفاد بيان- بأن إعداد القائمة اعتمد على عدة معايير، منها حجم المعاملات التى نفذتها الشركات عبر القنوات الرقمية فى عام ٢٠٢١، وعدد مرات تنزيل التطبيق، والمستخدمين النشطين، وعدد الدول التى تعمل فيها كل شركة، والنمو خلال العام الماضى، فضلا عن التكنولوجيا والابتكار، ومدى تأثير الخدمة على المستهلكين، كذلك قيمة التمويل من المستثمرين وشركات رأس المال المغامر. كما صنفت القائمة الشركات وفقًا للحروف الأبجدية الإنجليزية.

وزير قطاع الأعمال يبدأ سلسلة من اللقاءات مع قيادات الشركات القابضة للصناعات الكيماوية

بدأ المهندس محمود عصمت، وزير قطاع الأعمال العام، سلسلة من اللقاءات مع قيادات الشركات القابضة التابعة للوزارة، والتي استهلها باجتماع مع المحاسب عماد الدين مصطفى العضو المنتدب للشركة القابضة للصناعات الكيماوية.

وتم خلال الاجتماع استعراض محفظة الشركة القابضة للصناعات الكيماوية والتي تتنوع أنشطة شركاتها التابعة بين قطاعات الأسمدة والكيماويات والتعدين والإطارات ومستلزمات وسائل النقل والورق والتبغ والأحذية والإضاءة، إلى جانب مؤشرات أداء الشركة القابضة وشركاتها التابعة، وأبرز مشروعات التطوير الحالية والمستقبلية والفرص الاستثمارية.

وفيما يخص قطاع الأسمدة، تمت مناقشة الموقف الحالي لمشروع تطوير شركتي الدلتا والنصر للأسمدة حيث يجري تحديد الاحتياجات المطلوبة للتطوير وتقييم الحالة الفنية للمصانع بالاستعانة بمكاتب استشارية عالمية، وكذلك استكمال المرحلة الثانية من تطوير شركة كيما بأسوان بإنشاء وحدة حامض النيتريك.

وتناول اللقاء مستجدات مشروع تدشين مصنع حديث لتصنيع الفلنكات الخرسانية بشركة سيجوارت، وتطوير شركة راكتا لصناعة الورق في ضوء الدراسة التي أعدها استشاري هندي، حيث يجري إعداد كراسة الشروط لطرحها على المستثمرين للشراكة في تطوير المصنع، إلى جانب مشروع التوسع في إنتاج الإطارات للجرارات الزراعية من خلال شركة النقل والهندسة.

وفي هذا الإطار، شدد الوزير محمود عصمت على ضرورة إشراك القطاع الخاص في المشروعات التي تنفذها الشركات التابعة وطرح الفرص المتاحة أمام المستثمرين، مؤكدا أهمية الاستثمار في الموارد البشرية وتعظيم الاستفادة من طاقتها ورفع كفاءتها وقدراتها بشكل دوري.

اسلام عبدالفتاح

بروتوكول تعاون بين المصرية للاتصالات و"افرست للتطوير العمراني" لتقديم خدمات الاتصالات المتكاملة في مشروعاتها

وقعت الشركة المصرية للاتصالات WE، أول مشغل متكامل لخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر، بروتوكول تعاون مع شركة «افرست للتطوير العمراني»، لتقديم خدمات الاتصالات المتكاملة بمشروعاتها الإدارية والتجارية، وعلى رأسها مشروع Business Park ٥٨ Bureau ومشروع ZIA، وقع الاتفاقية الأستاذ محمد أبوطالب، نائب الرئيس التنفيذي للشئون التجارية بالمصرية للاتصالات، والمهندس خالد عبدالسميع الرئيس التنفيذي لشركة افرست للتطوير العمراني.

وبموجب هذا البروتوكول تقوم الشركة المصرية للاتصالات WE بتنفيذ البنية التحتية التكنولوجية لمشروع Business Park ٥٨ Bureau ومشروع ZIA ومد شبكة الألياف الضوئية اللازمة لتقديم شبكة إنترنت فائق السرعة وإمدادها إلى جميع الوحدات الإدارية والتجارية بالمشروعين لإتاحة كافة خدمات الاتصالات المتكاملة بما في ذلك خدمات التليفون الأرضي والإنترنت فائق السرعة، والبث التليفزيوني عبر الإنترنت IPTV وغيرها من خدمات الاتصالات المتطورة

وقال المهندس عادل حامد العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للمصرية للاتصالات: «سعداء بتوقيع هذا البروتوكول مع شركة افرست للتطوير العمراني، لتقديم أحدث خدمات الاتصالات المتكاملة بمشروعاتها، اعتمادًا على البنية التحتية المتطورة والخبرات الفنية الواسعة التي تمتلكها المصرية للاتصالات، والتي تمكنها من توفير أحدث خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لكبرى المشروعات العقارية في مصر بما يواكب أحدث ما وصلت إليه تكنولوجيا الاتصالات في العالم»

من جانبه قال المهندس خالد عبدالسميع، الرئيس التنفيذي لشركة إفرست للتطوير العمراني: «كنا حريصين على التعاون مع الشركة المصرية للاتصالات WE في أحدث مشروعين لشركة افرست للتطوير العمراني في القاهرة الجديدة لاهتمامنا بتقديم أعلى مستويات خدمات الاتصالات المتنوعة وأكثرها مرونة لقاعدة عملائنا من الشركات والمطاعم العالمية التي وثقت في شركتنا وافتتحت فروعها في Business Park-٥٨ Bureau وZia»

وقال محمد أبوطالب، نائب الرئيس التنفيذي للشئون التجارية بالمصرية للاتصالات أن «التعاون مع شركة أفرست للتطوير العمراني يؤكد قدرة الشركة على كسب ثقة كبرى شركات التطوير العقاري في مصر، وقدرتها على توفير أفضل مستوى من خدمات الاتصالات التي تواكب الاحتياجات المتطورة للعملاء»

اقتصادية قناة السويس توقع مذكرة تفاهم لعدد من المشروعات مع تويوتا تسوشو اليابانية

وقع وليد جمال الدين، رئيس المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، مذكرة تفاهم مع شركة تويوتا تسوشو (Toyota Tsusho) اليابانية في إطار التعاون المستمر بين المنطقة الاقتصادية والجانب الياباني واستقطاب المزيد من المشروعات اليابانية داخل المنطقة، وتهدف المذكرة إلى التعاون المشترك بين الجانبين في عدد من المشروعات التي تتوافق مع خطة المنطقة الاقتصادية في التنمية وتتفق مع صناعاتها المستهدفة.

ويستهدف التوقيع عددا من المشروعات التي تشمل البنية التحتية الجديدة والتطويرات المتعلقة بالحياد الكربوني والتي تشمل اللوجستيات والطاقة المتجددة والمياه وإنتاج الهيدروجين الأخضر والأزرق وإنتاج الأمونيا الخضراء والزرقاء، حيث يتمكن الجانبان بموجب هذه المذكرة من إجراء دراسات الجدوى لتعظيم أوجه الاستفادة من هذا التعاون وتحديد أفضل المشروعات التي تحقق ما يستهدفه كلا الجانبين.

وفي مستهل اللقاء رحب وليد جمال الدين، بالوفد وعلى رأسهم سفير اليابان لدى القاهرة أوكا هيروشي، وتوكوجي كوياما، المدير العام لمشروعات البيئة التحتية والطاقة بشركة تويوتا تسوشو، وقد تطرق اللقاء إلى الشراكة بين الجانبين خاصة أن تويوتا تسوشو أحد الشركاء ضمن تحالف تويوتا تسوشو بولوريه إن واي كيه القائم على تشغيل وإدارة محطة قناة السويس لتداول السيارات (رصيف الرورو) ، كما استعرض رئيس المنطقة الاقتصادية أهمية التحول نحو الطاقة الخضراء بالنسبة للعالم وما تملكه الهيئة من مقومات تجعلها مؤهلة لأن تكون مركزا عالميا لإنتاج الوقود الأخضر وتموين السفن، مؤكدا دعم المنطقة الاقتصادية للصناعات اليابانية في مصر ومدى التطلع لمزيد من التعاون البناء والمثمر.

من جانبه تقدم السفير الياباني بالتهنئة لوليد جمال الدين، على توليه منصب رئيس المنطقة الاقتصادية وأعرب أوكا هيروشي، عن سعادته بهذا التعاون خاصة وأن المنطقة الاقتصادية تتمتع بمزيد من المزايا والحوافز الاستثمارية مؤكدا أهمية التعاون واستقطاب مزيد من الاستثمارات اليابانية داخل المنطقة الاقتصادية خاصة في مجال الهيدروجين الأخضر.

وعبر توكوجي كوياما، المدير العام للمشروعات بتويوتا تسوشو، عن سعادته بحفاوة الاستقبال، مؤكدا الأهمية التي يمثلها ذلك التعاون والتي تعد فرصة استثمارية هامة لكلا الطرفين، كما قدم عرضا عن تاريخ شركة تويوتا تسوشو في مصر التي بدأت منذ عام ١٩٣٣ بالإسكندرية مما يعد تاريخا عريقا من الشراكة بين مصر والاستثمار الياباني، كما أكد على أهمية موقع المنطقة الاقتصادية، خاصة أن مشروعات الأمونيا الزرقاء هي أحد الاهتمامات المشتركة بين الجانبين مع اقتراب انعقاد قمة COP٢٧ في نوفمبر المقبل.

رسميا.. إطلاق خدمات «التوقيع والختم الإلكترونى» للشركات

شهد الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مراسم إطلاق خدمات «التوقيع والختم الإلكترونى» بالتعاون بين شركة اورنج مصر وشركة إيجيبت تراست - Egypt Trust تفعيلا للاتفاقية الموقعة بينهما والتى تستهدف تسهيل نشر تعاقد الشركات والأفراد على خدمات التوقيع الإلكترونى من خلال منافذ بيع وفروع شركة اورنج.»

يأتى ذلك فى إطار جهود الدولة للتوسع فى تقديم الخدمات الرقمية للشركات والمؤسسات والأفراد بما يدعم استراتيجية التحول الرقمى فى مصر، وتسريع وتيرة تنفيذها، ونشر تطبيقاتها على كافة القطاعات والمجالات.

هذا ويعد التوقيع والختم الإلكترونى هو البديل القانونى للتوقيع اليدوى ويتم استخدامه فى التوقيع والمصادقة على جميع أنواع المعاملات والمستندات والطلبات والمراسلات الإلكترونية وعبر البريد الإلكتروني، أما الختم الإلكترونى فهو المكافئ الحديث لختم الشركة ويمثل توقيعًا إلكترونيًا يمكن الشركات من تأمين البيانات والمعاملات والمستندات.

وأكد الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أن هذا الحدث يمثل خطوة وثابة فى مسيرة بناء مصر الرقمية التى يتم خلالها توفير حزم كبيرة من الخدمات للمواطنين بالارتكاز على الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حيث تم حتى الآن إطلاق حوالى ١٥٠ خدمة على منصة مصر الرقمية بالتعاون مع القطاعات المقدمة لهذه الخدمات؛ موضحا أن إتاحة خدمات التوقيع الإلكترونى يأتى فى إطار الجيل الثانى من الخدمات المقدمة على المنصة والتى ترتكز على هذه التقنية وبالتالى يمكن التحقق من هوية المواطن وإتاحة الخدمات له دون أن يتطلب ذلك حضوره لمقر تقديم الخدمة.

وأوضح أنه تم البدء فى ٢٠١٩ فى إعداد استراتيجية لتفعيل منظومة التوقيع الإلكترونى من خلال التعديل التشريعى للقانون الصادر فى ٢٠٠٤ بما يتواكب مع التكنولوجيات الحديثة ثم تم البدء فى تطبيقات التوقيع الإلكترونى بدءا بالتطبيقات الحكومية ومنها المتعلقة بمنظومة إنفاذ القانون كما سيتم إتاحة أداة التوقيع الإلكترونى للموظفين المنتقلين للعاصمة الإدارية الجديدة؛ لافتا إلى أن المرحلة الثانية هى المتعلقة بالمعاملات بين الحكومة والشركات والهيئات ومنها الفاتورة الإلكترونية بالتعاون مع وزارة المالية كما يتم حاليا الإعداد لمنظومة الايصال الإلكترونى؛ مشيرا إلى أن هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات أعدت البنية التحتية المعلوماتية القادرة على استيعاب الأحمال المتزايدة من طلبات التحقق من التوقيع الإلكترونى.

وأضاف أن المرحلة الثالثة تتعلق بالتعاون مع القطاع الخاص لإتاحة خدمات التوقيع الإلكترونى للمواطنين فى كافة أنحاء الجمهورية؛ مشيدا بالتعاون الوثيق بين شركات مقدمى خدمات التوقيع الإلكترونى وشركات الاتصالات لتحقيق ذلك؛ مؤكدا على أهمية التعاون بين القطاعين الحكومى والخاص ومنظمات المجتمع المدنى لنشر الوعى المجتمعى حول استخدامات تقنية التوقيع الالكترونى خاصة وأن الفترة المقبلة ستشهد إطلاق المزيد من الخدمات التى تعتمد عليها.

شيماء مرسي

شركة كيما تعدد العمر الإنتاجي لمشروع الأمونيا- يوريا إلى ٢٥ عاما

قرر مجلس إدارة شركة الصناعات الكيماوية المصرية «كيما»، تعديل العمر الإنتاجي لمشروع الأمونيا/ يوريا ليصبح ٢٥ بدلا من ٢٠ عامًا، وفق بيان للشركة التابعة لقطاع الأعمال العام للبورصة

وقالت الشركة في البيان، إن مجلس الإدارة، قرر اتخاذ الإجراءات والموافقات اللازمة بشأن بيع الأراضي غير المستغلة.

وكانت كيما، قررت تجديد عقد التشغيل والصيانة لمصنع الأمونيا/ يوريا لمدة عامين مع شركة تكنومونت الإيطالية اعتبارًا من ٢٥ يونيو الماضي. وتقرر كذلك تجديد وثيقة التأمين لمصنع الأمونيا/ يوريا مع شركة مصر للتأمين لمدة عامين اعتبارًا من ٢٦ يونيو الماضي وحتى ٢٦ يونيو ٢٠٢٤.

كما تقرر تجديد عقد الصيانة لأجهزة مصنع الأمونيا/ يوريا مع شركة شنايدر إليكتريك لمدة عامين اعتبارًا من ١ يوليو الجاري.

شراكة استراتيجية بين "فوري" وأكاديمية مصر للطيران

احتفلت أكاديمية (مصر للطيران للتدريب) مع شركة "فوري" لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية، ببدء إتاحة خدمات الشركة على البوابة الإلكترونية للأكاديمية وفقًا للتعاون الاستراتيجي بين الجانبين، وبهدف توسع الأكاديمية في خدماتها الرقمية وتعدد نظم الدفع بالأكاديمية وخاصة الدفع الإلكتروني عبر قنوات فوري المختلفة، وهي أكثر من ٢٨٥,٠٠٠ نقطة بيع (POS)، إلى جانب تطبيق myFawry والمحافظ البنكية.

وقال الطيار عمرو أبوالعينين رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة لمصر للطيران إن الشركة الوطنية تحرص دائماً على تطبيق النظم التكنولوجية الحديثة من أجل إتاحة وتوفير حلول سهلة ويسيرة للعملاء، تنفيذاً لخطة الشركة التي وضعتها في مقدمة أولويتها وهي التوسع في تقديم خدماتها الرقمية تماشياً مع زيادة ترددات الشركة إلى العديد من نقاطها حول العالم، وفقاً لبيان.

«سوديك» توقع مذكرة تفاهم مع «GOCO Hospitality» لمشروع «The Estates»

وقعت شركة سوديك مذكرة تفاهم مع GOCO Hospitality، وذلك لإدارة وتشغيل GOCO Retreat بمشروع The Estates.

وبحسب بيان صادر عن الشركة، يقع GOCO Retreat على مساحة 4 أفدنة في قلب مشروع The Estates والذي تقدر مساحته الاجمالية بـ 150 فداناً.

وأشار البيان إلى أن الشراكة تتضمن إدارة وتقديم خدمات المنتجعات الصحية.

وفي الشهر الماضي، أعلنت شركة السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار "سوديك"، تحقيق مبيعات تعاقدية بقيمة 6.67 مليار جنيه حصيلة بيع 1018 وحدة خلال الشهور الستة الأولى من 2022، بزيادة نسبتها 77% مقارنة بنحو 3.76 مليار جنيه خلال النصف الأول من 2021.

تطوير الموانئ بتكليف رئاسي .. ودور قوي للشركات المصرية

الدكتور مصطفي مدبولي : الدولة تنفذ حاليا خطة متكاملة لتطوير الموانئ المصرية وفقاً لأحدث النظم العالمية لتصبح مصر مركزاً عالمياً للتجارة واللوجستيات

وزير النقل : تنفيذ مشروعات التطوير بواسطة شركات مصرية وطنية واستشاريين مصريين وعالميين و إجمالي التكلفة خلال الفترة من (٢٠١٤- ٢٠٢٤) ١٢٩ مليار جنيه

خلال زيارته لمدينة الإسكندرية قبل أيام ، وتفقده ميناءي الدخيلة والإسكندرية ، أعلن رئيس الوزراء الدكتور مصطفي مدبولي أن الدولة المصرية تنفذ حاليا خطة متكاملة لتطوير الموانئ المصرية، بتكليف من الرئيس عبد الفتاح السيسي، وذلك من خلال وزارة النقل بالتنسيق مع الأجهزة والجهات المعنية، حيث يتم التطوير وفقاً لأحدث النظم العالمية لتصبح مصر مركزاً عالمياً للتجارة واللوجستيات، باستغلال موقعها الاستراتيجي على البحرين المتوسط والأحمر.

وأكد مدبولي على أهمية المشروعات التي تشهدها الموانئ المصرية، والتي تدعم خطة الدولة نحو الارتقاء بدور الموانئ وتعزيز إمكاناتها لدفع حركة الصادرات المصرية، والاستفادة من موقع مصر كمركز لوجيستي يخدم حركة التجارة العالمية.

وزير النقل الفريق كامل الوزير أوضح من جانبه أنه يتم تنفيذ مشروعات تطوير الموانئ المصرية بواسطة شركات مصرية وطنية واستشاريين مصريين وعالميين، حيث يبلغ إجمالي تكلفة تطوير الموانئ البحرية المصرية خلال الفترة من (٢٠١٤- ٢٠٢٤) ١٢٩ مليار جنيه، ويشمل تطوير الموانئ المصرية إنشاء أرصفة جديدة بإجمالي أطوال ٣٥ كم، وبأعماق تتراوح من ١٥ إلى ١٨ مترا، ليصل إجمالي أطوال الأرصفة في الموانئ البحرية المصرية إلى ٧٣ كم، كما يتضمن التطوير إنشاء حواجز أمواج بإجمالي أطوال ١٥ كم، بالإضافة إلى تعميق الممرات الملاحية لتستوعب الموانئ ٣٧٠ مليون طن بدلا من ١٨٥ مليون طن سنويا، وأكثر من ٢٢ مليون حاوية مكافئة بدلاً من ١٢ مليون حاوية مكافئة سنوياً؛ وذلك سعيا لتحقيق مستهدفات الدولة لتحويل مصر إلى مركز من مراكز التجارة العالمية واللوجستيات.

وفيما يتعلق بالمشروعات الجاري تنفيذها في ميناء الدخيلة، أشار الفريق كامل الوزير إلى إنشاء محطة عالمية متعددة الأغراض برصيف ١٠٠ بميناء الدخيلة بطول ١٨٠٠ متر بغاطس (١٨ مترا)، وساحة خلفية بعرض ٦٠٠م، وظهير خلفي يصل إلى ١,٣ مليون م٢، وذلك ضمن المحور اللوجيستي العالمي السخنة – الدخيلة؛ حيث تتكون المحطة من محطة لتداول الحاويات بطاقة استيعابية ١,٥ مليون حاوية مكافئة والمحطة مرتبطة بشبكة القطار السريع، ضمن منظومة نقل البضائع المستجدة بالسكك الحديدية على مستوى الدولة، وفى هذا الصدد أثنى رئيس الوزراء على حجم ما يتم بذله من جهود لإتمام تنفيذ المشروعات المهمة في هذا القطاع الحيوى ، مؤكداً أهمية سرعة الانتهاء من أعمال الرصيف ودخوله الخدمة وفقاً للجداول الزمنية المحددة.

وإضافة إلى ذلك، يتم إنشاء محطة الصب الجاف بميناء الدخيلة بطول رصيف ١١٥٠ مترا وعمق ١٥ مترا وظهير خلفي ٣٠٠ الف م٢، وأوضح الوزير أن إنشاء المحطة يهدف إلى إنشاء منطقة متخصصة ومجهزة للصب الجاف النظيف، والصناعات وأنشطة القيمة المضافة المرتبطة به بإدارة وتشغيل مُشغلين عالميين.

وأوضح فيما يتعلق بميناء الإسكندرية ، أنه يتم حالياً تنفيذ عدد من المشروعات الحيوية التي تخدم التجارة والنقل البحري، من بينها إعادة تأهيل منطقة الخدمات البحرية ضمن خطة إنشاء الترسانات بالموانئ وذلك بتطوير رصيف الخدمات البحرية بزيادة طول الرصيف من ١٠٠م حتى ١٦٠ مترا؛ ليسمح باستقبال القاطرات الجديدة وتحويل منطقة الخدمات البحرية بميناء الإسكندرية إلى ترسانة متخصصة، على أعلى مستوى لبناء وإصلاح وصيانة القاطرات حتى قوة شد ٧٠ طنا، ولبناء مختلف الوحدات البحرية لخدمة الموانئ المصرية.

وأشار وزير النقل أيضاً إلى أنه يتم حالياً إنشاء عدد من المناطق اللوجستية بأراضي الألومنيوم الأولى بمساحة ٦٠٠ فدان؛ من أجل إنشاء منطقة عالمية للخدمات اللوجستية، مؤكدا أن النقلة النوعية الرئيسية حاليا تتمثل في تخطيط وتنفيذ وإنشاء المناطق اللوجستية، بحيث تكون مركزاً متكاملا للخدمات وعلى مستوى عالمي، يتم من خلاله توفير مناطق إيداع جمركية وإعادة التصدير، وهو ما يتيح فرصة كبيرة للوصول إلى أسواق الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا وآسيا، كونها جزءا من المحور اللوجستي العالمي (السخنة – الإسكندرية).

وقال الوزير: تكمن أهمية تلك المناطق في أنها توفر جميع الخدمات اللوجستية؛ بداية من خدمات إدارة المخزون، والتغليف، والتعليب، ولصق العلامة التجارية، ومختلف خدمات القيمة المضافة، بالإضافة إلى توفير البنية الأساسية لتصنيع كل مستلزمات الإنتاج للصناعات الرئيسية بمصر حتى التصنيع المتكامل، كما أنه من المخطط إنشاء ميناء المكس بين ميناءي الإسكندرية والدخيلة بأطوال أرصفة ٣,٥ كم وعمق(١٨-٢٠ متراً).

و شرح الوزير تفاصيل مشروع إنشاء محطة TMT متعددة الأغراض بميناء الاسكندرية، والتي يأتي إقامتها في إطار تنفيذ الحكومة المصرية لخطة شاملة لتطوير قطاع النقل البحري لتحقيق الهدف الأكبر وهو تحويل مصر إلى أن تصبح المركز العالمي للتجارة واللوجستيات، مشيرا إلى أن المحطة تبلغ مساحتها نصف مليون متر مربع، بأطوال أرصفة ٢,٥ كيلو متر، وأعماق تصل إلى ١٧,٥ متر، حيث يتم حالياً تنفيذ أعمال المرافق والمباني الإدارية والخدمية بالمحطة، ومن المخطط الانتهاء منها بنهاية شهر أكتوبر المقبل؛ تمهيدا للتشغيل التجريبي قبل حلول نهاية العام الحالي.

توجيهات ومتابعة رئاسية

وكان الرئيس عبدالفتاح السيسي وجه بالاستمرار في جهود تطوير منظومة الموانئ البحرية المصرية وفق أعلى المعايير لتحقيق أقصى استفادة من الموقع الجغرافي المتميز لمصر بالتكامل مع محور قناة السويس كهمزة وصل بين الشرق والغرب، وبما يساعد على تعظيم عملية التبادل التجاري مع مختلف دول العالم.

وخلال اجتماع عقده الرئيس لمتابعة الموقف التنفيذي الخاص بتطوير منظومة الموانئ على مستوى الجمهورية ، عرض وزير النقل الفريق كامل الوزير الجهود القائمة لتطوير الموانئ المختلفة، خاصةً مشروعات "ميناء الإسكندرية الكبير"، والذي سيضم ميناء الإسكندرية وميناء الدخيلة والميناء الأوسط بمنطقة المكس، بما في ذلك مستجدات إنشاء البنية التحتية لساحات التخزين الجديدة، ومحطة "تحيا مصر" متعددة الأغراض إلى جانب حاجز أمواج كبير ومناطق لوجستية مختلفة، وكذلك إعادة تأهيل رصيف الخدمات البحرية بالميناء.

كما تم عرض سير العمل في مشروعات ميناء سفاجا، والموقف التنفيذي الخاص باستكمال وتطوير ميناء العين السخنة الذي سيتم ربطه بشبكة خط القطار الكهربائي السريع ، إلى جانب مشروعات تطوير ميناء دمياط، بما في ذلك تعميق الممر الملاحي، وإنشاء محطات الحاويات ومتعددة الأغراض.

محمد عارف

إنشاء «منطقة لوجستية» بين «اقتصادية قناة السويس» وموانئ دبي العالمية في السخنة

أكد وليد جمال الدين رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس ، أن الفترة المقبلة ستشهد اجتماعات مكثفة مع شركاء التنمية وذلك في إطار استراتيجية الهيئة لدعم شركاء النجاح من المستثمرين والمطورين الصناعيين لتقديم خدمات متكاملة تتماشى مع رؤية الهيئة وضمن رؤية الدولة المصرية ٢٠٣٠.

في هذا الإطار ، عقد جمال الدين اجتماعا مع أورس مول المدير التنفيذي لشركة موانئ دبي العالمية- السخنة ، بحضور اللواء محمد شعبان نائب رئيس الهيئة لشئون المناطق الصناعية، والربان محمد إبراهيم مساعد رئيس الهيئة، والمهندس عبد الناصر الرفاعي رئيس شركة التنمية الرئيسية، ومحمد طارق مدير العلاقات الحكومية بشركة موانئ دبي، وذلك لبحث سبل التعاون خلال الفترة المقبلة، ومناقشة ملفات العمل المشترك بين الجانبين بالتزامن مع أعمال التطوير الجارية بميناء السخنة، لتتواكب الأعمال بما يتناسب المتغيرات العالمية، وقد تطرق الاجتماع لمناقشة الإجراءات الجمركية التي تتم وكذلك أعمال التداول والحركة الملاحية بالأرصفة، فضلاً عن بحث سبل جذب عدد أكبر من الخطوط الملاحية للميناء.

ووقعت شركة التنمية الرئيسية وهي إحدى شركات المنطقة الاقتصادية وشركة موانئ دبي العالمية - السخنة ، عقد إنشاء منطقة خدمات لوجستية جديدة، حيث وقع العقد كل من المهندس/ عبدالناصر الرفاعي، رئيس مجلس إدارة شركة التنمية الرئيسية للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، و أورس مول، المدير التنفيذي لشركة موانئ دبي العالمية- السخنة، ويأتي التوقيع بهدف إنشاء منطقة خدمات لوجستية جديدة لصالح "موانئ دبي العالمية" على مساحة ٣٠٠ ألف متر مربع، باستثمارات متوقعة تبلغ ٨٠ مليون دولار، وتستخدم المنطقة اللوجستية لأنشطة لوجستية وتجارية وتوزيع، لخدمة مستثمري المنطقة الاقتصادية، كما تستهدف توفير نحو ٦٠٠ فرصة عمل مباشرة، فضلاً عن فرص العمل غير المباشرة، وتبدأ عمليات التنفيذ للمشروع خلال الشهور المقبلة ،على أن تبدأ عمليات التشغيل للمرحلة الأولى من المشروع بنهاية ٢٠٢٣ باستثمارات تقدر بنحو ٥٠ مليون دولار لهذه المرحلة.

وتهدف شركة موانئ دبي العالمية بهذا العقد إلى تنمية وتطوير مشروع منطقة لوجيستية من خلالها يتم تقديم خدمات لوجيستية وتجارية وتوزيعية وأنشطة صناعية خفيفة ذات قيمة مضافة، حيث تتعاون موانئ دبي مع إحدى الشركات العالمية بجنوب إفريقيا العاملة في مجال الخدمات اللوجستية، والتي قامت موانئ دبي بالتوقيع معها لتقديم خدمات مميزة في اللوجستيات داخل السوق المصري.

مشروعات يابانية

وقبل أيام ، وقع وليد جمال الدين رئيس المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، مذكرة تفاهم مع شركة تويوتا تسوشو (Toyota Tsusho) اليابانية في إطار التعاون المستمر بين المنطقة الاقتصادية والجانب الياباني واستقطاب المزيد من المشروعات اليابانية داخل المنطقة، حيث تهدف المذكرة إلى التعاون المشترك بين الجانبين في عدد من المشروعات التي تتوافق مع خطة المنطقة الاقتصادية في التنمية وتتفق مع صناعاتها المستهدفة.

ويستهدف التوقيع عدداً من المشروعات التي تشمل البنية التحتية الجديدة والتطويرات المتعلقة بالحياد الكربوني والتي تشمل اللوجستيات والطاقة المتجددة والمياه وإنتاج الهيدروجين الأخضر والأزرق وإنتاج الأمونيا الخضراء والزرقاء، حيث يتمكن الجانبان بموجب هذه المذكرة من إجراء دراسات الجدوى لتعظيم أوجه الاستفادة من هذا التعاون وتحديد أفضل المشروعات التي تحقق ما يستهدفه كلا الجانبين.

وفي مستهل اللقاء رحب وليد جمال الدين بالوفد وعلى رأسهم سفير اليابان لدى القاهرة أوكا هيروشي و توكوجي كوياما، المدير العام لمشروعات البيئة التحتية والطاقة بشركة تويوتا تسوشو، وتطرق اللقاء إلى الشراكة بين الجانبين خاصة أن تويوتا تسوشو أحد الشركاء ضمن تحالف تويوتا تسوشو بولوريه إن واي كيه القائم على تشغيل وإدارة محطة قناة السويس لتداول السيارات (رصيف الرورو)، كما استعرض رئيس المنطقة الاقتصادية أهمية التحول نحو الطاقة الخضراء بالنسبة للعالم وما تملكه الهيئة من مقومات تجعلها مؤهلة لأن تكون مركزاً عالمياً لإنتاج الوقود الأخضر وتموين السفن، مؤكداً على دعم المنطقة الاقتصادية للصناعات اليابانية في مصر ومدى التطلع لمزيد من التعاون البناء والمثمر.

ومن جانبه تقدم السفير الياباني بالتهنئة لوليد جمال الدين على توليه منصب رئيس المنطقة الاقتصادية وأعرب أوكا هيروشي عن سعادته بهذا التعاون خاصة وأن المنطقة الاقتصادية تتمتع بمزيد من المزايا والحوافز الاستثمارية مؤكداً على أهمية التعاون واستقطاب مزيد من الاستثمارات اليابانية داخل المنطقة الاقتصادية خاصة في مجال الهيدروجين الأخضر.

وعبر توكوجي كوياما المدير العام للمشروعات بتويوتا تسوشو عن سعادته بحفاوة الاستقبال وأكد على الأهمية التي يمثلها ذلك التعاون والتي تعد فرصة استثمارية هامة لكلا الطرفين، كما قدم عرضاً عن تاريخ شركة تويوتا تسوشو في مصر التي بدأت منذ عام ١٩٣٣ بالأسكندرية مما يعد تاريخاً عريقاً من الشراكة بين مصر والاستثمار الياباني، كما أكد على أهمية موقع المنطقة الاقتصادية، خاصة أن مشروعات الأمونيا الزرقاء هي أحد الاهتمامات المشتركة بين الجانبين مع اقتراب انعقاد قمة COP٢٧ في نوفمبر المقبل.

ملفات مهمة

كان الرئيس عبد الفتاح السيسي أصدر قرارا جمهوريا بتعيين وليد محمد سامى جمال الدين رئيسا للهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس بدرجة وزير لمدة عام اعتبارا من ١٢ أغسطس الجاري .

وأكد خبراء أن هناك مجموعة من الملفات الهامة تأتي على أجندة رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس الجديد، وعلى رأسها الهيدروجين الأخضر وصناعة السيارات وصناعة البتروكيماويات.

وشهد ملف الهيدروجين الأخضر جهودا كبيرة في الفترة الأخيرة، حيث وقعت الهيئة حتى الآن ٨ مذكرات تفاهم في مجال توطين وصناعة الوقود الأخضر مع عدد من الشركات والتحالفات العالمية مثل شركة "ميرسك" العالمية، وسكاتك النرويجية، و تحالف "إي دي إف رينيوابلز" الفرنسية و"زيرو ويست" وغيرها والتي توجت بتوقيع اليوم، ولا تزال الجهود متواصلة بالمنطقة الاقتصادية تنفيذاً لتوجيهات القيادة السياسية بضرورة التحول للاقتصاد الأخضر، وذلك بالتزامن مع استضافة مصر مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ COP٢٧ نوفمبر المقبل، بمدينة شرم الشيخ.

المنياوى..

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

الحكومة توافق على إنشاء شركة لتنفيذ مشروعات في ميناء دمياط

وافق مجلس الوزراء على الطلب المقدم بشأن إقامة مشروع جديد بنظام المناطق الحرة الخاصة تحت اسم (شركة دمياط أليانس لمحطات الحاويات) في محطة الحاويات الثانية (تحيا مصر ١) بميناء دمياط على مساحة قدرها ٩٢٢٣٢٠ م٢.

وقال المجلس في بيان، إن ذلك لمزاولة نشاط عدد من الأنشطة المتمثلة في تصميم وتمويل واستخدام وإدارة وتشغيل واستغلال وصيانة محطة حاويات بميناء دمياط، بما في ذلك جميع الأنشطة ذات الصلة والمرتبطة بها، وفقاً لبيان صحفي.

"الحصاد" تكشف التفاصيل الكاملة لاستثمار أموال التأمين الصحي الشامل داخل البورصة

وزير المالية : نسعى لاستثمار أموال التأمين الصحي الشامل في البورصة لتنويع المحفظة الاستثمارية وتعظيم العائد على الأموال المستثمرة

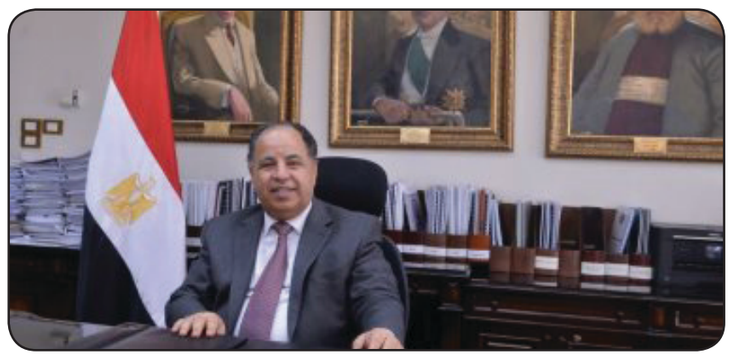

معيط : إجمالي أموال وأصول الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل بلغ في 30 يونيو الماضي 55,6 مليار جنيه و منذ انطلاق المنظومة الجديدة حتى نهاية يونيو الماضي نحو 58,5 مليار جنيه

خطوة جديدة تستعد وزارة المالية للإقدام عليها ببدء استثمار أموال التأمين الصحي الشامل في البورصة .. ذلك ما كشف عنه محمد معيط، وزير المالية رئيس الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل، بإعلانه أن الهيئة تستهدف بدء الاستثمار في البورصة لتنويع المحفظة الاستثمارية وتعظيم العائد على الأموال المستثمرة.

وأضاف في بيان له أن هناك سعيًا جادًا ومتواصلًا من خلال الخبراء المتخصصين؛ للوصول لأعلى عائد، لافتًا إلى أن إجمالي أموال وأصول الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل في ٣٠ يونيو الماضي بلغ ٥٥,٦ مليار جنيه، بينما بلغ إجمالي الإيرادات منذ انطلاق المنظومة الجديدة حتى نهاية يونيو الماضي نحو ٥٨,٥ مليار جنيه.

وتسعى الحكومة حاليًا لزيادة نسبة استثمارات المؤسسات الحكومية والهيئات مثل صندوقي المعاشات والبريد في البورصة لتنشيط سوق المال ، ولفت وزير المالية إلي أن منظومة التأمين الصحي الشامل توفر فرصًا واعدة للاستثمار الطبي، حيث تسمح للقطاع الخاص بتقديم الخدمات الطبية، بعد استيفاء الشروط المقررة، ومن المتوقع مع اكتمال تغطية كل المحافظات أن يقدم القطاع الخاص ٥٠٪ من خدمات الرعاية الصحية، تحت مظلة التأمين الصحي الشامل، موضحًا أن الأسعار المعتمدة للتعاقد جاذبة للقطاع الخاص، وتخضع للتحديث الدوري، لضمان العدالة المستدامة.

وقال معيط إن المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" تُساعد في اختصار الزمن اللازم للانتهاء من تعميم المنظومة الجديدة حيث أن رفع كفاءة البنية التحتية والمنشآت الصحية بالمناطق المطورة، يشجع على التوسع بمختلف المحافظات، ومن المقرر الانتقال خلال الأشهر القليلة المقبلة إلى باقي محافظات المرحلة الأولى: جنوب سيناء وأسوان والسويس، ثم محافظات المرحلة الثانية: قنا، البحر الأحمر، مرسى مطروح.

وأضاف أن العام المالي الماضي شهد تسجيل نمو سنوي بنسبة ٤٣٪ في الإيرادات، وزيادة في عوائد الاستثمار ٧٤٪، وارتفاع الفائض بنسبة ٣٧٪، كما بلغت المحفظة الاستثمارية ما يقرب من ٥٠ مليار جنيه.

وأكد وزير المالية، رئيس الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل، أن مؤشرات أداء العام المالي الماضي، تعكس القدرة على الاستدامة المالية اللازمة لضمان نجاح المستهدفات المنشودة بتحقيق حلم كل المصريين في توفير الرعاية الصحية الشاملة لجميع أفراد الأسرة المصرية، خلال ١٠ سنوات بدلاً من ١٥ عامًا، رغم التحديات الاقتصادية العالمية، بما تفرضه من ضغوط بالغة الشدة على الموازنة العامة للدولة، موضحًا أن الوضع المالي للهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل، جيد ومحفز لاستكمال مسيرتنا التاريخية، وأن المبادرة الرئاسية «حياة كريمة» تُساعدنا في اختصار الزمن اللازم للانتهاء من تعميم المنظومة الجديدة حيث إن رفع كفاءة البنية التحتية والمنشآت الصحية بالمناطق المطورة، تُشجعنا على التوسع الجغرافي بمختلف المحافظات، ومن المقرر الانتقال خلال الأشهر القليلة المقبلة إلى باقي محافظات المرحلة الأولى: جنوب سيناء وأسوان والسويس، ثم محافظات المرحلة الثانية: قنا، البحر الأحمر، و مرسي مطروح.

وأشار إلي أن العام المالي الماضي شهد تسجيل نمو سنوي بنسبة ٤٣٪ في الإيرادات، وزيادة في عوائد الاستثمار ٧٤٪، وارتفاع الفائض بنسبة ٣٧٪، كما بلغت المحفظة الاستثمارية ما يقرب من ٥٠ مليار جنيه وهناك سعي جاد ومتواصل من خلال الخبراء المتخصصين؛ للوصول لأعلى عائد، ونستهدف بدء الاستثمار في البورصة لتنويع المحفظة الاستثمارية وتعظيم العائد علي الأموال المستثمرة، لافتًا إلى أن إجمالي أموال وأصول الهيئة العامة للتأمين الصحى الشامل فى ٣٠ يونية ٢٠٢٢ بلغ ٥٥,٦ مليار جنيه، وأن إجمالي الإيرادات منذ انطلاق المنظومة الجديدة حتى ٣٠ يونية ٢٠٢٢ بلغ ٥٨,٥ مليار جنيه.

وقال : قدمنا خدمات طبية بتمويل ذاتي بأكثر من ٢ مليار جنيه للمنتفعين بمنظومة التأمين الصحي الشامل ببورسعيد والأقصر، وأن الخزانة العامة للدولة تحملت نحو ٥٠٠ مليون جنيه اشتراكات غير القادرين ، مؤكدا أن منظومة التأمين الصحي الشامل توفر فرصًا واعدة للاستثمار الطبي، حيث تسمح للقطاع الخاص بتقديم الخدمات الطبية، بعد استيفاء الشروط المقررة، ومن المتوقع مع اكتمال تغطية كل المحافظات أن يقدم القطاع الخاص ٥٠٪ من خدمات الرعاية الصحية، تحت مظلة التأمين الصحي الشامل، موضحًا أن الأسعار المعتمدة للتعاقد جاذبة للقطاع الخاص، وتخضع للتحديث الدوري، لضمان العدالة المستدامة.

وأشار إلي أن هناك استراتيجية متقدمة للاستثمار الآمن لأموال المنظومة تضمن تحقيق أقصى عائد دون التأثير على السيولة المالية الكافية للوفاء بالتزاماتها، مبينا أنه تتم دراسة مد مظلة المنظومة لتضم عددًا أكبر من غير القادرين، وفقًا للمحددات التي سيتم التوافق بشأنها مع وزارة التضامن الاجتماعي، وذلك ضمن جهود الحكومة فى تعزيز مظلة الحماية الاجتماعية، وتخفيف آثار التحديات الاقتصادية العالمية عن المواطنين، وما يصحبها من موجة تضخمية حادة.

وأكد معيط، استكمال تطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل بالمحافظات رغم التحديات الاقتصادية العالمية، بما يُسهم فى تحقيق حلم كل المصريين بتوفير الرعاية الصحية الشاملة والمتكاملة لجميع أفراد الأسرة المصرية خلال ١٠ سنوات بدلاً من ١٥ عامًا، لافتًا إلى أن الوضع المالي للهيئة قوى وصلب ومطمئن، ومؤشرات أداء العام المالي ٢٠٢١- ٢٠٢٢ تعكس القدرة على امتصاص الصدمات العالمية، واستدامة التدفقات المالية اللازمة ، مبينا أن الهيئة تستكمل، بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، التحول الرقمي وميكنة خدمات المنظومة من خلال شركة «إى. هيلث» المتخصصة فى تكنولوجيا تشغيل وإدارة خدمات التأمين الصحي وباقي الشركات المنفذة للمشروع، لافتًا إلى أن المنظومة الجديدة تغطى أكثر من ٣ آلاف خدمة صحية تشمل التدخل الجراحي وعلاج الأورام وزراعة الأعضاء وغيرها، ويتم تطوير حزمة الخدمات الصحية، ومن المقرر إضافة خدمات جديدة خلال الفترة المقبلة من أدوية وتحاليل معملية وغيرها، فضلا عن دراسة ضم خدمات التطبيب ومتابعة المريض عن بعد، في ظل مشروع قانون «التطبيب عن بعد» الذى تتم مناقشته بمجلس النواب.

وأوضح معيط أنه سيتم إطلاق تحديث جديد للموقع الإلكتروني أكثر تطورًا لنظام التأمين الصحي الشامل، وتطبيق تفاعلي على الهاتف المحمول للتواصل مع المواطنين والمنتفعين، والراغبين فى التسجيل الإلكتروني، فضلًا عن إطلاق الكارت الذكي الخاص بتقديم الخدمات الحكومية، ومنها التأمين الصحي الشامل، بمحافظة بورسعيد خلال الفترة المقبلة وتسليمه للمواطنين.

استثمار آمن

حسام صادق المدير التنفيذي للتأمين الصحي الشامل، أوضح أن الهيئة لديها استراتيجية متقدمة للاستثمار الآمن لأموال التأمين الصحي الشامل تضمن أقصى عائد، منها: الاستثمار في السندات، وأذون الخزانة والودائع ، مبينا أنه تتم إدارة المنظومة الجديدة وفقًا لأحدث المعايير العالمية، مع الاستفادة من الخبرات الدولية المتميزة، بما يضمن استدامة قدرتها على الوفاء بالتزاماتها نحو توفير الرعاية الصحية الشاملة للمواطنين بكفاءة وجودة عالية.

أضاف، أن نسبة تسجيل المواطنين في التأمين الصحي الشامل ببورسعيد تجاوزت ٩٠٪، ويتم استقبال أكثر من ١,٥ مليون حالة سنويًا؛ بما يُسهم في نقل العبء المالي للمرض من «جيوب المواطنين» إلى المنظومة الجديدة التي تغطى ٣ آلاف خدمة صحية تشمل خدمات التدخل الجراحي وعلاج الأورام وزراعة الأعضاء وغيرها، لافتًا إلى اكتمال تطبيق المنظومة الجديدة في محافظتي الأقصر والإسماعيلية خلال العام المالي الحالي.

وبحسب الخبراء فإن منظومة التأمين الصحي الشامل الجديدة تكشف أنه يحق لهيئة التأمين الصحي الجديدة المسئولة عن تمويل خدمات المنظومة القيام باستثمار الفوائض والأموال المتاحة لديها بما يعظم عائد الاستثمار وفقا للمحددات الاستثمارية واسترشادا بقواعد الاستثمار الصادرة عن هيئة الرقابة المالية بشأن استثمار أموال صناديق المعاشات الخاصة .

وتشمل مميزات التأمين الصحي الشامل تتضمن حرية المؤمن عليه فى اختيار مقدمي الخدمة، وتتحمل الدولة تكاليف الخدمات الوقائية وتنظيم الأسرة والطوارئ، كما تقدم خدمة طبية ذات جودة عالية لجميع فئات المجتمع دون تمييز، كما يعد نظاما تكافليا اجتماعيا بمشاركة جميع أفراد المجتمع وتتكفل الدولة بغير القادرين، كما يساهم فى تقليل الإنفاق الشخصى على الخدمات الصحية وتسعير الخدمات الطبية بطريقة عادلة.

استثمار القطاع الخاص

ويرصد الباحث الدكتور علاء غنام تصاعد الاستثمار الخاص فى الخدمة الصحية في الآونة الأخيرة، مؤكدا علي أهمية ذلك ، خاصة في ظل أهداف التغطية الصحية الشاملة لنحو ١٠٣ ملايين نسمة لنظام التأمين الصحي الشامل الجديد، وفى ظل احتياج أكيد لمزيد من المؤسسات الخدمية الصحية ووحدات طب الأسرة. والحقيقة أن أى مستثمر فى الخدمة الصحية (أو القطاع الخاص الصحي) يهدف للربح وهذا طبيعي.

ولفت إلي أن حجم استثمارات القطاع الخاص خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ فى قطاع الرعاية الصحية بلغ ٩,٣ مليار جنيه، ما يمثل ٤٢٪ من إجمالي استثمارات القطاع خلال نفس العام، وفقا للبيانات الحكومية.

ويؤكد غنام ضرورة وجود معايير وقواعد لتنظيم هذا الاستثمار الخاص وفق خطة للدولة التى من المفترض أن تكون محددة لطبيعة الاحتياج الفعلي للمجتمع والقطاع الصحي، ومكان وحجم هذا الاستثمار بما يتوافق مع ما هو قائم بالفعل من استثمار عام للدولة ، مشددا علي ضرورة أن يكون لدى الدولة إجراءات قوية لمنع احتكار هذا القطاع الخاص، خاصة فى نوعية الخدمات عالية الربحية قليلة التكلفة مثل مراكز الأشعة والمعامل والمستشفيات ذات التخصصات النوعية .

كان رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، عقد اجتماعاً الأسبوع الماضي ، لمتابعة موقف تطبيق منظومة التأمين الصحى الشامل، وذلك بحضور الدكتور خالد عبد الغفار، وزير التعليم العالى والبحث العلمى، القائم بأعمال وزير الصحة، والدكتور عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، واللواء جمال عوض، رئيس الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي، والمهندس خالد العطار، نائب وزير الاتصالات للتنمية الإدارية والتحول الرقمي والميكنة، والدكتور إيهاب أبو عيش، نائب وزير المالية للخزانة العامة، والدكتور أحمد السبكى، رئيس هيئة الرعاية الصحية، والدكتور أشرف اسماعيل، رئيس هيئة الاعتماد والرقابة الصحية، والسيد/ حسام صادق، المدير التنفيذي لهيئة التأمين الصحى الشامل، والسيدة/ مي فريد، معاون وزير المالية، وعبر تقنية الفيديو كونفرانس اللواء عادل الغضبان، محافظ بورسعيد، ومسئولي عدد من الجهات المعنية.

واستهل رئيس الوزراء الاجتماع، بالإشارة إلى أن دورية انعقاد هذا الاجتماع، إنما تستهدف الوقوف على آخر المستجدات الخاصة بتطبيق منظومة التأمين الصحى الشامل، ومتابعة الخطوات الخاصة ببدء دخول محافظات جديدة لتطبيق المنظومة، وذلك بما يسهم فى ضمان استدامة تقديم الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين عبر المنظومة بصورة جيدة.

وصرح السفير نادر سعد، المتحدث الرسمى لرئاسة مجلس الوزراء، بأنه تم خلال الاجتماع، استعراض تقرير حول الموقف التنفيذي لمنظومة التأمين الصحى الشامل، حيث تمت الإشارة خلاله إلى موقف الأعمال الإنشائية بمحافظات المرحلة الأولى والتى تشمل محافظات: بورسعيد، والسويس، والأقصر، والإسماعيلية، وأسوان، جنوب سيناء، والمقترحات الخاصة بدفع معدلات التنفيذ فى المشروعات التى يتم تنفيذها فى إطار تطبيق المنظومة من المستشفيات والمنشآت الصحية، كما تطرق العرض إلى الموقف التنفيذي لأعمال الميكنة، وخاصة ما يتعلق بمنصة تبادل المنظومات الصحية، حيث تم استعراض موقف منظومة مقدمى الخدمة الطبية "هيئة الرعاية الصحية"، ومنظومة التسجيل والاعتماد "هيئة الاعتماد والرقابة"، ومنظومة التسويات المالية "هيئة التأمين الصحى الشامل».

وخلال الاجتماع، استعرض المهندس خالد العطار الموقف التنفيذي لميكنة منظومة التأمين الصحي الشامل، مشيرا في هذا الإطار إلى أنه فيما يتعلق بتعيين الكوادر الفنية بهيئة التأمين الصحي لضمان حسن سير العمل واستيفاء السياسات المطلوبة للمنظومة وأعمال التشغيل، فأوضح أنه تم بالفعل تعيين موظفين للقيام بالمهام المطلوبة، وفيما يخص الربط البيني اللحظي بين كل من وزارة المالية والتأمين الصحي والتأمينات الاجتماعية الخاصة ببيانات الأجر الشامل للمنتفعين من القطاع الحكومي، أوضح المهندس خالد العطار أنه تم التنسيق بين تلك الجهات والاتفاق علي منهجية العمل في هذا الشأن.

كما أشار "العطار" إلى أنه تم الانتهاء من تجهيز بيانات أصناف الأدوية وإرسالها إلى هيئة التأمين الصحي لإضافتها إلى قاعدة بيانات الأدوية، حيث تم تسجيل الأدوية بالفعل.

أما بالنسبة لحل مشكلة "كول سنتر" والقدرة على التعامل مع زيادة الأحمال، فأكد المهندس خالد العطار أن الشركة المسئولة قامت بزيادة عدد مستقبلي المكالمات من ٩٠ إلى ١٤٠ شخص، بالإضافة إلى تشغيل خدمة " الواتس آب» كوسيلة مساعدة بنهاية الشهر الجاري.

وتطرق "العطار" إلى ملف تسجيل المنتفعين من خلال البريد وبوابة "مصر الرقمية"، موضحا أنه تم إعداد الخدمة على منصة مصر الرقمية وتم إرسال قائمة المكاتب لهيئة التأمين وفي انتظار الخطة التنفيذية.

من جانبه، استعرض الدكتور أحمد السبكى، عدداً من المؤشرات الخاصة بمحافظات المرحلة الأولى لتطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل، مشيراً إلى أن عدد المسجلين بالمنظومة من خلال منشآت الهيئة العامة للرعاية الصحية حتى أغسطس الجاري وصل إلى أكثر من ٤,٥ مليون مواطن ورقياً والكترونيا، فيما بلغ إجمالي عدد الخدمات الطبية المقدمة في محافظات بورسعيد، والأقصر، والإسماعيلية، ما يقرب من ١٣ مليون خدمة، وإجراء أكثر من ١٩٦ ألف عملية جراحية، وتقديم خدمات طب الأسرة، والتي وصل عددها إلى ما يقرب من ٦ ملايين خدمة، وذلك من خلال ٢١ مستشفى، و١٣٤ وحدة ومركزا صحياً، ومجمع عيادات، موجودة بتلك المحافظات الثلاث.

كما تناول الدكتور أحمد السبكى الموقف الإنشائي والتجهيزات للمنشآت التي يتم من خلالها تقديم الخدمات الطبية بمحافظات المرحلة الاولى لتطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل، موضحاً أن إجمالي عدد المنشآت بتلك المحافظات وصل إلى ٣٦٢ منشأة، تضم مستشفيات ووحدات ومراكز صحية، منها ٣٠٤ منشآت جاهزة للاستلام ومُسلمة.

وفيما يتعلق بموقف التسجيل والاعتماد، أشار رئيس هيئة الرعاية الصحية إلى أن عدد المنشآت المسجلة والمعتمدة وصل إلى ١٠٣ منشآت، و٣٧ وحدة ومركزاً معتمداً، و٨ مستشفيات معتمدة أيضاً، مضيفاً أنه فيما يتعلق بالتحول المؤسسي ونقل التبعية، فإن عدد المنشآت وصل إلى ١٥٥ منشأة صحية بمحافظات المرحلة الأولى.

ونوه رئيس هيئة الرعاية الصحية إلى الخطوات الخاصة ببدء التشغيل التجريبي لمنظومة التأمين الصحي الشامل بمحافظات جنوب سيناء، والسويس، وأسوان، وموقف المنشآت الصحية التي سيتم من خلالها تقديم الخدمات الطبية للمستفيدين بتلك المحافظات.

محيي السعيد

المدير التنفيذي لهيئة التأمين الصحي الشامل : لدينا استراتيجية متقدمة للاستثمار الآمن لأموال التأمين الصحي الشامل تضمن أقصى عائد منها الاستثمار في السندات وأذون الخزانة والودائع

وزير السياحة يبحث مع المستثمرين الاستعدادات للموسم السياحي الشتوي

عقد وزير السياحة والآثار أحمد عيسى اجتماعاً موسعاً، بمقر الوزارة بالزمالك، مع عدد من المستثمرين السياحيين لمناقشة الاستعدادات الخاصة بالموسم السياحي الشتوي سعياً لتعزيز تدفق الحركة السياحية الوافدة إلى مصر.

جاء ذلك بحضور نائب الوزير لشئون السياحة، والأمين العام للمجلس الأعلى للآثار، والرئيس التنفيذي للهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي، ورئيس الاتحاد المصري للغرف السياحية، ومساعدي الوزير للرقابة على المنشآت الفندقية والمحال والأنشطة السياحية، والشؤون الفنية، ورئيس الإدارة المركزية لشركات السياحة بالوزارة، وعدد من مستشاري ومعاوني الوزير، ورئيس لجنة تسيير الأعمال بغرفة شركات ووكالات السفر السياحة، ورئيس جمعية مستثمري جنوب سيناء، ونائب رئيس جمعية مستثمري البحر الأحمر، وعدد من أعضاء الغرف السياحية والمستثمرين السياحيين.

السكك الحديدية تحذر من تطبيقات غير رسمية لحجز تذاكر القطارات

السكك الحديدية تحذر من تطبيقات غير رسمية لحجز تذاكر القطارات

قالت الهيئة القومية لسكك حديد مصر، إن بعض التطبيقات الوهمية وغير الرسمية تزعم إمكانية حجز تذاكر القطارات من خلالها، وتقوم الهيئة باتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة تجاهها.

وأكدت الهيئة، في بيان، أن التطبيق الرسمي الوحيد لحجز تذاكر قطارات السكك الحديدية هو تطبيق باسم ENR على أجهزة أيفون، وباسم قطارات مصر حجز واستعلام على أجهزة Android، مضيفة أنه لا يمكن لأي تطبيق آخر القيام بحجز التذاكر.

وناشدت هيئة السكك الحديدية المواطنين، باستخدام التطبيق الرسمي الوحيد المعلن والإبلاغ الفوري لكافة الجهات المختصة عن أي تطبيقات مزيفة.

رجال الأعمال: تخفيض الحد الأدنى لرأس مال شركات الأشخاص يدعم شباب المستثمرين

قال وليد غراب، عضو جمعية رجال الأعمال المصريين، إن قرار الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، الخاص بتحديد الحد الأدنى لرأس مال شركة الشخص الواحد عند تأسيس الشركة، بألف جنيه بدلا من ٥٠ ألف جنيه، سيسهم في دعم شباب المستثمرين، ويشجعهم على البدء في إنشاء شركات ناشئة، وهو ما يسهم في زيادة فرص الاستثمار لهم.

وأضاف غراب، أن تخفيض الحد الأدنى لرأس مال شركات الشخص الواحد، يأتي في ضوء الحوافز التي تقدمها الدولة للمستثمرين الشباب، وأيضا تحفيز الشركات الناشئة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والتعبئة والتغليف وغيرها مما لا تحتاج لرأس مال كبير.

وأوضح أن العبرة في تخفيض رأس مال الشركة ليس الهدف تحديدا، ولكن إيجاد شكل قانوني يستطيع من خلاله الشاب العمل في الإطار الرسمي بما يؤهله للحصول على قروض من البنوك وأيضا التعامل مع الموردين.

وزير البترول يبحث مع وفد «هالدر توبسو» الدنماركية التعاون في مشروعات التحول الطاقي

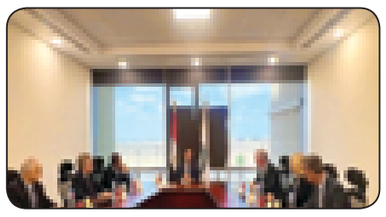

بحث المهندس طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية، مع الرئيس التنفيذي لشركة «هالدر توبسو» الدنماركية رولاند بان، والوفد المرافق له، التعاون في مشروعات التحول الطاقي وإمكانية الاستفادة من خبرات الشركة الدنماركية في تقنيات الأمونيا الخضراء.

وأشار الملا - إلى استعراض جهود مصر لتصبح مركزًا إقليميًا للطاقة، كما تم بحث أهمية الأمونيا الزرقاء وكيفية الاستفادة من خبرات الشركة الدنماركية في التقنيات المتقدمة المثبتة للمواد الكيميائية الزرقاء والتي تسهم في تحقيق أهداف مصر الطموحة على المدى القصير في الحد من انبعاثات الكربون خلال الانتقال إلى الحلول الخضراء.

وذكر أن ضخ المزيد من الاستثمارات في مجالات البحث والتطوير في هذه المجالات، يتماشى مع أهداف وخطط الدولة المصرية للحد من الانبعاثات الكربونية وإنتاج مواد صديقة للبيئة وأنواع وقود متجددة، مثل الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء والزرقاء.

من جهته، عبر الرئيس التنفيذي لشركة «هالدر توبسو» عن رغبة الشركة للمساهمة في خطط الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات وشركة أبوقير للأسمدة المستقبلية في مجال الأمونيا الخضراء.

كما تم استعراض دور وقود الطيران المستدام لتلبية المعايير الأوروبية في مجال الطيران وسجل الشركة عالميا في هذا المجال.

خلال لقائه بالرئيس التنفيذي لـ«هواوي»..

وزير القوى العاملة: استمرار التعاون لتفعيل منظومة التحول الرقمي

بحث حسن شحاتة وزير القوى العاملة المصري مع وفد من شركة هواوي للتكنولوجيا برئاسة أندي ديو ين نائب الرئيس التنفيذي للموارد البشرية لمنطقة شمال أفريقيا، التعاون المشترك بين الوزارة والشركة .

وأكد الوزير في بيان له، استمرار التعاون في الملفات المشتركة، خاصة وأن توجه الدولة المصرية يهدف إلى تفعيل منظومة التحول الرقمي وزيادة الوعي التكنولوجي لدى الشباب خاصة وأن وظائف المستقبل ستشمل اقتحاماً للتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في قطاعات الإنتاج المختلفة.

وأشار شحاتة، إلى العلاقة الوطيدة التي تجمع وزارة القوى العاملة وشركة هواوي في العديد من مجالات عمل الوزارة، وتطوير منظومة التدريب المهني وفق أحدث الأساليب التدريبية العالمية بإضافة تدريب على النظم التكنولوجية للشباب الخريجين على وظائف المستقبل الرقمية وفق بروتوكول التعاون الموقع بين الطرفين .

وأوضح الوزير، أن شركة هواوي لها العديد من الأعمال التي ساهمت فيها بالعمل مع الوزارة، وخاصة تطوير مركز المعلومات، والتي تركت فيه بصمة واضحة من تحديث للنظم المعلوماتية وبرامج العمل وتطوير البنية الأساسية له، من أجل تحقيق أداء أفضل في جميع ملفات عمل الوزارة .

وقال وزير القوى العاملة: «إننا نمر بمرحلة التحول الرقمي في مصر، والوزارة بشكل خاص»، مشيراً إلى أن التعاون مع هواوي سيجعل العمل ينجز في أسرع وقت وسيكون الناتج عظيماً، مع اعتبار عنصر الوقت مهماً في إنجاز هذا التعاون .

ومن جانبه، استعرض أندي، مجالات التعاون التي تمت الفترة الماضية مع وزارة القوى العاملة كجزء من التعاون الشامل بين الشركة والحكومة المصرية، مؤكداً أن الشركة تهدف إلى تحويل مصر إلى مركز إقليمي للمواهب في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .

وقال الوزير، إن الشركة تعمل على برنامج تدريب الشباب على عدد من البرامج المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واعتماد المتميزين منهم ليكونوا مدربين.

رضوى عبدالله

٧٢٠ مليون جنيه لتدعيم التغذية الكهربائية لمشروع الدلتا الجديدة

وقعت الشركة المصرية لنقل الكهرباء، وشركة (إيجيماك) XD EGEMAC، عقدين لتدعيم التغذية الكهربائية في مشروع الدلتا الجديدة.

وأوضحت وزارة الكهرباء -في بيان، أن التكلفة الإجمالية للمشروعين تبلغ حوالي ٧٢٠ مليون جنيه، ويتم التمويل من المشروعات الاستراتيجية المدرجة بخطة ديوان عام الوزارة، وبمدة تنفيذ تصل إلى حوالي ١٢ شهر لكل محطة.

ويتضمن العقدان إنشاء محطة محولات روافع ترعة الحمام ١٢ جهد ١١/٦٦/٢٢٠ك.ف سعة (٢×١٧٥+٤×٤٠) م.ف.أ، وإنشاء محطة محولات روافع ترعة الحمام ٤ جهد ١١/٦٦ ك.ف سعة (٣×٤٠) م.ف.أ من النوع المعزول بالغاز (GIS).

يأتي ذلك استكمالا لتلبية متطلبات توفير التغذية الكهربائية لمشروع الدلتا الجديدة، وفي إطار ما توليه القيادة السياسية من اهتمام بالغ ومتابعة مستمرة لمشروع الدلتا العملاق.

وزير الإنتاج الحربى يوجه الشركات بتمكين الشباب واستثمار طاقاتهم

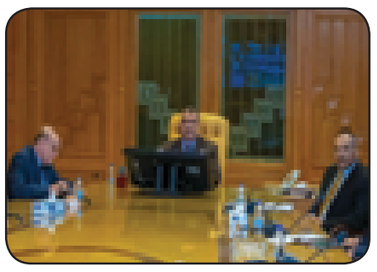

اجتمع المهندس محمد صلاح الدين وزير الدولة للإنتاج الحربي، مع رؤساء مجالس إدارات الشركات والوحدات التابعة، وذلك عبر تقنية الفيديو كونفرانس.

أشار وزير الدولة للإنتاج الحربي إلى أن هذا الاجتماع يأتى مع بداية توليه للحقيبة الوزارية بهدف مناقشة آخر المستجدات الخاصة بالملفات التي تضطلع بتنفيذها الشركات والوحدات التابعة ومناقشة الخطط المستقبلية الموضوعة وسبل تحقيقها.

وأكد -في بداية اللقاء- على بذل أقصى جهد لاستكمال مسيرة البناء والتنمية بقطاع الإنتاج الحربي والتي تم البدء فيها على مدار السنوات الماضية، موضحاً أنه يؤمن أن خبراته المهنية السابقة وإطلاعه عن قرب على ملفات الوزارة تساهم في العمل مباشرةً لاستكمال متابعة مختلف تلك الملفات والمشروعات التي تنفذها الجهات التابعة والتي يعتبر تنفيذ بعضها بمثابة تكليفات رئاسية.

وأوضح أنه سيتم خلال الفترة المقبلة استكمال السير على المخططات الموضوعة للوزارة في إطار كونها صرح صناعي وطني عملاق يشارك في بناء الجمهورية الجديدة من خلال دورها الهام كركيزة أساسية للتصنيع العسكرى فى مصر، إلى جانب دورها المدني الهام كأحد أهم الأذرع الصناعية بالدولة من خلال المشاركة في تنفيذ العديد من المشروعات القومية والمبادرات الرئاسية المختلفة.

وأضاف أنه من ناحية أخرى سيتم العمل على تطوير الخطط الموضوعة للوزارة لإحداث طفرة صناعية والدخول فى مجالات جديدة مع مراعاة أن ترتكز كل تلك الخطط على الالتزام بالقيم الأساسية التي يقوم عليها العمل في الإنتاج الحربي مثل العمل بروح الفريق ونقل المعرفة وتمكين الشباب والالتزام بالإبداع والابتكار والتطوير المستمر وزيادة الإنتاجية والسعي إلى تحقيق أقصى معدلات الجودة سواء في المنتجات العسكرية أو المدنية لشركات الإنتاج الحربي.

«GV» تتعاقد مع أمارينكو سولاريز لاستثمار ٢٥٥ مليون دولار في مدينة طربول بالجيزة

أعلنت مجموعة GV للتنمية العمرانية، المطور العام لمدينة طربول الصناعية بمركز أطفيح بمحافظة الجيزة، توقيع اتفاقية مع شركة أمارينكو سولاريز إيجيبت، تستثمر بمقتضاه الشركة الفرنسية العملاقة مبلغ ٢٥٥ مليون دولار بصورة مبدئية في مجال البنية التحتية والطاقة النظيفة بالإضافة إلى الهيدروجين الأخضر بالمرحلة الأولى التي يتم العمل على تنفيذها في الوقت الراهن.

وقع الاتفاقية شريف حمودة رئيس مجموعة GV للتنمية العمرانية، وياسين عبدالغفار المؤسس والعضو المنتدب لشركة أمارينكو سولاريز إيجيبت،

وقالت المجموعة، إن ذلك يأتي ذلك في ضوء دعم تنفيذ أهداف خطة التنمية الشاملة لرؤية مصر ٢٠٣٠، ودعم التوجه الحكومي لتشجيع الاستثمار الصناعي لزيادة الناتج القومي وإتاحة فرص العمل، وتشجيع زيادة الصادرات المصرية وتخفيض فاتورة الاستيراد.

وأوضح شريف حمودة رئيس مجموعة GV للتنمية العمرانية، أن مدينة طربول تعد أكبر مدينة صناعية ذكية في مصر، وتتضمن مشروعات صناعية كبيرة ومتوسطة وصغيرة، لذا تم التعاون مع الشركة الفرنسية أمارينكو سولاريز إيجيبت، لضمان تنفيذ المرحلة الأولى من البنية التحتية للمدينة بمواصفات صديقة للبيئة باستخدام التكنولوجيا النظيفة والهيدروجين الأخضر.

وأضاف: "نتطلع لجذب المزيد من المستثمرين الأجانب للمدينة خلال الفترة المقبلة.. وسوف يتم إنشاء المدينة على ٦ مراحل على مدى ٢٠ عامًا على مساحة ١٠٩ مليون متر مربع».

داليا أحمد

المشروع القومى للصوامع.. كلمة السر فى تحقيق الأمن الغذائي لـ «المصريين»

يعتبر مشروع انشاء الصوامع من المشروعات القومية التي أولتها الدولة المصرية اهتماما خاصا ورصدت له التمويل الخاص وكل أنواع الدعم لتحديثه وتطويره وإنشاء الصوامع الجديدة، ونظرا لأهمية القمح كسلعة رئيسة غذائية والمحصول النقدي الإستراتيجي قامت الدولة بإنشاء صوامع حديثة في كل محافظات الجمهورية لتخزين القمح وحفظه على أحد نظم تكنولوجيا التخزين في العامل وتطبيق النظام الحديثة في إدارتها.

ويعد المشروع القومي للصوامع واحد من خطط الدولة للحفاظ على الغذاء وتأمين المخزون الاستراتيجي منه، وتضمن إنشاء نحو ٥٠ صومعة، بسعة تخزينية تقدر بنحو ١,٥ مليون طن. موزعة على ١٧ محافظة.

وفى هذا الإطار، تابع مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء المصري، في اجتماع مع علي المصيلحى، وزير التموين والتجارة الداخلية، إجراءات التوسع في إنشاء صوامع تخزين الغلال والحبوب، تنفيذاً لتكليفات الرئيس عبدالفتاح السيسي، رئيس الجمهورية.

وأشار رئيس الوزراء، إلى تأكيد الرئيس عبدالفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، على ضرورة اتخاذ ما من شأنه توطين صناعة صوامع تخزين الغلال والحبوب، وذلك في إطار تنفيذ المشروع القومي للصوامع وزيادة السعة التخزينية والمدة الزمنية للتخزين بمختلف المحافظات، والتأكيد على أهمية عقد المزيد من الشراكات في هذا المجال، سعياً لنقل الخبرات والتكنولوجيا العالمية، وبما يسهم في توطين هذه الصناعة المهمة .

رئيس الحكومة يتابع إجراءات التوسع في إنشاء صوامع تخزين الغلال والحبوب

وأوضح رئيس الوزراء، أن ما تم اتخاذه من إجراءات لتطوير القدرات التخزينية للغلال والحبوب، من خلال إنشاء منظومة الصوامع، ساهم بشكل كبير في تمكين الدولة من مواجهة الأزمات العالمية المتلاحقة، وتوفير الاحتياجات، وتحقيق الأمن الغذائي المصري، وذلك تنفيذاً لتوجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي المستمرة بضرورة العمل على وجود رصيد آمن لمخزون السلع الاستراتيجية الأساسية.

وخلال اللقاء، أشار وزير التموين إلى ما تم اتخاذه من إجراءات للبدء في تنفيذ صوامع تخزين جديدة في توشكى تصل سعتها التخزينية إلى نحو ٥٠٠ ألف طن قمح، موضحاً أنه تمت الترسية على الشركة المنفذة، استعداداً للبدء في أعمال التنفيذ .

وأضاف الوزير، أن هناك صوامع أخرى يتم العمل على تنفيذها في مشروع "مستقبل مصر"، تصل سعتها التخزينية إلى نحو ١٢٠ ألف طن، مشيراً إلى أنه تم أيضاً ترسية أعمال تلك الصوامع على الشركات المنفذة.

ونوه وزير التموين، بخطة الدولة للتوسع في إقامة المزيد من الصوامع، وخاصة بالمناطق التي تشهد توسعات في الرقعة الزراعية على مستوى الجمهورية، وذلك سعياً لإتاحة سعات تخزينية إضافية، تسهم في المحافظة على مخزون المحاصيل الاستراتيجية، وتقليل الفاقد منها.

ومن جانبه، قال السفير نادر سعد، المتحدث الرسمي باسم رئاسة مجلس الوزراء، إن رئيس الوزراء حرص خلال الاجتماع على الاطمئنان على الاحتياطي الاستراتيجي لسلع القمح، والأرز، والسكر التمويني، والزيت التمويني، والمكرونة، واللحوم الحية، حيث تم التأكيد على أن الاحتياطي الاستراتيجي من هذه السلع آمن، وفقاً لتوجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي، بهذا الشأن .

وتابع مصطفى مدبولي، خلال الاجتماع، جهود وزارة الزراعة في تحديث القطاع الزراعي وزيادة الرقعة الزراعية، وتوفير المحاصيل المختلفة، في إطار خطة الدولة لتحقيق الأمن الغذائي.

وأشار إلى المشروعات الكبرى التي تبنتها الدولة المصرية من أجل زيادة مساحة الرقعة الزراعية، كمشروع الدلتا الجديدة العملاق ومشروع تنمية توشكى وجنوب الوادي.

«التعاون الدولي» تناقش تفاصيل برنامج «نُوَفِّى» لتمويل المشروعات الخضراء مع بعثة بنك الاستثمار الأوروبي

أطلقت وزارة التعاون الدولي، جولة مشاورات مع بعثة بنك الاستثمار الأوروبي التي تزور مصر في الفترة من ١٧-٢١ أغسطس الجاري، لمناقشة برنامج "نُوَفِّي" للتمويل والاستثمار في مشروعات المناخ؛ وفقا لمنهج متكامل بين قطاعات المياه والغذاء والطاقة، وفقا لبيان الوزارة اليوم.

برنامج نُوَفِّي أطلقته الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، خلال منصة التعاون التنسيقي المشترك التي عقدت مطلع يوليو الماضي مع مجموعة شركاء التنمية برئاسة الأمم المتحدة والسفارة الألمانية وبمشاركة كافة ممثلي شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين.

ويأتي برنامج «نُوَفِّي» في إطار توجيهات مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، بإعداد قائمة المشروعات التنموية الخضراء والترويج لها بين شركاء التنمية ومؤسسات التمويل الدولية، ضمن الجهود التي تقوم بها الدولة للتحول إلى الاقتصاد الأخضر وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية ٢٠٥٠ ودعم رؤية الدولة التنموية ٢٠٣٠، كما يعكس البرنامج أهداف قمة المناخ COP٢٧ والتي تسعى مصر من خلال رئاستها لتحقيقها وهي الانتقال من التعهدات المناخية إلى التنفيذ واتخاذ إجراءات ملموسة لدعم جهود التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

وحضر الاجتماع من بنك الاستثمار الأوروبي مدير وحدة المشرق بالبنك وعدد من الخبراء الفنيين في قطاعات الزراعة والري وكذلك مسئولي البنك بالقاهرة، كما حضر من وزارة التعاون الدولي، شريهان بخيت، معاون الوزير للإشراف على ملف التعاون مع الأمريكتين وأوروبا، و داليا صادق، معاون الوزير للتنسيق مع الاتحاد الأوروبي وبنك الاستثمار الأوروبي، والفريق الفني المعني ببرنامج «نُوَفِّي».

ومن المقرر أن تعقد البعثة عددًا من الاجتماعات مع مسئولي وزارة التعاون الدولي، بالإضافة إلى الجهات الوطنية المعنية في وزارات الزراعة والري والإسكان، للتشاور والتنسيق على المستوى الفني بشأن تفاصيل المشروعات المدرجة ضمن برنامج «نُوَفِّي».

وعلى مدار العام الجاري عقدت رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، عددًا من الاجتماعات مع الإدارة العليا لبنك الاستثمار الأوروبي مما يعكس العلاقات القوية بين الحكومة والبنك، حيث زارت "المشاط" المقر الرئيسي للبنك بلوكسمبورج وبحثت سبل تعزيز التعاون المشترك خلال لقائها مع الدكتور وارنر هوير، رئيس البنك. وفي سياق متصل استقبلت "المشاط"، خلال شهر يوليو الماضي السيدة جيلسومينا فيجيلوتي، نائب رئيس البنك، والتي زارت مصر لأول مرة حيث عقدت اجتماعات مع عدد من الجهات الوطنية وتفقدت عدد من المشروعات التنموية التي يمولها البنك في مصر.

اسلام عبدالفتاح

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

المالية: لا مساس بالدعم نتيجة مشاركة القطاع الخاص بوثيقة سياسة ملكية الدولة

أكد أحمد كجوك، نائب وزير المالية، المتحدث الرسمى باسم وثيقة سياسة ملكية الدولة، أن مشاركة القطاع الخاص في بعض القطاعات وفقا للوثيقة، لن تمس مستحقي «الدعم»، لافتًا إلى أن الدولة لن تترك دورها الرقابي في السوق المصرية، بل ستقوم بتعزيز وتقوية ذلك الدور لتتصدى بكل حسم لأي ممارسات احتكارية، على نحو يضمن توفير احتياجات المواطنين من السلع والخدمات، بأسعار مناسبة دون مغالاة وبجودة عالية.

أضاف كجوك، في حلقة نقاشية مع قيادات وزارة المالية، أننا نستهدف آليات متنوعة للمشاركة مع القطاع الخاص لتحقيق أعلى عائد اقتصادى على أصول الدولة، من خلال العمل على ترسيخ آليات قوية لتنظيم السوق، وتعزيز المنافسة العادلة، لافتًا إلى أن الدولة والحكومة المصرية تستهدف إتاحة فرص استثمارية كبيرة وذهبية في قطاعات واعدة، لكى يستفيد مجتمع الأعمال والمستثمرون من تحسن البنية التحتية التي باتت أكثر جذبًا للاستثمارات المحلية والأجنبية.

بعد إثارة البلبلة.. ٢٠ معلومة ترد على الأكاذيب والشائعات حول تطوير جزيرة الوراق

كشف وزير الإسكان عاصم الجزار تفاصيل اخلاء جزيرة الوراق ، وذلك عقب اجتماع مجلس الوزراء، خاصة بعد ما أثير خلال الأيام الماضية عما يتم في جزيرة الوراق.

وأشار وزير الإسكان، لما تثيره بعض قوى الشر من ادعاءات حول ما يتم في جزيرة الوراق، وهو ما يتكرر بصورة شبه دورية، وذلك منذ بداية تنفيذ أعمال التطوير بالجزيرة، والتي تأتى ضمن خطة الدولة لتطوير المناطق ذات الخطورة أو المناطق المتدهورة.

وأوضح وزير الإسكان أن مختلف جزر النيل تعتبر محميات طبيعية، وأن جزيرة الوراق يوجد بها عمران يخدم الأغراض الزراعية، وأن هذا العمران مستمر منذ فترات زمنية طويلة، ولكن الزحف العمراني اتجاه جزيرة الوراق كان كبيرا، مشيرا إلى أن مساحة الكتلة المبنية داخل الجزيرة عام ١٩٩٦ كانت ٦٠ فدانا فقط، وباقي المساحة أراض زراعية، وخلال عشر سنوات زادت الكتلة المبنية، حيث أصبحت ١٥٠ فدانا، وفي عام ٢٠١٩ وصلت إلى ٤٠٠ فدان، وهو ما يعكس حجم النمو العمراني غير المخطط، ويشير إلى أن هناك ٢٥ فدانا يتم انتهاكها والبناء عليهم بشكل غير منظم وغير مرخص، إلى جانب مشكلة تدهور البيئة الطبيعية لمجرى النهر.

وقال وزير الإسكان:" تخيل ٤٠٠ فدان من المباني بدون خدمات صرف صحي، وينتهى الامر للصرف على نهر النيل"، مشيراً إلى حجم التدهور البيئي الناتج عن هذه التصرفات داخل القاهرة "العاصمة"، مؤكداً أن ذلك استوجب من الدولة سرعة التدخل للتعامل مع مثل هذه الأمور، وذلك في إطار خطتها لتطوير المناطق ذات الخطورة الداهمة.

وأوضح وزير الإسكان أن مساحة الجزيرة تصل إلى ١٢٩٥ فدانا، وذلك يشمل مساحة أراضي النحر، كما يصل عدد المنازل بها إلى ٥٩٥٦ منزلا، لافتا إلى خطة الدولة لتطوير الجزيرة بدأت بتنفيذ سياسة الشراء الرضائي، والتي تنتهجها الدولة في مختلف المناطق التي تخضع للتطوير، وذلك في أن تكون الأراضي مملوكة للمواطنين، مشيراً إلى أنه طبقاً لسياسة الشراء الرضائي، فإن الدولة تقوم بشراء الفدان الواحد بجزيرة الوراق بمبلغ ٦ ملايين جنيه، منوهاً إلى أن ما تم شراؤه حتى الآن وصل إلى ٨٨٨,٦ فدان، وهو ما يمثل ٧١٪ من مساحة الجزيرة بتكلفة ٥ مليارات جنيه، تم صرفها مباشرة لأصحاب هذه الأراضي، كاشفاً عن البدائل التي تتيحها الدولة والمتمثلة في توفير أراضي زراعية للراغبين في الحصول على أراض زراعية خارج الجزيرة، وذلك من خلال مبادلة الفدان داخلها بـ ١٩ فدانا خارجها، عبر توفيرها بمدينة السادات.

وذكر وزير الإسكان، في هذا الصدد، أن الفدان في جزيرة الوراق يوازي ١٩ فدانا في مدينة السادات سيحصل عليها كبديل، والمواطن مخيّر إذا ما كان يرغب في الشراء الرضائي، أو أن يتم تعويضه بأراض زراعية في السادات، مشيراً إلى أن بعض الأهالي طلبوا الحصول على تلك الأراضي بالفعل.

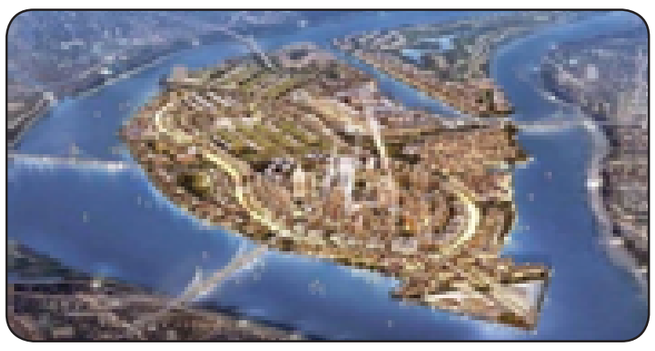

الجزار: خطة الدولة لتطوير جزيرة الوراق بدأت بتنفيذ سياسة "الشراء الرضائي".. ولم نخلى أهالى الجزيرة قسريا

وقال الوزير: أما فيما يتعلق بالتعامل مع المباني - حيث أوضح أنها بُنيت دون ترخيص - فقد بدأنا نطبق ما قمنا به في مختلف مناطق إعادة التخطيط على مستوى الجمهورية، كمناطق ماسبيرو، ومجرى العيون، وروضة السيدة: حيث بدأنا بتعويض الملاك سواء كانوا ملاك أراض أو وحدات، بثلاثة أنواع من التعويض، فبالنسبة لحائز الوحدة، إذا كان مؤجراً، يتم تعويضه، والمالك يعوض عن ملكيته، ومالك الأرض يعوض عن الأرض، والتعويض محسوب وفقاً لتقدير جهات التقييم، في اللجنة الرباعية، بالإضافة إلى تعويض اجتماعي لكل وحدة، وبالتالي نقوم بتعويض الساكن، ويمنح تعويض عن المكان الذي يسكنه، كما أنه يحصل على تعويض اجتماعي أيضاً لكونه قد ينتقل الى مكان آخر.

وأضاف الدكتور عاصم الجزار: الشخص الساكن في وحدة سكنية، سيكون أمامه فرصة الحصول على وحدات سكنية بديلة تم طرحها في المدن الجديدة، فبعض المستحقين للتعويض انتقلوا بالفعل الى تلك المدن، منهم نحو ٧٥ مستحقا لمدينة العبور، و٢٧ مستحقا إلى مدينة حدائق أكتوبر، و٤٩ مستحقا انتقلوا إلى منطقة مطار إمبابة، وهناك وحدات بديلة نقدمها للساكنين بالجزيرة.

ولفت الوزير إلى أنه فيما يتعلق بالراغبين في البقاء في الجزيرة، وهو خيار مطروح في كل مشروعات التطوير التي تم تنفيذها، فأهل منطقة ماسبيرو سيعود جانب منهم من خلال قرعة ستتم بنهاية الشهر الجاري، فسيتم توفير سكن بديل لهم ضمن الأبراج المقامة في المنطقة حالياً، والتي سيعودون اليها، كما عاد سكان تل العقارب بعد تطويرها وتحويلها إلى روضة السيدة، ولكن لكي نبدأ مشروع إعادة تسكين الناس داخل جزيرة الوراق، فنحن لا نمتلك أراضي هناك، كما لا يمكن البناء على أراض زراعية دون فكر وتخطيط، وهذا يحتاج دراسة ووقتا، ونحن عندما بدأنا نخطط لإعادة البناء في جزيرة الوراق، فقد تم اختيار منطقة عاجلة بمساحة ٦١ فداناً، وبدأ بناء السكن البديل بها، والذي سيضم ٤ آلاف وحدة سكنية، والمنطقة بها ٢٥٠ مبنى منها ١٢٥ مبنى تم شراؤها رضائياً وتعويض الأهالي، كما تم الشراء في مناطق قريبة من أماكن تواجد المواطنين، بحيث يعودون إلى مكان تواجدهم بالفعل.

وأضاف الدكتور عاصم الجزار: السكن البديل لمن لا يرغب في مغادرة الجزيرة، ولكننا مازلنا في مرحلة البناء، والأمر يستغرق وقتاً.

وأشار الوزير إلى أن هناك قراريْ نزع ملكية خاصين بجزيرة الوراق، أحدهما يتعلق بخط تهذيب النيل، والذي يبلغ طوله ٣٠ متراً، ويعد ملكا لوزارة الري، وهذا الخط عندما تم تحديده في الجزيرة، اتضح أن هناك مجموعة من المباني، مبنية داخل النيل، وهي أراض لا تمثل أملاك مواطنين، ونحن نقوم بتعويض المواطن عن هذا المبنى، فكل غرفة يتم تعويضه عليها، كما يأخذ تعويضاً اجتماعياً عن هذا المبنى، رغم أنه غير مالك للأرض، ولكنه يعوض، وذلك دون تعويض للملكية لأنها ملكية دولة.

وأضاف الجزار: أما القرار الثاني لنزع الملكية فيخص تأمين محور "تحيا مصر"، حيث صدر قرار لنزع ملكية أراض يميناً ويساراً، وذلك بما يجنب المحور أي اضرار لكونه شريانا رئيسياً داخل الدولة، وبه نظام انشائي خاص، ولا نريد تعريضه لأي مخاطر.

ولفت الوزير إلى أن التعامل على المساحة الخاصة بنزع الملكية لتأمين محور "تحيا مصر"، والتي قدرت بحوالي ٩١ فداناً، منها ٦٧ فداناً تم التعامل معها رضائياً بالفعل، وكانت تضم ٥٥٠ منزلاً، منها ٣٣٠ منزلا تم التعامل معها رضائياً، حيث كان التعويض عن المسكن وملكية الأرض، بالإضافة الى تعويض اجتماعي، وكذا تعويض عن الأراضي الزراعية بالقيمة التي تم تحديدها سابقاً، سواء كان يريد القيمة مالياً وهي ٦ ملايين جنيه عن الفدان، أو أراضي زراعية بديلة متاحة في هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

وكشف الدكتور عاصم الجزار عن أن ما سبق ذكره يؤكد أن كل ما يثار عن أن هناك إخلاء قسريا لأهالي الجزيرة غير صحيح، فالدولة المصرية لم تتبع هذا الأسلوب في أي من مشروعاتها، ولا يمكن أن تقوم بذلك، فحجم التعويضات التي تم دفعها حتى الان في الجزيرة بلغ ٦ مليارات جنيه، منها ٥ مليارات لتعويضات الأراضي فقط، بالإضافة إلى أن تكلفة السكن البديل بلغت ٢ مليار جنيه، من أجل تنفيذ ٤ آلاف وحدة سكنية في المنطقة العاجلة بالجزيرة.

وأضاف الوزير: عندما تعاملنا مع منطقة ماسبيرو، قمنا بتوقيع عقود مع الأهالي منذ ٣ سنوات، تحدد لكل شخص قيمة التعويض المستحقة، وأن من طلب العودة للمكان، ويملك عقدا سيعود ليسكن في المنطقة، وذلك بعد أن حصل على قيمة إيجارية لمدة ٣ سنوات بالإضافة إلى مبلغ لنقل متعلقاته، والأهالي تستعد حاليا لتقديم المستندات لإجراء القرعة وتخصيص الوحدات، والشيء الملفت في هذا الصدد وعي الأهالي وتفهمهم لما قامت به الدولة من جهود لتطوير المنطقة، فضلا عن إدراكهم لما وعدت به الدولة ونفذته على أعلى مستوى.

وجدد الوزير التأكيد على أن ما يتم إثارته من ادعاءات من قبل بعض قوى الشر لا يثنينا عن استكمال أعمال التطوير في جزيرة الوراق، مشيراً إلى أن الدولة تتحمل تكلفة المباني والتي تصل إلى ٢ مليار جنيه، مضيفاً أن بعض الأراضي التي تم شراؤها تأتى لصالح إقامة مسارات للوصول إلى داخل المنطقة لتسهيل حركة المعدات والأدوات المستخدمة في البناء.

وأكد وزير الإسكان أن مسار الدولة في التعامل مع المناطق ذات الخطورة الداهمة مسار واحد ومحدد، يضع في الحسبان مصالح الطرفين الدولة والمواطنين، حيث يحقق للدولة أهدافها في الحفاظ على البيئة والتقليل من المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها المواطنون، كما يضمن للمواطن العيش في بيئة آمنة وحياة أفضل.

اسامة السيد

برنامج «فرصة» يوقع بروتوكولاً لإقامة مشروعات تنموية في سيناء

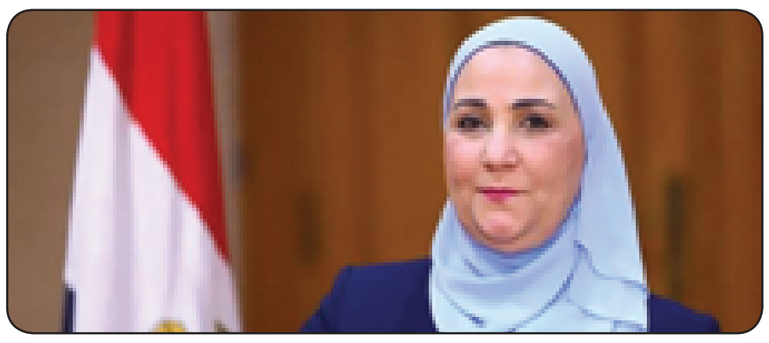

شهدت وزيرة التضامن الاجتماعي نيفين القباج، توقيع بروتوكول تعاون بين برنامج (فرصة) للتمكين الاقتصادي التابع للوزارة وجمعية الفيروز للخدمات البيئية والاجتماعية؛ لإقامة مشروعات ووحدات إنتاجية وسلاسل القيمة بمحافظة شمال سيناء.

وقالت القباج -في بيان- إن محافظة شمال سيناء تحتل أهمية خاصة، وإن الوزارة تسعى لدعم فرص التمكين الاقتصادي للمستهدفين من برنامج الدعم النقدي (تكافل وكرامة) والمرفوضين منه في عدد من محافظات الجمهورية.

وأضافت أن الوزارة تهدف إلى تقديم مساعدات استثنائية لدعم وحماية الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال إنشاء مشروعات صغيرة لهم كمصدر دخل، بالإضافة لتأهيل الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي ستقوم بتنفيذ برنامج فرصة في القيام بالتقييم المؤسسي لهم وتقديم برامج التدريب ورفع قدرات العاملين بها حتى تتمكن من القيام بدورها في تنفيذ مشروعات برنامج فرصة على الوجه الأمثل والذي يتوافق مع خطة البرنامج وأهدافه.

Powered By

وأكدت أن مؤسسات المجتمع المدني أصبحت شريكاً أساسياً في العديد من المهام لتنفيذ استراتيجية التنمية ويعول عليها كشريك أساسي للعب هذا الدور، مشيرة إلى أن الوزارة أولت أهمية قصوى لتحديث أطر العمل في منظومة التمكين الاقتصادي وأطلقت برنامج فرصة لترفع من جودة وكفاءة تقديم خدمات التمكين الاقتصادي لمختلف الفئات التي تخدمها.

وأوضحت أن هذا البروتوكول يأتي في إطار الاهتمام الشديد الذي توليه الوزارة لمحافظة شمال سيناء باستهداف مستفيدي (تكافل وكرامة) لتمكينهم اقتصادياً وتحقيق الاستقلالية المالية ودعم المجتمع المدني الشريك، كما أن اتفاقية اليوم تركز على تأسيس وحدات إنتاجية وعمل جماعي يستهدف عدد من المستفيدين في شمال سيناء، حيث تهدف إنشاء وحدة إنتاج أعلاف لصغار المنتجين بشمال سيناء.

من جانبه، أشاد أمين صندوق جمعية الفيروز الدكتور رياض إسماعيل، بدور الوزارة في تبني وتنفيذ مشروعات برنامج فرصة للتمكين الاقتصادي، حيث تعمل الجمعية بمحافظة شمال سيناء بهذا المجال لتمكين المرأة والشباب وتأهيلهم لسوق العمل.

وقال إسماعيل إن الجمعية تعمل أيضاً على تدريبهم بالمشروعات الحرفية اليدوية البيئية ولدينا بالجمعية خط إنتاج ملابس جاهزة يعمل به أكثر من ٥٠٠ سيدة وفتاة وأكثر من ١٩٠ بمجال الخياطة والباقي بالتطريز والتنجيد، حيث ننتج منتجات لبنك الكساء المصري من مفروشات وألحفة ولدينا خط إنتاج مستلزمات طبية يتيح تشغيل السيدات بمجال الإنتاج.

كما تعمل الجمعية ببرامج التوعية ومجالاتها لخلق مواطن واعي منتج فعال ولدى الجمعية فرع بمحافظة البحيرة، حيث نعمل في مجال التشغيل لدى الغير في مجال الملابس الجاهزة بالتعاون مع جهاز تنمية المشروعات، بالإضافة إلى خدمات التخاطب لتنمية المهارات لدى الأطفال.

شيماء مرسي

تحالف مصرى ـ ألمانى لتشغيل القطار الكهربائى السريع

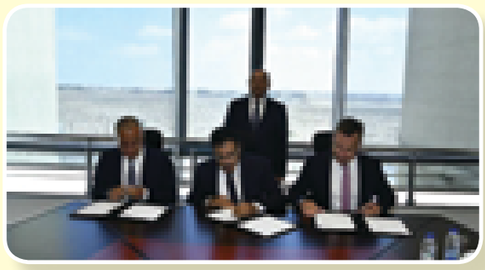

شهد كامل الوزير وزير النقل توقيع وثيقة الشروط الأساسية الخاصة بإدارة و تشغيل الخطوط الثلاثة لشبكة القطار الكهربائي السريع بإجمالي أطوال ٢٠٠٠ كم وذلك بين الهيئة القومية للأنفاق وإتحاد شركتي السكك الحديدية الألمانية دويتشه بان والسويدي اليكتريك، تمهيداً للتعاقد النهائي معها لإدارة وتشغيل الشبكة لمدة ١٥ سنة قابلة للتجديد لمدة ١٥ سنة أخرى وبإجمالي فترة تعاقد ٣٠ سنة.

وقام بالتوقيع من الجانب المصري شريف حسن ليل رئيس الهيئة القومية للأنفاق ومن جانب تحالف السكك الحديدية الألمانية دويتشه بان والسويدي الكتريك كلاً من نيكو واربانوف الرئيس التنفيذي لدويتشه بان للعمليات الدولية، وأحمد السويدي رئيس مجلس إدارة السويدي اليكتريك، .

وأكد وزير النقل، أن هذا التوقيع يأتي في إطار الخطة التي تنتهجها الدولة لتعظيم التعاون مع القطاع الخاص والاستفادة من خبرات الشركات العالمية في مجال الإدارة والتشغيل لمشروعات النقل الحديثة، لافتاً الى أن الاتفاق يشمل نقل الخبرات والقيام بأعمال التأهيل والتدريب للمهندسين والفنيين المصريين حيث تمثل نسبة الموارد البشرية المصرية بالشركة ٩٠٪ من إجمالي العاملين وهو ما يعد أهم عوامل منظومة الشراكة بين الجانبين.

وأضاف، أن التعاقد مع الشركة الألمانية لإدارة وتشغيل شبكة القطار الكهربائي السريع خطوه هامة في هذا المجال نظراً لان دويتشه بان من الشركات الرائدة في العالم في مجال تشغيل وصيانة السكك الحديدية حيث تقوم بتشغيل جميع خطوط سكك حديد ألمانيا بإجمالي أطوال (٣٤ ألف كم) وتقوم بتشغيل عدد كبير من خطوط السكك الحديدية في العديد من دول العالم (أمريكا - المملكة المتحدة - الدنمارك - هولندا - بولندا - كندا - ارجواي - الهند - الإمارات).

وتابع، أنه سيتم تشغيل الشبكة بخطوطها الثلاثة من خلال مشغل واحد بنظام المشاركة في الإيرادات، لافتاً إلى أن شركة السكك الحديدية الألمانية دويتشه بان وستقوم بإنشاء شركة تحت مسمى دويتشه بان مصر بالشراكة مع شركة السويدي اليكتريك ستقوم بادارة وتشغيل الشبكة.

بعد اعتمادها رسميًا.. ١٠ ضوابط رئيسية منظمة لموسم العمرة ٢٠٢٣

لم تشهد الضوابط المنظمة للعمرة للعام الحالي والتي اعتمدها أحمد عيسى وزير السياحة والآثار أمس، تعديلات كثيرة عن العام الماضي، حيث شملت هذا العام العديد من القواعد العامة لعل أهمها، أنه سيُسمح لشركات السياحة توثيق عقود وكالة العمرة بداية من اليوم ٢١ أغسطس الجاري، وحتى يوم ٢١ سبتمبر ٢٠٢٢، شريطة عدم وجود أي مواقف قانونية خاصة بالشركة، لدى أي من إدارات وزارة السياحة أو تم مجازاتها بقرار وزاري يحول دون تنفيذها رحلات العمرة هذا العام.

واعتمد أحمد عيسى وزير السياحة والآثار، الضوابط المنظمة لموسم العمرة ١٤٤٤هـ والتي فتحت الباب أمام شركات السياحة لتوثيق عقود العمرة خلال الفترة من ٢١ أغسطس الجاري وحتى ٢١سبتمبر المقبل.

حيث تستعد شركات السياحة لانطلاق موسم العمرة ٢٠٢٣، والمقرر أن يبدأ في أكتوبر المقبل .

وحول أبرز الضوابط الرئيسية لموسم العمرة الجديد بعد اعتماد الضوابط رسميا من وزير السياحة والاثار:

كوتة شهرية لتأشيرات العمرة

وأوضحت القواعد العامة لضوابط العمرة التي أصدرتها وزارة السياحة والآثار أنه يجب على شركات السياحة الالتزام بالخطة التشغيلية المقررة شهريًا لسفر المعتمرين، على مدار الموسم، طبقًا للطاقة الاستيعابية لوسائل النقل المختلفة، إضافة إلى الالتزام بالتعليمات الصادرة عن البنك المركزي فيما يخص التحويلات البنكية وذلك وفقًا لبرامج العمرة المدرجة على البوابة والآلية المتبعة بهذا الشأن.

الضوابط الصحية المصرية والسعودية

وتضمنت الضوابط أنه يجب على شركات السياحة المنظمة لرحلات العمرة الالتزام بالإجراءات والضوابط الصحية الصادرة عن وزارة الصحة في مصر والسعودية، وكذلك تقديم الإقرارات والشهادات الصحية الخاصة بالمعتمرين بشأن موسم العمرة الحالي.

صلاحية تأشيرة العمرة

كما شملت الضوابط ضرورة التزام شركات السياحة بكافة الضوابط والاشتراطات والمنشورات الدورية الصادرة من السلطات السعودية خلال موسم العمرة الجاري.

جواز سفر سار

وأوضحت الضوابط أنه يجب على شركات السياحة أن تلتزم بأن يكون جواز السفر الخاص بالمعتمر صالح لمدة ٦ أشهر، ويوجد به صفحتين خاليتين على الأقل وذلك قبل إدراج بيانات المعتمر على البوابة، فضلا عن الالتزام بالقواعد والضوابط المقررة من السعودية بشأن سفر السيدات وغيرهم لأداء العمرة لهذا العام.

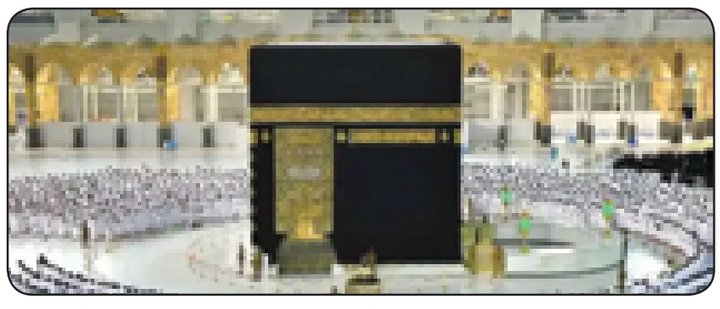

وأشارت الضوابط التى أصدرتها وزارة السياحة إلى غرفة شركات السياحة ملزمة بإدراج عقد استرشادي موحد يتضمن كافة بنود تنفيذ رحلة العمرة المتفق عليها، ووضعها على البوابة المصرية للعمرة ويعتبر توقيع المعتمر على العقد موافقة منه على كافة بنود العقد.

وأكدت ضوابط العمرة لهذا العام، أن غرفة شركات السياحة ملزمة بتطبيق الرعاية الطبية المقررة للمعتمرين على أن تشمل (الوفاة - وإجلاء الحالات المرضية وعودتها إلى مصر).

وشملت الضوابط، القواعد والإجراءات الخاصة بالشركة السياحية المنفذة للرحلة التالي، تخصيص ساعة ذكية لكل معتمر تتضمن كافة تفاصيل برنامج العمرة الخاص بكل معتمر ومنها:

كافة تفاصيل برنامج العمرة الخاص بكل معتمر (تاريخ السفر والعودة - فندق الإقامة بمكة والمدينة - سعر البرنامج- التسلسل الزمني للبرنامج - مواعيد التحركات - عدد أيام الإقامة المتبقية بالبرنامج) وفقا لما تم إدراجه على بوابة العمرة المصرية.

بيانات المعتمر الطبية، وحالته الصحية أثناء الرحلة (درجة الحرارة - حالة النبض)

- نظام الاستغاثة الإلكتروني بالنجدة (SOS)

- العقد المبرم بين الشركة السياحية والمعتمر بشأن برنامج العمرة.

الضوابط الجديدة

ومن جانبه، قال باسل السيسي نائب رئيس غرفة شركات السياحة السابق، إن ضوابط العمرة للموسم الجديد والتي إعتمدها أحمد عيسى وزير السياحة والآثار لم تشهد تعديلات كبيرة عن ضوابط العمرة العام الماضي.

وأضاف أن ضوابط العمرة خلال العام الهجرى الجديد ١٤٤٤ هجريا شهدت بقاء قيمة خطاب الضمان البنكى المطلوب من كل شركة سياحة تقديمه للسماح لها بتنظيم رحلات العمرة عند الـ١٠٠ ألف جنيه، وهو نفس قيمة الخطاب خلال الموسم الماضي، مشيرا إلى أن الشركات رحبت بقرار تثبيت قيمة خطاب الضمان نظرا للظروف الإقتصادية التى تمر بها حاليا.

سيد الجارحي

التعليم تُطلق الاستراتيجية الوطنية لإصلاح وتطوير التعليم الفنى

أطلقت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، الاستراتيجية الوطنية لإصلاح وتطوير التعليم الفني والارتقاء به عالمياً، والتحول نحو تعليم فني أفضل "TE ٢,٠" لتلبية احتياجات سوق العمل، وتحسين جودته بما يتوافق مع معايير الجودة العالمية، تنفيذاً لتوجيهات القيادة السياسية بضرورة الاهتمام بإصلاح التعليم الفني في مصر.

وأوضحت الوزارة، في بيان، أن عملية تطوير المناهج الدراسية للتعليم الفني من خلال بنائها وفقاً لمنهجية الجدارات، بالتشاور مع خبراء سوق العمل وأصحاب الأعمال، تعد إحدى الركائز الأساسية لاستراتيجية تطوير التعليم الفني، حيث تؤكد هذه المناهج المطورة على ما يمكن للخريج تنفيذه من مهارات بدلاً من التركيز على ما يتوقع منه معرفته فقط.

وأشارت الوزارة، إلى أن تطوير المناهج بدأ بإعادة بناء وتنفيذ ٣٣ برنامجاً دراسياً خلال العام الدراسي ٢٠٢٠-٢٠١٩، وتلا ذلك تطوير ١٥ برنامجاً دراسياً خلال العام الدراسي ٢٠٢١-٢٠٢٠، ثم تطوير عدد ٣٧ برنامجاً دراسياً آخر خلال العام الدراسي ٢٠٢٢-٢٠٢١، ليصل إجمالي عدد المناهج المطورة إلى ٨٥ منهجاً.

وتابعت: "بلغ إجمالي عدد المدارس الفنية المطبق بها البرامج المطورة عدد ١٠٧ مدارس في سبتمبر ٢٠١٩، و١١٨ مدرسة في سبتمبر ٢٠٢٠، و٤٥٣ مدرسة في سبتمبر ٢٠٢١، وسيتم تطبيقه في ٨٨١ مدرسة في سبتمبر ٢٠٢٢ بكافة نوعيات التعليم الفني (صناعي - زراعي - تجاري - فندقي - تعليم مزدوج(.

وأكدت الوزارة، أنه سيتم تطبيق البرامج الدراسية المطورة على جميع الطلاب الملتحقين بالصف الأول الثانوي بكافة مدارس التعليم الفني (الحكومية – الخاصة) المطبق بها هذه البرامج بمختلف نوعياتها، ومن المخطط أن يتم الانتهاء من تطوير كافة البرامج الدراسية مع تطبيقها بكافة مدارس التعليم الفني في سبتمبر ٢٠٢٤.

واستطردت: "تم اعتماد لائحة التقييم والتحقق من وزير التربية والتعليم والتعليم الفني عام ٢٠٢٢، والتي تعتمد على التقييم التكويني، الذي يهدف إلى متابعة تقدم الطلاب وتقديم تغذية راجعة لهم تساعدهم على التقدم في دراسة وحدات البرنامج الدراسي، حيث يتم تزويد المعلم والطالب بمعلومات حول مدى التقدم الذي أحرزه الطالب في الجزء الذي درسه من الوحدة.

الإحصاء: استقرار معدل البطالة عند ٧,٢٪ خلال الربع الثاني لعام ٢٠٢٢

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، عن نتائج بحث القوى العاملة للربع الثاني (أبريل- يونيو) لعام ٢٠٢٢، حيث بلغ معدل البطالة ٧,٢٪ من إجمالي قوة العمل وهو نفس المعدل في الربع السابق من عام ٢٠٢٢.

سجل تقدير حجم قوة العمل ٢٩,٩٨٥ مليون فرد مقابل ٢٩,٨٩٥ مليون فرد خلال الربع السابق بنسبة ارتفاع مقدارها ٠,٣٪.

ويرجع سبب ذلك الارتفاع إلى ارتفاع أعداد المشتغلين بمقدار ٨٤ ألف مشتغل خلال الربع الحالى عن الربع السابق وارتفاع المتعطلين بمقدار (٦) ألف متعطل مما أدى إلى زيادة قوة العمل بمقدار (٩٠) ألف فرد.

وأشار الجهاز إلى أن عدد المتعطلين سجل ٢,١٥١ مليون متعطل بنسبة ٧,٢٪ من إجمالى قوة العمل (٢,٢٥٠ مليون ذكور، ٩٠١ ألف إناث) مقابل ٢,١٤٥ مليون متعطل في الربع الأول ٢٠٢٢ أرتفاع قدره (٦) ألف متعطل بنسبة ٠,٣٪، وبارتفاع قدره ٣٦ ألف متعطل عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ١,٧٪.

المتعطلون طبقا للنوع :

وبلغت نسبة المتعطلين في الفئة العمرية (١٥- ٢٩ سنة) ٦١,٣ ٪ من إجمالى المتعطلين، موزعة طبقاً لفئات السن التفصيلية كالآتى ٧,١٪ لإجمالى الفئة العمرية (١٥- ١٩ سنة)، حيث بلغت (٨,٤٪ للذكور، ٥,٥٪ للإناث) مقابل ٨,٢٪ في الربع السابق (الذكور ١٠,٦٪و الإناث ٤,٩٪)، و٢٧,٦٪ لإجمالي الفئة العمرية (٢٠- ٢٤ سنة)، حيث بلغت (٢٦,٧ ٪ للذكور، ٢٨,٩ ٪ للإناث) مقابل ٢٨,٢٪ في الربع السابق (الذكور٢٧,٨٪ والإناث ٢٨,٦٪)، و٣٦,٦٪ لإجمالي الفئة العمرية (٢٥- ٢٩ سنة)، حيث بلغت (٢٥,٧٪ للذكور، ٢٧,٨٪ للإناث) مقابل ٢٦,٦٪ في الربع السابق (الذكور ٢٤,٧٪ والإناث ٢٩,٠٪)، و٣٨,٦٪ من إجمالي المتعطلين في الفئة العمرية (٣٠- ٦٤ سنة)، حيث بلغت (٣٩,٢٪ للذكور، ٣٧,٨ ٪ للإناث) خلال الربع الحالي.

وبلغ معدل البطالة في الحضر ١٠,٦٪ من إجمالى قوة العمل في الحضر، بينما بلغ ٤,٥٪ من إجمالى قوة العمل في الريف.

وأشار الجهاز إلى أن نسبة المتعطلين من حملة (الشهادات المتوسطة وفوق المتوسطة والجامعية وما فوقها) تصل إلى ٨٢,٢٪ في الربع الحالي، حيث بلغت ٣٨,١٪ بين الحاصلين على حملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة و٤٤,١٪ بين حملة المؤهلات الجامعية وما فوقها.

«الحصاد» ترصد تفاصيل خطة الحكومة لتحسين إدارة الدين العام وتقليل المخاطر

تستهدف الحكومة خلال موازنتها لعام ٢٣/٢٢ لتنويع مصادر التمويل وإدارة أكثر كفاءة للدين العام من خلال ثلاث محاور وهى خفض اعباء الدين واطالة عمر الدين وتطوير سوق الأوراق المالية ، حيث اكدت وزارة المالية خلال تقرير للجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب على اتباع سياسة تنويع مصادر التمويل بين الأدوات والأسواق المحلية والخارجية، ومع انخفاض أسعار الفائدة خلال الفترات السابقة أصبح هناك إمكانية للتوسع واستبدال الاقتراض قصير الأجل بأدوات تمويلية طويلة الأجل سواء من السوق الخارجي أو المحلى.

وأوضحت " المالية " أنه ومع بدء ارتفاع أسعار الفائدة محلياً وعالمياً مرة أخرى فسوف نستهدف إحداث توازن بين الاقتراض قصير وطويل الأجل بهدف تخفيض تكلفة خدمة الدين خلال موازنة العام المالى ٢٠٢٢ /٢٠٢٣ .

وتتبع وزارة المالية أسعار الفائدة السائدة المقررة من لجنة السياسات النقدية بالبنك المركزي، والتي يتم إقرارها لوضع الاقتصاد إما في مسار توسعى أو مسار انكماشي لافتا إلي أن ارتفاع أسعار الفائدة خلال فترة المشاهدة كان بالأساس بسبب تحرير سعر صرف الجنيه في نوفمبر ٢٠١٦ ، وهو ما وضع ضغوطاً على السياسة النقدية التي اتجهت حينها للسياسة النقدية التقييدية لكبح جماح الضغوط التضخمية المرتبطة بالارتفاع المفاجئ في أسعار الصرف وللمحافظة على رءوس أموال البنوك، وبالتالي تأثر متوسط سعر الفائدة على الدين المحلي سلباً وأسهم انخفاض أسعار الفائدة في السوق المحلي في قيام وزارة المالية بالتوسع في إصدار السندات متوسطة وطويلة الأجل بدلاً من الأذون بهدف زيادة عمر الدين والحد من مخاطر إعادة تمويل المديونية القائمة .

وانخفض متوسط أسعار الفائدة على الدين المحلي من حوالى ٨و١٧٪ في يونيو ٢٠١٧ إلى حوالى ٧و١٣٪ في يونيو ٢٠٢١ وصولاً إلى ٢و١٣٪ في مارس ٢٠٢٢ وبدأ بعد ذلك في الارتفاع اعتباراً من منتصف شهر مارس أما بالنسبة لسعر الفائدة على الدين الخارجي فهناك ثبات نسبي خلال فترة المشاهدة حيث كان قد وصل لحوالي ١و٧٪ فى يونيو ٢٠١٧ ثم انخفض لحوالي ٦٪ في يونيو ٢٠١٨ وعاود الارتفاع مجدداً إلى نحو ٦و٦٪في يونيو ٢٠١٩ ، وواصل ارتفاعه لنحو ٧٪ في يونيو ٢٠٢٠ وانخفض في يونيو ٢٠٢١ ليصل إلى ٩و٦٪ ، ويستقر على ذلك حتى مارس ٢٠٢٢ ثم بدأ بعد ذلك في الارتفاع الشديد نتيجة لارتفاع معدلات التضخم الشديد واندلاع الصراع بين روسيا وأوكرانيا.

وما تزال معدلات الفائدة مرتفعة رغم تيسيرات السياسة النقدية، ويعزى ذلك إلى شمول سعر الفائدة على ضرائب الأرباح الرأسمالية، ويتم استقطاعها من الفوائد المدفوعة لحاملي الأوراق المالية الحكومية وبالنسبة لارتفاع معدلات الفائدة على الدين الخارجي فان السبب يعود إلى التقلبات الخارجية وخاصة تلك المتعلقة بأزمات الأسواق الناشئة: حيث عانت الأسواق الناشئة منذ عام ٢٠١٨ من أزمات طاحنة نتيجة لزيادة عجز الموازين الجارية لديها، وزادت جائحة كورونا من حدة الأزمات حيث وضعت

ضغوطات على صانعي السياسات لإيجاد وسائل وسبل لتحفيز الاقتصادات، ولكن بشكل متوازن حتى لا تأتي بنتائج عكسية وهو ما ترتب عليه رفع سعر الفائدة على الدين الخارجي للحفاظ على استثمارات الأجانب في الأوراق المالية الحكومية والحد من مخاطر إعادة التمويل وللمحافظة على تنافسية أدوات الدين الحكومية ويتوقع أن تستمر تلك الضغوطات داخلياً وخارجياً ، نظراً لما يمر به العالم خلال تلك الفترة من ارتفاعات تضخمية حادة تبعها ارتفاعات في أسعار الفائدة ثم جاءت أزمة الصراع الروسي الأوكراني والآثار السلبية لها على العالم وأضافت بشدة إلى حالة اضطراب سلاسل إمداد المواد الغذائية والبترولية والغاز وارتفاعات شديدة في الأسعار بما فيها مصر والعالم كله من آثار الصراع وحالة عدم اليقين بنتائج هذا الصراع.

تقليل المخاطر

واكد التقرير أن وزارة المالية تعمل بجهد متواصل على تحسين إدارة الدين وتقليل المخاطر المتعلقة بإعادة التمويل من خلال عدة قنوات رئيسية تتمثل فى خفض أعباء الدين واطالة عمر الدين وتطوير سوق الأوراق المالية ، مشيرا إلي أنه بالنسبة للهدف الخاص بخفض أعباء الدين، تعمل وزارة المالية بالتنسيق مع الأجهزة المعنية على شقين، الأول متعلق بالتحكم في معدلات زيادة مدفوعات الفوائد من خلال اتباع سياسة تنويع مصادر التمويل بين الأدوات والأسواق الداخلية والخارجية حيث تعمل المالية بالتنسيق مع كامل المجموعة الاقتصادية لتحسين كفاءة توجيه الموارد ، وبحث بدائل تمويلية تتناسب مع احتياجات كل مرحلة ، و نجحت المالية خلال شهر أكتوبر ٢٠٢٠ في إصدار أول سندات خضراء في تاريخ مصر والمنطقة ككل، ويتم توجيه التمويل الذي تم توفيره من هذه السندات للاستثمار في مشروعات ذات بعد بيئى وتراعي الاستدامة البيئية مما يحفظ حقوق الأجيال القادمة، كما نجحت وزارة المالية في إصدار سندات الساموراي بالين الياباني في اليابان بمتوسط تكلفة سنوية ٢.٣٪ لمدة خمس سنوات وتستهدف أيضاً إصدار سندات البانداا الصينية في الصين باليوان الصيني كما يجرى العمل حالياً على إصدار أول صكوك سيادية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية .

أحمد ابراهيم

وزير الخارجية يستقبل وزيرة الهجرة لبحث تعزيز التعاون في كافة الملفات

بحث سامح شكري وزير الخارجية مع سها جندي وزيرة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج، سبل تعزيز وتوثيق التعاون في كافة الملفات ذات الاهتمام المشترك.. واستعرضت الوزيرة سها جندي خلال اللقاء أبرز الملفات المستقبلية لعمل وزارة الهجرة والبرامج المتطورة الموجهة لصالح المصريين بالخارج، ضمن استراتيجية عمل حديثة تراعي البعد الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي لمواطنينا بالخارج، بهدف دعم علاقة أبناء الوطن في الخارج ببلدهم الأم، وفقاً لبيان صادر عن وزارة الهجرة المصرية.

وأكدت سها جندي، حرصها على أن يكون أول لقاء رسمي لها مع وزير الخارجية، معربة عن اعتزازها بأنها أحد أبناء وزارة الخارجية، والتي اكتسبت خلال فترة عملها بها خبرات كبيرة مما أهلها لترشيحها لتولي منصب وزيرة الهجرة.

وأشارت وزيرة الهجرة إلى حرصها على التشاور مع وزير الخارجية سامح شكري لتحقيق أكبر فائدة للمواطنين المصريين بالخارج وربطهم بالوطن.

اليوم.. فتح باب التقدم للمشروعات الذكية والخضراء على المنصة الخاصة بالمبادرة

أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية؛ البرنامج التدريبي الافتراضى لأعضاء اللجان التنفيذية بالمحافظات للمبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية، وذلك تحت رعاية الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وبحضور الدكتور محمود محيى الدين، رائد المناخ للرئاسة المصرية لمؤتمر الدول الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ ورئيس لجنة التحكيم على المستوى الوطنى للمشروعات الخضراء الذكية بالمبادرة، والسفير هشام بدر، المنسق العام للمبادرة، والمهندس خالد مصطفى، الوكيل الدائم لوزارة التخطيط، والدكتورة رشا راغب، المدير التنفيذي للأكاديمية الوطنية للتدريب، والدكتور هشام الهلباوى، مساعد وزير التنمية المحلية، وأعضاء اللجان التنفيذية للمبادرة بالمحافظات.

وأكدت الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والمشرف على المبادرة أهمية المبادرة التي تمتد إلى كل المحافظات، مشيرة إلى أنها تأتي في إطار دور مصر الريادي في مجال التنمية المستدامة، وما توليه الدولة من أهمية لتوطين أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات، موضحة أن المبادرة تؤكد على جدية التعامل مع البعد البيئي وتغيرات المناخ من خلال مشروعات محققة لتلك الأهداف. وأعلنت أنه سيتم فتح باب التقدم للمشروعات الذكية والخضراء على المنصة الخاصة بالمبادرة بدءا من ٢١ أغسطس الجاري.

وخلال كلمته الافتتاحية قال الدكتور محمود محيى الدين إن المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية مبادرة غير مسبوقة على مستوى العالم في إطار الاستعدادات لقمة المناخ، مؤكدا أن المبادرة تقدم نموذجا رائدا يمكن الاستفادة منه عالميا وفي تنظيم قمم المناخ القادمة بربط استثمارات العمل المناخي في مجالات الطاقة وحماية القطاعات المتعرضة للتأثيرات الضارة بتوطين التنمية المستدامة والتحول الرقمي، وإتاحة فرص العمل ومكافحة الفقر.

أضاف محيى الدين أنه في عصر التحول الرقمي هناك عنصران لا ثالث لهما في إمكانيات المشروعات على التطور والنمو، حيث يجب أن يكون المشروع كاملا من حيث الفرص والمزايا وكذلك التحديات المرتبطة بالتحول الرقمي، والبعد الثاني هو بعد الاستدامة بشكل شامل.

من جانبه أشار السفير هشام بدر إلى أنه سيتم تنفيذ المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية بكل المحافظات كمبادرة رائدة في مجال التنمية المستدامة والذكية والتعامل مع البعد البيئي وآثار التغيرات المناخية، وذلك من خلال وضع خريطة للمشروعات الخضراء الذكية على مستوى المحافظات وجذب الاستثمارت اللازمة لها، مؤكدا أم مصر تولي اهتماما كبيرا بتفعيل التعاون مع كافة شركاء التنمية سواء من المحليين أو من القطاع الخاص والمجتمع المدني أو شركاء التنمية الدوليين من مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية في سعيها لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

أضاف بدر أن المبادرة تعد فرصة متميزة غير مسبوقة وطنيا ودوليا، حيث تركز على تنفيذ وتطبيق مشروعات على أرض الواقع في إطار استعداد مصر لاستضافة COP ٢٧ وما توليه الدولة من أهمية لتوطين أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات، مشيرا إلى أن المبادرة تستهدف العديد من المجالات على رأسها المشروعات التي تراعي معايير الاستدامة البيئية، والتي تؤدي إلى خفض أنبعاثات الكربون وتلوث، وتحافظ على الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى المشروعات التي تعزز كفاءة الطاقة والموارد، والتي تحافظ على التنوع البيولوجي وخدمات النظم البيئية والتي تساعد على التكيف مع تغيرات المناخ.

أخطر 3 ظواهر تحكم سوق السيارات في مصر

«التضخم و الأوفر برايس والتاجر الخفي» يتحكمون في أسعار السيارات

أزمات عدة واجهت سوق السيارات في مصر بينها ، أزمة "الأوفر برايس" ، والتي انتهت في السوق المصري بشكل واضح، وذلك عقب قرارات جهاز "حماية المستهلك" ، التي ألزمت التجار ببيع السيارات بنفس سعر الوكيل، وتوعدت المخالفين بغرامات كبري تصل إلى ٢ مليون جنيه.

وفي ظل وجود التضخم العالمي بجميع الأسواق العالمية وتأثيره على القطاعات الصناعية وخاصة السيارات، توقع خبراء في قطاع السيارات، أن ينتعش سوق السيارات " المستعملة " ويكون اتجاه المستهلك المصري في الوقت الحالي نظرًا لقلة المعروض من السيارات الجديدة وزيادة أسعارها بشكل كبير كما أن "السيارات المستعملة" سوف تلبى احتياجات المستهلك المصري، رغم زيادتها نسبيا بحوالي ٣٠٪ .

وقال خالد سعد رئيس رابطة مصنعي السيارات، إن التضخم العالمي أثر بشكل كبير على جميع الصناعات وخاصة صناعة السيارات بمختلف ماركتها، مضيفا أن عدد الإنتاج للسيارات ككل أصبح أقل بكثير من أعداد الطلب.

وأوضح "سعد"، أن السيارات "المستعملة" عليها طلب كبير في الوقت الحالي خوفا من زيادة أسعارها أكثر من ذلك، وهي بديل جيد في ظل اختفاء ماركات بعينها من السوق المصرية لحين عودة التصنيع عالميا مرة أخري وتوزيع الأعداد المطلوبة لكل وكيل .

المستشار "أسامة أبو المجد" رئيس رابطة تجار السيارات، أوضح في تصريحات سابقة أن قرار جهاز حماية المستهلك الخاص بإلزام التجار بالبيع بنفس سعر الوكيل جيد، ولكن هناك حالة اختناق في عملية تجارة السيارات بسبب قلة المعروض ، ونصح "أبو المجد" المستهلك المصري بأن هذا هو الوقت الأنسب للشراء رغم اختفاء ماركات كثيرة من السوق معللا أن البدائل كثيرة.

بدوره أوضح اللواء حسين مصطفى خبير سيارات والرئيس الأسبق ل"المصرية الأمريكية" التابعة للهيئة العربية للتصنيع، أن السيارات أصبحت سلعة ضرورية وليست رفاهية ، كما كان فى السابق، مضيفا ان السيارات الصينية منتشرة حاليا ويوجد طرازات تناسب جميع الشرائح في المجتمع المصري، لأن الصيني لم يقتصر علي طبقة البسطاء بل توجد سيارات صينية الأن تتساوي مع ماركات كورية ويابانية من حيث السعر والجودة .

وأكد أن القادم أسوأ عالميا خاصة مع وجود الحرب الأوكرانية الروسية وحالة التضخم العالمي ، حيث نجد ماركات أوروبية وأسيوية قد اختفت من السوق وأخري في طريقها للاختفاء .

وبحسب تقارير إعلامية ، فإنه بعد انتهاء أزمة الأوفر برايس ونقص المعروض من السيارات في السوق المصري، ظهرت أزمة جديدة سوق السيارات، وتمثلت في قيام البعض بجمع أنواع معينة من السيارات والاحتفاظ بها لمدة معينة بعد ترخيصها ومن ثم عرضها للبيع على منصات التجارة الإلكترونية من أجل تحقيق أرباح كبيرة مستغلاً أزمة نقص المعروض من المنتج ، وانتشرت هذه الظاهرة بالتزامن مع تراجع المعروض وانخفاض حصة وكلاء السيارات في مصر من الشركات الأم بعد تراجع الإنتاج عالمياً بفعل المتغيرات التي طرأت على أسواق العالم عقب الحرب الروسية الأوكرانية ، وهو ما أدى إلى حدوث ارتفاعات كبيرة في الأسعار .

وتسببت الحرب الروسية والأوكرانية في ارتفاعات مبالغ فيها في أسعار السيارات، بنسبة تتراوح بين ٥٠ إلى ١٠٠٪ حسب بلد المنشأ بعد تعطل شركات الشحن والتخوف من حالة الركود العالمي بعد التعافي المؤقت من أزمة فيروس كورونا، بحسب تجار في سوق السيارات .

وفي تصريحات له ، وصف خالد سعد الأمين العام لرابطة مصنعي السيارات في مصر، المتسببين في الظاهرة ب" التاجر الخفي" ، مشيرا إلي أنهم بمثابة عامل كبير في حدوث الارتفاعات غير المبررة في سوق السيارات، بالإضافة إلى ظاهرة الأوفر برايس التي ضربت السوق خلال الأعوام الماضية و أصبحت تشكل خطراً على سوق السيارات.

وأضاف الأمين العام لرابطة مصنعي السيارات في مصر، أن الظاهرة هي نتاج واضح للسياسات غير السليمة التي اتبعها بعض الموزعين في ظاهرة الأوفر برايس على مدار الفترة الماضية، وهو ما شجع بعض التجار ممن يمتلكون سيولة مادية على شراء السيارات وتخزينها والاستفادة من ظاهرة الأوفر برايس ومن ثم تحقيق أرباح نظير تشغيل السيولة المالية.

توقعات بانتعاش سوق «المستعمل» بسبب قلة المعروض من السيارات الجديدة

وأكد سعد أن هذه الظاهرة ليست السبب الأساسي في ارتفاعات أسعار السيارات في مصر، لكن هناك عوامل أخرى تتعلق بتراجع الحصص لدى الوكلاء في مصر من الشركات الأم بالتزامن مع نشوب الحرب الروسية الأوكرانية وتأثر الكميات الواردة من الاتحاد الأوروبي وهو ما أدي لشح المعروض، فالوكلاء يقومون بتوزيع النسبة الضئيلة على الموزعين، مشيراً إلى أن هناك عوامل أخرى تتعلق بالحرب الباردة بين أكبر اقتصادين في العالم الصين والولايات المتحدة وهو ما أدى لانخفاض الكميات الواردة من شرق آسيا بشكل عام.

ولفت إلي أن أزمة فتح اعتمادات جديدة من الدولار في البنوك سبب آخر في الارتفاعات وانخفاض الكميات الواردة من السيارات من السوق الخارجي، موضحاً أن أسعار الدولار حدث بها تغير كبير على مدار الخمسة أشهر الماضية في تحريك سعر الدولار ليتراوح حالياً بين ١٩,١٠ إلى ١٩,١٤ جنيه مقابل الجنيه المصري.

واعتبر الأمين العام لرابطة مصنعي السيارات في مصر أن السوق يشهد حالة من الضبابية والمعروض في تراجع في الوقت الحالي، مشيرا إلي أنه من الصعب التنبؤ بالأسعار ، لكنه أشار في الوقت نفسه إلى أن نظرية العرض والطلب تفرض نفسها على السوق ، مؤكدا أنه طالما كان هناك طلب فهناك ارتفاع بالأسعار وأسعار الصرف في تغيير مستمر".

وشدد سعد علي ضرورة الإسراع باعتماد استراتيجية صناعة السيارات الجديدة، والاعتماد على التصنيع في الفترة المقبلة لحل أزمات سوق السيارات المصري.

يذكر أن الإحصائيات الرسمية رصدت تراجع مبيعات السيارات في مصر بنسبة ١١,٥٪، لتصل إلى ١٢٢ ألفاً و٣١٨ مركبة خلال النصف الأول من العام الحالي، مقابل ١٣٨ ألفاً و٣١١ وحدة في الفترة المقابلة من العام السابق.

ارتفاعات جديدة

ويري رئيس رابطة تجار السيارات، أسامة أبو المجد، أن الأجواء مهيأة لحدوث ارتفاعات جديدة في أسعار السيارات، مرجعا ذلك إلي قلة المعروض من السيارات في السوق و زيادة الطلب من قبل المستهلك تخوفاً من موجات جديدة في الأسعار ، معتبرا أن الارتفاعات غير المبررة ترجع إلي وجود حالة من التخبط الشديد في توفير العملة الأجنبية وانخفاض أعداد الاعتمادات المستندية بالدولار، مشيراً إلى أن هناك قرارات أخرى سبب في تراجع المعروض على رأسها قرار حماية المستهلك الملزم ببيع التجار السيارات بحد أقصى ٥٪ كهامش ربح، منوها إلى أن جهاز حماية المستهلك لا يعلم مدى التغيرات التي طرأت على الأسعار فبالتالي يقوم بتحرير مخالفات تصل إلى ٥٠ ألف جنيه كحد أدنى كعقوبة مخالفة قرار البيع بدون أوفر برايس.

وأوضح أبو المجد، أن قانون ضوابط جهاز حماية المستهلك تضمن حقوق الحاجزين للسيارات من مختلف الموزعين، طالما تم الاتفاق على سعر محدد، مشيرًا إلى أن زيادة الأسعار تجري فقط على الراغبين الجدد في الشراء نتيجة التأثر بالعوامل الخارجية مثل عدد كبير من الدول.

و «الأوفر برايس» هي المبالغ المالية التي يقوم الموزعون والتجار بإضافتها على العميل «المستهلك» من أجل سرعة تسليم السيارة بدلاً من الانتظار في قائمة الوكيل أو من خلال اختيار لون مميز ومحدد للسيارة.

وكان جهاز حماية المستهلك قرر إلزام معارض السيارات بدءاً من ١٥ نوفمبر الماضي، بوضع ملصق على كل سيارة مبين فيه كافة تفاصيل وأسعار السيارة شاملة كافة الرسوم الضريبية ، مؤكدا أن من يخالف القرار المتقدم، سيطبق عليه المادتان (٦٤، ٦٥) من القانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٨ والذي يقضي بتغريم المخالف حتى مليوني جنيه أو مثلي قيمة السلعة أيهما أكبر.

رضوى عبدالله

مصر وسلوفانيا تبحثان فرص الاستثمار بمجالات الكهرباء والهيدروجين الأخضر

أكد وزير الكهرباء والطاقة المتجددة الدكتور محمد شاكر، الجهود التي تقوم بها مصر لتكون ممراً لعبور الطاقة النظيفة التي تتمتع بها القارة الأفريقية، مشيراً إلى الأهمية التي يوليها القطاع لمشروعات الربط الكهربائي.

جاء ذلك خلال مباحثات وزير الكهرباء مع سفيرة سلوفانيا بالقاهرة ماتيا بريفولشيك والتي تناولت بحث سبل دعم وتعزيز التعاون وفتح فرص الاستثمار بين مصر وسلوفانيا في مجال الكهرباء والطاقة الجديدة والمتجددة ومجالات الهيدروجين الأخضر .

وقال وزير الكهرباء، خلال اللقاء، إن مصر تشارك بفاعلية في جميع مشروعات الربط الكهربائي الإقليمية، حيث ترتبط كهربائياً مع دول الجوار، شرقاً (مع الأردن) وغرباً (مع ليبيا) وجنوباً (مع السودان) ويتم حالياً العمل على زيادة قدرة الربط، كما يجري تنفيذ مشروع الربط مع المملكة العربية السعودية لتبادل (٣٠٠٠) ميجاوات الذي يعتبر أكبر خط ربط كهربائي في المنطقة.

وأكد الاهتمام بالربط الكهربائي مع قبرص واليونان، بحيث تكون مصر جسراً للطاقة بين أفريقيا وأوروبا، حيث تم توقيع مذكرات تفاهم في هذا المجال وجار التنسيق بين كل الجهات المعنية للسعي قدماً لتنفيذ هذا الربط.

وأضاف أنه تم اتخاذ العديد من الإجراءات لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة التي تتمتع مصر بثراء واضح في مصادرها، والتي تشمل بشكل أساسي طاقة الرياح والطاقة الشمسية، منوهاً بأنه كانت الخطوة الأكثر أهمية، هي التعديلات التشريعية التي تم القيام بها لإزالة عقبات الاستثمار في هذا المجال وتعكس التزام الدولة المصرية تجاه مشروعات الطاقة المتجددة.

وزير الصحة يطالب بإنشاء خريطة صحية متكاملة بكل محافظة و تحدد عدد المستفيات والتخصصات المطلوبة

ناقش خالد عبدالغفار وزير الصحة والسكان، في اجتماع موسع، مع قيادات الوزارة ورؤساء القطاعات والهيئات، بديوان عام الوزارة، خطة العمل بعدد من الملفات خلال الفترة المقبلة، وبمشاركة مديري مديريات الشئون الصحية بجميع المحافظات عبر تقنية "الفيديو كونفرانس".

وناقش الوزير خطة العمل بعدد من الملفات الهامة خلال المرحلة المقبلة أبرزها المبادرات الرئاسية وخطة التوسع بها، والمنظومة المميكنة للمشروع القومي للرعايات والحضانات والطوارئ، وكذلك موقف الإنشاءات والتطوير الجارية بعدد من المشروعات القومية، على رأسها التأمين الصحي الشامل، وملف التعليم الطبي المستمر، واستراتيجية الارتقاء بمنظومة البحث العلمي بالوزارة، فضلاً عن مناقشة استعدادات الوزارة للمشاركة في مؤتمر المناخ cop٢٧ وفقاً لبيان صحفي.

وشدد الوزير على التنسيق الدائم والتكاتف بين جميع قطاعات وهيئات الوزارة المختلفة، وتوحيد الجهود المبذولة بهدف تقديم خدمات طبية متكاملة، بشكل واقعي وملموس يشعر به المترددين على المنشآت الصحية بجميع المحافظات.

ووجه عبدالغفار، بسرعة دراسة إنشاء خريطة صحية متكاملة لكل محافظة، تتضمن المنشآت الصحية والخدمات المقدمة بها، والقوى البشرية العاملة، وتحديد التخصصات الطبية بناءً على احتياجات المرضى بكل محافظة، بما يساهم في توفير جميع الخدمات الطبية التي يحتاجها المواطن داخل محافظته.

كما وجه الوزير، جميع رؤساء القطاعات والهيئات بسرعة إعداد دراسة مقترحة لتطوير الخدمات المقدمة وتحديد الأهداف المرجوة بكل قطاع، للبدء في التنفيذ بما يتوافق مع استراتيجية العمل، مؤكداً حرصه على الاستفادة القصوى من جميع الإمكانيات التي تمتلكها الوزارة لتقديم خدمات طبية متطورة وملموسة لدى المواطنين على أرض الواقع، قائلاً: "الرئيس السيسي يقدم دعماً غير محدود للارتقاء بالمنظومة الصحية ".

ووجه الوزير أيضاً بسرعة انتهاء لجنة الدلائل الإرشادية من أعمالها وفق المعايير العالمية لتوحيد الدليل الاسترشادي لتشخيص الحالات المرضية، وبروتوكولات العلاج بجميع المستشفيات، مؤكداً أهمية التنسيق والتعاون في هذا الشأن بين جميع المستشفيات التابعة للجهات الحكومية المختلفة وكذلك المستشفيات التابعة للقطاع الخاص.

محيي الدين: المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية تقوم على خلق أولوية للاستدامة

عقدت المبادرة الوطنية للمشروعات الذكية، اجتماعًا تنسيقيًا تحت رعاية الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والمشرف على المبادرة، وبحضور الدكتور محمود محيي الدين، رائد المناخ للرئاسة المصرية لمؤتمر الدول الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ ورئيس لجنة التحكيم على المستوى الوطني للمشروعات الخضراء الذكية بالمبادرة، والسفير هشام بدر، المنسق العام للمبادرة، والمهندس خالد مصطفى، الوكيل الدائم لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ناقش الاجتماع حسب بيان لوزارة التخطيط الترتيبات الأخيرة للمبادرة قبل فتح باب التقدم رسميًا للمشروعات الخضراء الذكية على المنصة الخاصة بالمبادرة في ٢١ أغسطس الجاري.

وخلال اللقاء، أكد الدكتور محمود محيي الدين أهمية توثيق جميع الخطوات التي تجري منذ إطلاق المبادرة حتى يمكن البناء عليها في المستقبل، مشيرًا إلى أن المبادرة تدرك البعد الغائب عن التنمية المستدامة وهو موضوع المناخ، حيث يعاني العالم كله من تغير المناخ، وأن إدراك هذا الموضوع المهم كمكون رئيسي في التنمية وتمويلها من خلال هذه المبادرة؛ تعد أول محاولة عملية في هذا الإطار.

وأشار محيي الدين إلى أن الفكرة الرئيسية للمبادرة تقوم على خلق أولوية للاستدامة، وأن يكون المشروع المتقدم للمبادرة كاملا من حيث الفرص والمزايا والتحديات المرتبطة بالتحول الرقمي.

وأوضح الدكتور محمود محيي الدين أن العمل في المبادرة يتم من خلال محورين أساسيين، محور محلي تقوده المحافظات، ثم محور وطني يتم فيه اختيار المشروعات.

وقال السفير هشام بدر إن المبادرة تعد فرصة متميزة غير مسبوقة، تركز على التنفيذ والتطبيق على أرض الواقع، في إطار استعداد مصر لاستضافة COP ٢٧، كما تؤكد المبادرة على جدية التعامل مع البعد البيئي وتغيرات المناخ في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتحول الرقمي من خلال تقديم مشروعات محققة لهذه الأهداف، موضحًا أنه وفقا للمبادرة سيتم وضع خريطة على مستوى المحافظات للمشروعات الخضراء والذكية وربطها بجهات التمويل وجذب الاستثمارات اللازمة لها من الداخل والخارج.

من جانبه، أوضح المهندس خالد مصطفى أن كل محافظة ستقوم بتحديد قائمة بالمشروعات الخضراء الذكية من خلال قواعد منظمة للاختيار، مشيرًا إلى أن المجالات المستهدفة في المبادرة تضم مشروعات تقوم على ممارسات الأعمال المراعية للبيئة، والتي تؤدي إلى خفض انبعاثات الكربون والتلوث، ومشروعات عزيز كفاءة الطاقة والموارد، ومشروعات الحد من فقدان التنوع البيولوجي وخدمات النظم البيئية، بالإضافة إلى مشروعات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف مع تغير المناخ، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وحفظ التنوع البيولوجي، ومشروعات الحد من التلوث والسيطرة عليه.

حضر اللقاء عدد من قيادات وممثلي وزارات التخطيط والاتصالات والتعاون الدولي والمجلس القومي للمرأة، وعبر الفيديو كونفرانس؛ الدكتور هشام الهلباوي، مساعد وزير التنمية المحلية، وسارة البطوطي، مؤسسة ECOnsult والدكتور أحمد فتحى، خبير التنمية المستدامة.

يشار إلى أن السيد رئيس مجلس الوزراء كان قد أصدر قرارا رقم ٢٧٣٨ لسنة ٢٠٢٢ بشأن إطلاق مبادرة وطنية للمشروعات الخضراء الذكية في محافظات الجمهورية، وذلك استعدادًا لاستضافة مصر مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ COP ٢٧.

داليا احمد

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك

الرقابة المالية تعتمد مقترح البورصة بتصويب تعاملات البيع والشراء

اتساقًا مع مقتضيات تعزيز التنسيق بين الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية للارتقاء بأداء سوق الأوراق المالية، اعتمدت الهيئة مقترح البورصة بالتوسع فى استخدام آلية التنفيذ العكسى بجانب الآليات الأخرى، وذلك لتصويب مخالفات التداول وإزالة الآثار المترتبة عليها عبر بيع ما تم شراؤه وشراء ما تم بيعه، مع العمل على تحديد الأثر على سعر الإقفال.

تأتى هذه الخطوة فى إطار حرص الطرفين على استقرار الأسواق وسلامة التعاملات عبر تطبيق آليات من شأنها تجنب حدوث اضطرابات فى السوق، حيث ترتكز هذه الآلية على تصويب التعاملات التى تنطوى على مخالفات قد تكون إجرائية من خلال بيع ما تم شراؤه أو شراء ما تم بيعه، وذلك لإزالة أثر المخالفات لأحكام القوانين والقرارات الصادرة تنفيذًا لها.

توقعات حكومية متفائلة وخطة متكاملة لتنشيط سوق الأوراق المالية خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣

الحكومة تبني تفاؤلها علي زيادة الاقبال علي الاستثمار وتقدم خطة متكاملة لتنشيط سوق الأوراق المالية ٢٢ /٢٣

توقعت وثيقة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣، المقدمة من وزيرة التخطيط الدكتورة هالة السعيد ووافق عليها البرلمان بغرفتيه (مجلسي النواب و الشيوخ) أن يتحسن أداء البورصة المصرية مع تزايد الإقبال على الاستثمار واقتناء الأسهم في الشركات المقيدة، وعودة الأموال التي سبق أن تخارجت في ظل أسعار الصرف الجديدة المرنة المطبقة، وتصاعد قيم أسهم عديد من الشركات، وبخاصة تلك التي استفادت من ارتفاع أسعار منتجاتها بعد الأزمة الروسية/ الأوكرانية، والتي تعد بذلك فرصا جاذبة للاستثمار الأجنبي.

وتأتي تلك التوقعات بالتعافي بعدما تعرضت له البورصة المصرية من اضطرابات في أعقاب الأزمة الروسية الأوكرانية، شأنها في ذلك شأن سائر الأسواق المالية العالمية، وهذه الظاهرة تجد تفسيرها في اضطراب الأسواق المالية العالمية في رغبة المستثمر في تدبير السيولة جراء تخارجه من السوق المصري لتدعيم مركزه المالي في الأسواق الخارجية، فضلًا عن رغبته في الاستفادة من الارتفاعات غير المسبوقة في أسعار الفائدة والتي أعلنتها كل من الاحتياطي الفيدرالي (الأمريكي) والبنوك المركزية الأوروبية، حسبما تفيد وثيقة خطة التنمية.

و كان من بين تداعياتها قرارات البنك المركزي الصادرة مؤخرا في ٢١ مارس ٢٠٢٢ وما تضمنته من رفع أسعار الفائدة وطرح شهادات بفائدة مرتفعة (١٨٪ لمدة عام) ورفع سعر مؤشرات البورصة.

تنشيط سوق الأوراق المالية

وفي هذا الصدد، تتبني الحكومة خطة متكاملة لتنشيط سوق الأوراق المالية خلال خطة عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣، وفي مقدمتها تحفيز الشركات الكبيرة والمتوسطة لطرح أسهمها في البورصة المصرية وتشجيع الاكتتاب العام، تفعيل برنامج الأطروحات لشركات قطاع الأعمال العام، بالبدء في طرح بعض الشركات ذات العائد المرتفع لتحفيز الاكتتاب العام.

يأتي ذلك إلي جانب العمل علي تأكيد سلامة أسواق المال المصرية، ودعوة الشركات الكبيرة والمتوسطة لطرح أسهمها في البورصة المصرية، وتشجيع الاكتتاب بها، وكذلك تفعيل برنامج الأطروحات لشركات قطاع الأعمال العام بالبدء في طرح بعض الشركات ذات العائد المرتفع لتحفيز الاكتتاب العام، و دعوة المستثمرين العرب لزيادة معاملاتهم المالية من خلال نشاط البورصة المصرية بالتوسع في الاستثمار في أسهم الشركات المقيدة بها، على غرار الإمارات العربية المتحدة التي اكتتبت في أسهم البنك التجاري الدولي وشركة فورس للاتصالات.

كما تتضمن خطة الحكومة، بحسب خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لتنشيط سوق الأوراق المالية، تفعيل دور الصندوق السيادي في تنشيط الاستثمارات العربية في مصر والدخول في مشاركات مع الشركات الوطنية والتعريف بفرص الاستثمار المتاحة في مختلف المجالات لجذب مزيد من الاستثمارات العربية، بالاضافة إلي النظر في منح إعفاء ضريبي لصناديق الاستثمار في أدوات الدين العام والأسهم المقيدة بالبورصة وشركات رأسمال المخاطر.

البورصة و القطاع المصرفي

كان الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، التقي ، الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية؛ لمتابعة آخر التطورات في ملفات عمل الهيئة.

وفي مستهل اللقاء، أكد رئيس الوزراء أن القطاع المالي غير المصرفي وما يتضمنه من أنشطة وحلول تمويلية متنوعة يلعب دورا محوريا في دعم نمو الاقتصاد المصري، عبر مساعدة الكيانات الاقتصادية العاملة في الأنشطة الإنتاجية المختلفة على تمويل توسعاتها وتطوير حجم أعمالها بما يضيف إلى قدرات الدولة الإنتاجية، ويدعم تحقيق مستهدفات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

رئيس الوزراء لرئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية : القطاع المالي غير المصرفي يلعب دورا محوريا في دعم نمو الاقتصاد المصري

وقال الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، إن الهيئة تتبنى استراتيجية عمل شاملة تراعي تطوير وتنمية كافة الأنشطة المكونة للقطاع المالي غير المصرفي، وفق أفضل الممارسات التي تراعي قواعد السوق، بما يضمن استقرار الأسواق وسلامة التعاملات جنباً إلى جنب مع توفير حماية لكافة المستثمرين المتعاملين.

وأضاف "فريد": منذ تكليفي برئاسة الهيئة تم اتخاذ عدة قرارات تستهدف تطوير وتنمية الأسواق، منها السماح للبورصة المصرية بالتوسع في استخدام آلية التنفيذ العكسي وذلك لضمان تحقيق التدرج في تصويب مخالفات التداول حفاظاً على استقرار السوق، وحماية للمستثمرين حسني النية.

وتابع أنه استجابة لمطالب مسؤولي بنوك الاستثمار وشركات إدارة الأصول بتنشيط التعامل على السندات بالشراكة مع أطراف السوق اعتمدت هيئة الرقابة المالية القواعد التنفيذية لتسوية العمليات المنفذة على "سندات الشركات" المقيدة بالبورصة المصرية في ذات جلسة التداول، موضحاً أن القواعد الجديدة تستهدف إلغاء تكلفة التمويل المرحلي للفترة ما بين التداول والتسوية، ومن ثم تخفيض تكلفة التداول على السندات، وذلك لتنشيط السوق الثانوي لسندات الشركات وتقديم الحافز على التعامل على السندات المقيدة بالبورصة المصرية.

وأضاف: وافقت الهيئة العامة للرقابة المالية، على إصدار سندات توريق اسمية في مقابل حقوق مالية ومستحقات آجلة الدفع تخص " محفظة تمويل استهلاكي " بمبلغ ٥٣٢,٦ مليون جنيه، مؤكداً أن تنشيط سوق رأس المال لا يركز فقط على الأسهم بل يتضمن أدوات الدين المتمثلة في سندات الشركات، وسندات التوريق للحقوق المالية الآجلة، والمستقبلية، بالإضافة إلى الصكوك، نظرًا لدورها الأساسي في تعميق سوق رأس الأوراق المالية المصري وخلق قيمة مضافة للاقتصاد القومي.

وأشار "فريد" إلى أن الهيئة وافقت على إعادة التعامل على أسهم ٣ شركات مقيدة في جداول البورصة (كان قد تم إيقاف التعامل عليه لحين استيفاء المتطلبات)، وذلك بعد استيفاء كافة متطلبات الهيئة العامة للرقابة المالية بما يكفل حقوق المستثمرين في الدخول والخروج من السوق، ومنها شركة الحديد والصلب المصرية، وذلك تمهيداً لاتخاذ قرارات من مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بإدخال تعديلات على قواعد قيد وشطب الأوراق المالية تسمح بشطب الشركات تحت التصفية.

ارتفاع يوليو

وشهد شهر يوليو الماضي ارتفاع المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية، بنسبة ٢,٦٢٪ ليصل إلى مستوى ٩٤٦٧,٠٨ نقطة، وربح رأس المال السوقي ١١,٥ مليار جنيه (٦٠٨,١ مليون دولار) ليسجل ٦٣٣,٤ مليار جنيه (٣٣,٥ مليار دولار)، وهذه هي المرة الثانية التي يسجل فيها المؤشر صعود شهري خلال عام ٢٠٢٢، وهو ما أرجعه خبراء إلى تنفيذ صفقات استحواذ خلال الشهر الماضي، واتجاه الحكومة لزيادة استثمارات المؤسسات والصناديق الحكومية بسوق المال.

وصعدت كل مؤشرات البورصة المصرية، خلال جلسات شهر يوليو، حيث زاد مؤشر "إيجي إكس ٧٠ متساوي الأوزان" بنسبة ٨,٥٥٪ مغلقاً عند مستوى ١٨٦٨,٣٠ نقطة، وزاد مؤشر "إيجي إكس ١٠٠ متساوي الأوزان" بنسبة ٧,٣٥٪ ليصل إلى مستوى ٢٧٣٤,٨٥ نقطة.

خبيرة أسواق المال حنان رمسيس أوضحت أن البورصة المصرية ارتفعت للمرة الثانية هذا العام نتيجة لعدة حوافز أعلنت عنها الحكومة أبرزها اتجاه الهيئة العامة للرقابة المالية للسماح لصناديق الاستثمار بزيادة استثماراتها في سوق المال، مضيفا في هذا الصدد أن هذا القرار رغم تأخيره إلا أنه يسهم في تنشيط التداولات بالبورصة، ويحقق في الوقت نفسه عائدا مجزيا للصناديق في ظل تدني أسعار الأسهم.

وتستهدف الهيئة العامة للرقابة المالية زيادة حجم إجمالي استثمارات المؤسسات المالية بالبورصة المصرية، وذلك من خلال تعديل السياسات الاستثمارية لشركات التأمين وصناديق التأمين الخاصة لحثها على الاستثمار في الأدوات المالية غير المصرفية.

واعتبرت حنان رمسيس، أن تدني أسعار الأسهم بالبورصة ساهم في جذب صناديق الاستثمار العربية لتكوين مراكز شرائية في العديد من الأسهم التي تنخفض قيمتها السوقية وتمتلك أصولاً ضخمة، مثل شركة الدار العقارية التي استحوذت على شركة السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار- سوديك، وتقدمت بعرض لشراء شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير، كما تقدمت شركة شيميرا بعرض استحواذ على شركة بلتون.

واستحوذت شركة الدار العقارية الإماراتية وشركة ADQ القابضة، على نسبة ٨٥,٥٪ من شركة سوديك في ديسمبر الماضي، وتقدمت مطلع الشهر الماضي، بعرض غير ملزم للاستحواذ النقدي على ١٠٠٪ من أسهم رأس مال شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير، بسعر شراء استرشادي يتراوح ما بين ٣,٢٠ جنيه إلى ٣,٤٠ جنيه للسهم.

ولفتت حنان رمسيس إلي أن زيادة السيولة بالبورصة المصرية العامل الرئيسي وراء ارتفاع البورصة خلال الشهر الماضي، مما أدى إلى تحقيق بعض الأسهم مستويات صعود تراوحت بين ١٠-٥٠٪، وهو ما يتطلب ضرورة استكمال تنشيط التداولات بالبورصة، وتيسير تنفيذ صفقات الاستحواذ، والتي تعطي زخمًا للبورصة، مستشهدة في هذا الصدد بصفقة استحواذ شركة أغذية الإماراتية على حصة من شركة أبو عوف.

وسبق أن أعلنت مجموعة أغذية الإماراتية، يوم ١٤ يوليو الماضي، موافقة مجلس الإدارة على مقترح شراء حصة تبلغ ٦٠٪ من شركة أبو عوف المصرية مقابل ٢,٩٢ مليار جنيه (١٥٤,٤ مليون دولار).

وأشارت حنان رمسيس، إلى أن أبرز القطاعات التي حققت أداء إيجابيا خلال الشهر الماضي، تضمنت : العقارات، والأغذية والمشروبات، والخدمات المالية غير المصرفية. وتوقعت أن يشهد قطاع الأدوية والرعاية الصحية نموًا خلال الفترة المقبلة، عقب إعلان الدولة عن خطتها للتخارج نهائيًا من هذا القطاع، وإتاحته للقطاع الخاص، وفقًا لما حددته وثيقة سياسة ملكية الدولة، والتي تضمنت أنشطة تتخارج منها الحكومة لصالح القطاع الخاص أبرزها الاتصالات والخدمات السياحية والصحية.

وبحسب التقرير الشهري للبورصة، صعد ١٤ قطاعًا خلال الشهر الماضي، تصدرها المقاولات والإنشاءات الهندسية بنسبة ١٠,٣٪، والخدمات المالية غير المصرفية بنسبة ٧,١٪، ولم يتراجع سوى قطاعي الاتصالات، والرعاية الصحية والأدوية بنسبة ٢,٧٪، ٢,٣٪، على التوالي.

عوامل متعددة

محمد كمال عضو مجلس إدارة شعبة الأوراق المالية بالاتحاد العام للغرف التجارية، يري أن صعود البورصة المصرية خلال آخر ١٠ أيام من الشهر الماضي، جاء نتيجة عدة عوامل أهمها أولا ارتفاع معدل الشراء المؤسسي بسوق المال، وذلك عقب اللقاءات المثمرة التي عقدت بين رئيس مجلس الوزراء مع رئيس البورصة ومسؤولي ومديري صناديق الاستثمار الحكومية لزيادة استثماراتها في سوق المال، مما ساهم في زيادة السيولة وتحسين نفسية المستثمرين المحليين، ثانيًا وصول الأسهم لمستويات دعم قوية ارتد منها للأعلى.

وأضاف أن عروض صفقات الاستحواذ الخليجية على الشركات المصرية، ساهم في تشجيع المستثمرين للدخول للشراء، مدللاً على حديثه حول ارتفاع مستويات التداول خلال تقدم الشركات الخليجية بعروض الاستحواذ، بزيادة سعر سهم شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير عقب تقدم شركة الدار العقارية بعرض الاستحواذ.

وائل خطاب

البورصة تربح نحو ١٧,٨ مليار جنيه خلال جلسات الأسبوع الماضي.. وخبراء: القرارات الأخيرة انعكست بالإيجاب

ارتفع المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية "إيجي إكس ٣٠" بنسبة ١,٠٥٪ ليغلق عند مستوى ١٠٠٩٤,١٦ نقطة، خلال جلسات الأسبوع الماضي، وصعد مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة "إيجي إكس ٧٠ متساوى الأوزان"، بنسبة ٤,٨٩٪ ليغلق عند مستوى ٢١٥٩,٢٥ نقطة، وسجل مؤشر "إيجي إكس ١٠٠ متساوى الأوزان" صعودًا بنحو ٣,٧١٪ ليغلق عند مستوى ٣٠٩٣,٨٩ نقطة، وسجل مؤشر "إيجي إكس ٣٠ محدد الأوزان" صعودًا بنحو ١,١٤٪ ليغلق عند مستوى ١٢٤٧٤,٧٠ نقطة، وقفز مؤشر تميز بنسبة ٤,٥٢٪ ليغلق عند مستوى ٣٧٢٢,٣٨ نقطة.

رأس المال السوقي

وربح رأس المال السوقي للبورصة المصرية، نحو ١٧,٨ مليار جنيه خلال جلسات الأسبوع الماضي، ليغلق عند مستوى ٦٨١,٧ مليار جنيه، بنسبة نمو ١,٨٪، وصعد رأس المال السوقي للمؤشر الرئيسي من ٤٣٢,٦ مليار جنيه إلى ٤٣٧,٤ مليار جنيه، بنسبة نمو ١,١٪، وقفز رأس المال لمؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة من ١١٩,٥ مليار جنيه إلى ١٢٥,٥ مليار جنيه بنسبة نمو ٥,١٪.

كما ارتفع رأس المال لمؤشر الأوسع نطاقًا من ٥٥٢ مليار جنيه إلى ٥٦٣ مليار جنيه بنسبة نمو ٢٪، وصعد رأس المال السوقي لبورصة النيل من ١,٩ مليار جنيه إلى ٢,١ مليار جنيه بنسبة نمو ٩,٤٪.

وبالنسبة للتداول تراجع إجمالي قيمة التداول بالبورصة المصرية إلى ٢١,٩ مليار جنيه خلال الأسبوع الماضي، في حين بلغت كمية التداول نحو ٥,١٠٧ مليار ورقة منفذة على ٣١٥ ألف عملية، وذلك مقارنة بإجمالي قيمة تداول قدرها ٣٦,٢ مليار جنيه، وكمية التداول بلغت ٤,٨٨١ مليار ورقة منفذة على ٢٩٢ ألف عملية خلال الأسبوع قبل الماضي.

أما مؤشر تميز، بلغ إجمالي قيمة التداول به نحو ٣١,٨ مليون جنيه، وبلغت كمية التداول ٨٠,٦ مليون ورقة منفذة على ٢٥٠٢ عملية خلال الأسبوع الماضي، واستحوذت الأسهم على ٣٦,٠١٪ من إجمالي قيمة التداول داخل المقصورة، فى حين مثلت قيمة التداول للسندات نحو ٦٣,٩٩٪، وفقًا للتقرير الأسبوعي للبورصة المصرية.

ووزعت إجماليات التداول للشركات المدرجة فى مؤشرات البورصة بين ٣,٢ مليار جنيه بالمؤشر الرئيسى للبورصة بحجم تداول ٦٦٦,٨ مليون ورقة مالية منفذة، وعدد عمليات ٨٦,٩ ألف عملية، وبلغت قيمة التداول بـ"إيجى إكس ٧٠" نحو ٣,٢ مليار جنيه، بحجم تداول ٣,١ مليار ورقة مالية منفذة من خلال ١٥٣,٣ ألف عملية، وبلغت قيمة التداول بـ"إيجى إكس ١٠٠" نحو ٦,٤ مليار جنيه بحجم تداول ٣,٧ مليار ورقة مالية منفذة من خلال ٢٤٠,٢ ألف عملية.

إجمالي التعاملات

وسجلت تعاملات المصريين نسبة ٨٥,٥٪ من إجمالي التعاملات على الأسهم المقيدة بالبورصة المصرية، خلال جلسات الأسبوع الماضي، واستحوذ الأجانب على نسبة ٩,٦٪، والعرب على ٤,٦٪، وذلك بعد استبعاد الصفقات، وفقًا لما جاء فى التقرير الأسبوعي للبورصة المصرية، وسجل الأجانب صافي بيع بالبورصة المصرية بقيمة ٧٩٦,٣ مليون جنيه، وسجل العرب صافي بيع بقيمة ٢٠,٨ مليون جنيه، وذلك بعد استبعاد الصفقات.

ومثلت تعاملات المصريين ٧٣,٩٪ من قيمة التداول للأسهم المقيدة منذ أول العام بعد استبعاد الصفقات، بينما سجل الأجانب ١٧,٧٪، وسجل العرب ٨,٣٪، وسجل الأجانب صافي بيع بالبورصة المصرية منذ بداية العام بقيمة ١٤,٧ مليار جنيه، فيما استمر العرب بتسجيل صافي شراء بنحو ١,٧ مليار جنيه، وذلك على الأسهم المقيدة بعد استبعاد الصفقات منذ بداية العام.

صعود ١٤ قطاعا

وارتفع ١٤ قطاعًا بالبورصة المصرية، خلال تعاملات الأسبوع الماضي، على رأسها الورق ومواد التعبئة والتغليف بنسبة ١١,٤٪، أعقبه قطاع التجارة والموزعون بنسبة ٦,٥٪، يليه قطاع مواد البناء بنسبة ٤,٦٪، ثم قطاع السياحة والترفيه بنسبة ٤,٤٪، ثم قطاع المقاولات والإنشاءات الهندسية بنسبة ٣,٤٪، وصعد قطاع العقارات بنسبة ٢,٨٪، وقفز قطاعي خدمات النقل والشحن، والخدمات المالية غير المصرفية بنسبة ٢,٤٪.

كما ارتفع قطاعي الموارد الأساسية، والأغذية والمشروبات والتبغ بنسبة ٢,٣٪، ٢,٢٪، على التوالي، وزادت قطاعات البنوك، والاتصالات والإعلام وتكنولوجيا المعلومات، والخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات بنسبة ١,٥٪، ١,٣٪، ١,٢٪، على التوالي، وأخيرًا قطاع الرعاية الصحية والأدوية بنسبة ٠,٩٪، فيما تراجع قطاعي المنسوجات والسلع المعمرة، والخدمات التعليمية بنسبة ٤,٠٪، ١,٠٪، على التوالي، بينما استقر قطاع الطاقة والخدمات المساندة.

التداول بـ٣ علامات عشرية

وأعلنت البورصة المصرية، عن قائمة الأوراق المالية المسموح بالتداول عليها بثلاث علامات عشرية خلال الأسبوع الجاري بناء على أسعار إغلاق يوم الخميس الماضي، وضمت ٨٠ شركة، وذلك بعد استبعاد شركتي اودن للاستثمار والتنمية، أم بي للهندسة، عقب ارتفاع سعر السهمين بقيمة ٢,٢٦٦ جنيه، ٢,٠٤١ جنيه، على التوالي.

خبراء: القرارات الأخيرة انعكست بالإيجاب

شهدت البورصة المصرية نشاطًا في حركة التداولات بعد قرار تعيين حسن عبدالله قائمًا بأعمال محافظ البنك المركزي المصري.

كان الرئيس عبدالفتاح السيسي، التقى حسن عبدالله، القائم بأعمال محافظ البنك المركزي، وأكد خلال اللقاء على ضرورة تطوير السياسات النقدية لتتواكب مع المتغيرات الاقتصادية العالمية، والعمل على توفير مصادر متنوعة للموارد من العملات الأجنبية، كما شدد خلال اللقاء على ضرورة توفير المناخ المناسب للاستثمار.

من جانبها قالت حنان رمسيس، الخبيرة الاقتصادية، إن البورصة شهدت مكاسب قوية، لافتة إلى أن أداء جلسات البورصة المصرية خلال الأيام المقبلة سيعتمد أكثر على القرارات الداخلية لسوق المال، وسيكون لقرارات البنك المركزي تأثير أيضًا على البورصة خلال الفترة المقبلة.

ويرى حسام عيد خبير أسواق المال، أن قرار تكليف حسن عبدالله قائما بأعمال محافظ البنك المركزي المصري، انعكس إيجابيًا على أداء مؤشرات البورصة المصرية بجلستي الأربعاء والخميس، كما استعادة المؤشرات الرئيسية للبورصة المصرية مستويات المقاومة الرئيسية لها.

العجمي ..

الرقابة المالية تعتمد إصدار سندات توريق بـ٥٠٠ مليون جنيه لمحفظة تمويل استهلاكي

وافقت الهيئة العامة للرقابة المالية على إصدار شركة أي اف جي هيرميس للتوريق سندات توريق اسمية في مقابل حقوق مالية ومستحقات آجلة الدفع تخص "محفظة تمويل استهلاكي" بمبلغ ٥٣٢,٦ مليون جنيه مصري، تمثل الإصدار الثاني من البرنامج الثاني لشركة أي اف جي هيرميس للتوريق البالغ قيمته ٢ مليار جنيه والمخصص لمحافظ التمويل الاستهلاكي المحالة من شركة فاليو للتمويل الاستهلاكي.

وقال محمد فريد رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية في بيان له إن الرقيب دائما ما يسعى إلى تنشيط وتطوير سوق رأس المال وما يتضمنه من أدوات الدين المتمثلة في سندات الشركات، وسندات التوريق للحقوق المالية الآجلة، والمستقبلية، بالإضافة إلى الصكوك، نظرا لدورها الحيوي في تعميق سوق رأس المال المصري وخلق قيمة مضافة للاقتصاد القومي.

وتابع، أنه مع إتمام الموافقة على إصدار سندات شركة أي اف جي هيرميس للتوريق سيبلغ إجمالي إصدارات السندات والصكوك الحاصلة على موافقة الهيئة منذ بداية العام الجاري ما قيمته حوالي ١٤,٤ مليار جنيه، مما يستدعى الاستمرار في تحسين إجراءات طرح وإدراج الصكوك وأدوات الدين داخل منظومة التداول لدورها البارز في تمويل الشركات والهيئات والأشخاص الاعتبارية العامة.

يذكر أن الهيئة العامة للرقابة المالية وافقت في بداية شهر أغسطس من العام الحالي على قيام شركة التعمير للتوريق بإحالة محفظة هيئة المجتمعات العمرانية والصادر مقابلها الإصدار السابع للشركة بقيمة تبلغ ٢٠ مليار جنيه.

وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة التابعة لوزارة الإسكان والمرافق، هي صاحبة أكبر إصدار سندات توريق في السوق المحلية بقيمة ١٠ مليارات جنيه والذي أغلق في العام ٢٠٢٠، وهو أكبر إصدار في تاريخ أسواق المال المصرية ، وتم استخدام عائدات الإصدار لتمويل أعمال تطوير المناطق العمرانية الجديدة ومدن الجيل الرابع ومنها العاصمة الإدارية الجديدة ومدينة العلمين الجديدة.

وبحسب خبراء ، فإن من شأن الصفقة أن ترفع حجم إصدارات سندات التوريق في مصر في العام ٢٠٢٢ إلى ما يقرب من ٣٧ مليار جنيه.

وبلغت القيمة الإجمالية لسندات التوريق المباعة حتى الآن هذا العام نحو ١٦,٦ مليار جنيه، وهي تتجاوز الـ ١٥,٨ مليار جنيه التي طرحت في السوق العام الماضي.

ومن المقرر أن يلعب البنك التجاري الدولي دور المستشار المالي للإصدار، بينما يقوم مكتب "الدريني وشركاه" للمحاماة والاستشارات القانونية بدور المستشار القانوني، ويعمل مكتب "حازم حسن كيه بي إم جي" دور مدقق الحسابات.

والتوريق هو عملية مالية يتم فيها إصدار صكوك تحمل قيمة أصول تدر عائد وتباع بعد ذلك إلى المستثمرين أو هو تحويل أقساط القروض طويلة الأجل إلى سندات وبيعها في سوق الأوراق المالية بهدف الحصول على قيمتها فور اصدارها مما يتيح للشركات المصدرة توفير سيولة تمكنها من التوسع في تقديم مزيد من القروض دون انتظار مواعيد سداد الأقساط، ودون تحميل ميزانيتها مصروفات تمويلية مثل الاقتراض البنكى.

وبلغ عدد إصدارات سندات التوريق فى مصر ٦ إصدارات بقيمة إصدارات ٤,٥ مليار جنيه خلال الفترة من يناير إلى مايو عام ٢٠٢٢ مقابل ٥ إصدارات بقيمة ٣,٩٦ مليار جنيه.

عامر جروب تستطلع رأي الرقابة المالية بشأن مشروع التقسيم إلى شركتين

قررت مجموعة عامر القابضة -عامر جروب-، استطلاع رأى الهيئة العامة للرقابة المالية بشأن مشروع التقسيم المقترح لعامر القابضة لتصبح شركتين.

وأوضحت الشركة في بيان لها، أن مشروع التقسيم تضمن شركتين هما شركة مجموعة عامر القابضة -عامر جروب- (شركة قاسمة) وشركة منقسمة سيتم اختيار اسمها والعرض على العمومية غير العادية بعد موافقة الرقابة المالية.

وبحسب البيان، سيتم إجراء التقسيم بصورة أفقية عن طريق تقسيم أصول والتزامات وحقوق الملكية لشركة عامر جروب إلى شركتين بالقيمة الدفترية في التاريخ الفعلي للتقسيم مع مراعاة أنه لن يتم إجراء أي إعادة تقييم لأي بند من بنود القوائم المالية المتخذة أساسًا لعملية التقسيم.

وسيتم تنفيذ التقسيم بإصدار أسهم الشركة القاسمة بنفس عدد الأسهم قبل التقسيم مع تعديل القيمة الأسمية للسهم وذلك في ضوء ما يخصها من إجمالي حقوق الملكية للشركة، وإصدار أسهم الشركة المنقسمة بنفس عدد أسهم الشركة القاسمة وبقيمة اسمية تعبر عن الفرق بين القيمة الاسمية لسهم الشركة القاسمة قبل التقسيم والقيمة الاسمية بعد التقسيم.

أرباح هيرمس القابضة ترتفع لـ ٩٠٧ ملايين جنيه خلال النصف الأول من ٢٠٢٢

كشفت القوائم المالية المجمعة لشركة المجموعة المالية هيرمس القابضة، خلال النصف الأول من العام الجاري، ارتفاع أرباح الشركة بنسبة ٢٠ بالمائة على أساس سنوي.

وأوضحت الشركة في بيان للبورصة، أنها حققت أرباحاً بلغت ٩٠٦,٨ مليون جنيه خلال الفترة من يناير حتى نهاية يونيو الماضي، مقابل أرباح بلغت ٧٥٤,٩٥ مليون جنيه في الفترة المقارنة من ٢٠٢١، مع الأخذ في الأعتبار حقوق الأقلية.

وبلغ نصيب حقوق مكلية الشركة الأم من الأرباح خلال الستة أشهر نحو ٦٨٩,٠٩ مليون جنيه بنهاية يونيو، مقابل ٦٩٨,٠٥ مليون جنيه خلال الفترة المقارنة من العام الماضي.

فيما بلغ نصيب الحقوق غير المسيطرة من الأرباح خلال الفترة نحو ٢١٧,٧ مليون جنيه، مقابل ٥٦,٩ مليون جنيه خلال نفس الفترة من ٢٠٢١.

وارتفعت إيرادات الشركة خلال الستة أشهر الأولى من العام الجاري إلى ٣,٩٨ مليار جنيه، مقابل إيرادات بلغت ٢,٨٤ مليار جنيه في الفترة المقارنة من العام الماضي.

وعلى مستوى القوائم غير المجمعة، قفزت أرباح الشركة خلال النصف الأول من العام الجاري إلى ٢,٨٥ مليار جنيه، مقابل ٣٠٧,٣٢ مليون جنيه أرباح خلال نفس الفترة من ٢٠٢١.

يشار إلى أن المجموعة المالية هيرمس القابضة، حققت صافي ربح بلغ ٤٤٨,١ مليون جنيه خلال الفترة من يناير حتى نهاية مارس ٢٠٢٢، مقابل أرباح بلغت ٣١٢,١٣ مليون جنيه خلال الفترة نفسها من ٢٠٢١.

القلعة تعلن موعد إعلان نتائج أعمال النصف الأول من ٢٠٢٢

قالت شركة القلعة للاستشارات المالية، إنها تتوقع الإفصاح عن قوائمها المالية للنصف الأول من العام الجاري خلال شهر سبتمبر المقبل.

جاء ذلك في بيان للشركة إلى البورصة، ردًا على استفسارات تأخر الشركة الإعلان عن القوائم المالية، والتي أرجعتها إلى عدم الإنتهاء من إعدادها ومراجعتها.

يشار إلى أن القلعة للاستشارات المالية، حققت خسائر بقيمة ٥,٧ مليار جنيه خلال ٢٠٢١، مقابل خسائر بلغت ٩,٥٧ مليار جنيه في ٢٠٢٠، مع الأخذ في الاعتبار حقوق الأقلية.

وبلغت خسائر مساهمي الشركة الأم نحو ٢,٢٧ مليار جنيه خلال العام الماضي، مقابل خسائر بلغت ٢,٥٥ مليار جنيه في ٢٠٢٠.

بينما سجلت خسائر الحصص غير المسيطرة ٣,٤٣ مليار جنيه في ٢٠٢١، مقابل خسائر بقيمة ٧,٠٢ مليار جنيه في ٢٠٢٠.

وارتفعت إيرادات الشركة إلى ٤٥,٨ مليار جنيه خلال ٢٠٢١، مقابل إيرادات بلغت ٣٥,٩٧ مليار جنيه خلال ٢٠٢٠.

وعلى صعيد الشركة غير المجمعة، تراجعت خسائر الشركة المستقلة خلال العام الماضي إلى ٥٠٩,٤٦ مليون جنيه، مقابل خسائر ٥١٠,٢٩ مليون جنيه خلال ٢٠٢٠.

داليا احمد

إعادة التداول على سهم الحديد والصلب المصرية

قررت الهيئة العامة للرقابة المالية، إعادة التداول على سهم شركة الحديد والصلب المصرية.

وقالت الرقابة المالية، في بيان لها، أن إعادة التداول لحين قيام الهيئة في النظر بتعديل أحكام قواعد قيد وشطب الأوراق المالية لتنظيم عملية شطب قيد أسهم الشركات تحت التصفية وذلك بمجرد الانتهاء من تشكيل مجلس إدارتها.

وشددت الرقابة على ضرورة قيام المستثمرين بتوخي الحيطة والحذر عند اتخاذ قرارتهم الاستثمارية في ضوء ما تم الافصاح عنه من معلومات بشأن الشركة والسير في إجراءات تصفيتها.

وأوضحت أن إجراءات التصفية لا زالت مستمرة ومتوقفة على حصر كافة موجودات الشركة وتقييم أصولها وإعداد كراسات الشروط اللازمة لطرحها للبيع.

وكانت الجمعية العامة العادية لشركة الحديد والصلب المصرية، قررت قبول استقالة المحاسب مصطفى حسن محمود مصفى شركة الحديد والصلب المصرية اعتبارًا من ١٥ يونيو الماضي وإخلاء طرفه، وتعيين هشام نظمي سليمان مصفيًا للشركة اعتبارًا من ١٥ يونيو ٢٠٢٢.

ووجهت العمومية المصفى بتقديم حساب مؤقت بحد أقصى كل ستة أشهر إلى الجمعية العامة للشركة تحت التصفية عن سير الأعمال وما قد يعترضها من عقبات على أن يتم الالتزام من كافة أعمال التصفية خلال عامين على الأكثر من تاريخ صدور قرار تعيينه.

القاهرة للزيوت تحصل على قرض بقيمة 120 مليون جنيه

وافق مجلس إدارة شركة القاهرة للزيوت والصابون على العرض المقدم من شركة الزين كيميكالز لشراء المعدات والآلات المستعملة الخاصة بمصنع الشركة في غمرة بقيمة ٢٩,٢ مليون جنيه.

ويذكر أن الجمعية العمومية للشركة المنعقدة ١٨ أبريل ٢٠٢٢ كانت قد وافقت على تفويض مجلس إدارة الشركة في تنفيذ عملية البيع.

كما وافق المجلس على إيقاف نشاط إنتاج وبيع الصابون والمنظفات بكافة أنواعها،

كما كشف تقرير مجلس إدارة الشركة الأسباب الخاصة بعدم تحسن نتائج الأعمال خلال الستة أشهر الماضية وذلك بسبب أن متحصلات زيادة رأسمالها البالغة ١٩٥ مليون جنيه لم تدخل إلى الشركة إلا في بداية شهر يوليو وهو ما يشير إلى أن التحسن في نتائج الأعمال سيبدأ خلال الفترة المقبلة حيث تم استغلال متحصلات زيادة رأس المال في شراء خامات ومستلزمات إنتاج بقيمة ٥٠ مليون جنيه.

القابضة للتشييد تستحوذ على 8.3٪ من رأسمال زهراء المعادي للاستثمار

قالت شركة نعيم للوساطة في الأوراق المالية، إن شركة القابضة للتشييد والتعمير، استحوذت على ٨,٣٣٪ من رأسمال شركة زهراء المعادي للاستثمار والتعمير.

وأوضحت الشركة في بيان للبورصة، أن القابضة للتشييد اشترت ٢٢ مليون سهم من أسهم زهراء المعادي للاستثمار، بقيمة ١٩٩,١ مليون جنيه، بمتوسط سعر ٩,٠٥ جنيه للسهم.

وأشارت إلى أن نسبة حصص المجموعات المرتبطة بالمساهم هي النصر للإسكان والتعمير بنسبة ١٠,٠٨٪.

يشار أن زهراء المعادي للاستثمار والتعمير، سجلت صافي ربح بلغ ١٠٩,٧٢ مليون جنيه منذ بداية يناير حتى نهاية يونيو الماضي، مقابل ٩٠,٠٨ مليون جنيه أرباح خلال نفس الفترة من العام الماضي.

الرقابة المالية تقر نشر عرض Expedition investments للاستحواذ على "دومتي"

وافقت الهيئة العامة للرقابة المالية، علي نشر إعلان عرض شراء إجباري مقدم من شركة Expedition investments لشراء حتى عدد ٩٦,١٨ مليون سهم بنسبة ٣٤٪ والمكملة لنسبة ٩٠٪ من اسهم شركة الصناعات الغذائية العربية (دومتى).

وأوضحت الرقابة المالية في بيان لها، أن العرض بسعر نقدي يبلغ ٥ جنيه للسهم الواحد.

وبحسب البيان، يلتزم مقدم العرض بشراء كامل الأسهم المعروضة للبيع كاستجابة لعرض الشراء علما بأنه إذا تجاوزت الأسهم المعروضة للبيع عدد الأسهم المطلوب شرائها سيقوم مقدم العرض بالشراء من جميع مالكي الأسهم الذي استجابو للعرض بنسبة مجموع ماتم عرضه إلى مجموع الأسهم المطلوب شرائها مع جبر الكسور لصالح صغار المساهمين البائعين.

أرباح موبكو للأسمدة تقفز 72٪ إلى 3.73 مليار جنيه

كشفت القوائم المالية المجمعة لشركة مصر لإنتاج الأسمدة - موبكو، عن النصف الأول من العام الجاري، ارتفاع أرباح الشركة بنسبة ٧١,٦ بالمائة، على أساس سنوي.

وأوضحت الشركة في بيان للبورصة، أنها سجلت صافي ربح بلغ ٣,٧٣ مليار جنيه منذ داية يناير حتى نهاية يونيو٢٠٢٢، مقابل ٢,١٧ مليار جنيه أرباحاً خلال نفس الفترة من العام الماضي، مع الأخذ في الاعتبار حقوق الأقلية.

وارتفعت مبيعات الشركة المجمعة خلال الستة أشهر الأولى من العام الجاري لتسجل ٨,٧١ مليار جنيه بنهاية يونيو، مقابل ٤,١٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من ٢٠٢١.

يشار أن مصر لإنتاج الأسمدة - موبكو، سجلت صافي ربح مستقل بلغ ٢,٨٥ مليار جنيه منذ بداية يناير حتى نهاية يونيو الماضي، مقابل ٦٥٥,٤٩ مليون جنيه أرباحاً خلال نفس الفترة من العام الماضي.

الحصاد

الرؤية الفائية أمام عينيك

بـ١٠ مليارات جنيه.. الحكومة توافق على مرحلة خامسة من مبادرة السداد الفوري لمستحقات المصدرين

وافق مجلس الوزراء، برئاسة مصطفى مدبولي، على ما عرضه الدكتور محمد معيط، وزير المالية، بشأن تنفيذ المرحلة الخامسة من مبادرة السداد الفوري لمستحقات المصدرين، وذلك بمقدار ١٠ مليارات جنيه.

وفي هذا الإطار، أوضح وزير المالية أن القرار يأتي تلبية لمطالب العديد من الشركات المصدّرة بطرح مرحلة جديدة من مبادرة السداد الفوريّ لمستحقات المصدرين عن العامين الأخيرين، وذلك استكمالاً لنجاح المبادرات السابقة المقدمة من وزارة المالية، وخاصة مبادرة السداد الفوري بمراحلها الأربع وأثرها الإيجابي الملموس في زيادة الصادرات المصرية، والمساهمة في إعطاء دفعة قوية للشركات خلال فترة أزمة جائحة كورونا، وفقاً لبيان صحفي.

وزير الصناعة الجديد يضع ٥ أولويات للعمل خلال الفترة المقبلة

كشف أحمد سمير وزير التجارة والصناعة عن عدد من الملفات التي تتصدر أولويات الوزارة خلال الفترة المقبلة، والتي يأتي على رأسها ملف تعميق التصنيع المحلى وزيادة نسب المكون المحلى في المنتجات النهائية، وتوفير الخامات ومستلزمات الإنتاج لدفع عجلة الإنتاج، وتشجيع استخدام التكنولوجيات الحديثة والعمل على توطين عدد من الصناعات خاصة في المنتجات التي يتم استيرادها من الخارج.

ولفت الوزير في أول تصريح صحفي له بعد توليه مهام منصبه، إلى أنه سيتم تقييم السياسة الصناعية الحالية وبحث ومراجعة التشريعات الاقتصادية والسعي إلى اتخاذ قرارات حاسمة بهدف الارتقاء بتنافسية القطاعات الصناعية وبصفة خاصة القطاعات التي تمتلك مصر فيها مزايا تنافسية للمساهمة في زيادة نسبة مساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي وكذا زيادة معدلات الصادرات وفتح المزيد من الأسواق أمام المنتج المصري لتحقيق مستهدفات الدولة المصرية للوصول بالصادرات المصرية إلى ١٠٠ مليار دولار سنويًا.

وأضاف الوزير أن المتغيرات الدولية التي يشهدها العالم حالياً من جراء أزمة جائحة كورونا والأزمة الروسية الأوكرانية وما ترتب عليهما من تداعيات اقتصادية أثرت على دول العالم أجمع ومن بينها مصر فرضت العديد من التحديات التي تتطلب العمل الدؤوب المتواصل بإرادة قوية لتعزيز منظومة الاقتصاد المصري وتحليه بالمرونة المطلوبة لمواجهة أي أزمات قد تطرأ مستقبلاً.

وأكد سمير أنه سيعمل على تنفيذ تكليفات الرئيس السيسي للوزراء الجدد والهادفة إلى ترسيخ مبدأ الكفاءة والأداء المتميز وبذل اقصى جهد لإعلاء مصلحة الوطن والوقوف على كافة أدوات وإمكانيات وزاراتهم والمؤسسات والهيئات التابعة لها وحسن إدارتها لتعظيم إنتاج تلك الإمكانيات وتطوير أسلوب عملها بهدف تحقيق أقصى استفادة عائد ممكن، مع الانتباه جيدا لكفاءة آليات التنفيذ كعامل حاسم في نجاح التخطيط ليصبح واقع ملموس، فضلاً عن تطوير برامج التدريب والتأهيل ورفع قدرات الموارد البشرية خاصة من الشباب مع التركيز على العناصر المتميزة، باعتبارها الكتلة الواعدة التي تمتاز بالكفاءة العملية والذهنية بجانب القدرة على إنتاج الأفكار للتعامل مع مختلف القضايا بشكل مبتكر وغير تقليدي، لافتاً في هذا الإطار إلى تعظيم الاستفادة من كافة الكوادر الفنية بالوزارة وإتاحة الفرصة أمام الجميع للمساهمة في تنفيذ رؤية وخطة عمل الوزارة خلال المرحلة المقبلة.

سيد الجارحي

التنمية الصناعية: تعديل بعض أحكام قانون التراخيص لمد مهلة تقنين أوضاع المشروعات

بحث اللواء مهندس محمد فاضل الزلاط، رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية، على رأس وفد فنى من قيادات الهيئة، خلال اجتماع موسع عقده مع أعضاء الغرف الصناعية بمقر اتحاد الصناعات المصرية، فرص الاستثمار الصناعى والتواصل مع المستثمرين وتذليل التحديات التى تواجههم وعرض أبرز التيسيرات التي تم إقرارها، وخطط التنمية الصناعية خلال الفترة القادمة.

وعقد الاجتماع بحضور المهندس محمود سرج، عضو مكتب هيئة الاتحاد والدكتور خالد عبد العظيم، المدير التنفيذي لاتحاد الصناعات المصرية والدكتورة ناهد يوسف مستشار رئيس الهيئة للتراخيص وعدد من رؤساء الغرف والشعب الصناعية والأعضاء بالاتحاد.

وأوضح رئيس الهيئة، أن توفير مناخ الاستثمار الصناعي وتقديم الخدمة على أكمل وجه للمستثمر هي محور عمل الهيئة، مثمنا دور اتحاد الصناعات المصرية في دعم خطط التنمية الصناعية للدولة بمساهماته الفاعلة، لافتا إلى حرصه على عقد لقاءات دورية مع أعضاء الاتحاد للوقوف على التحديات وآخر المستجدات ومعدلات الانجاز في القضايا المطروحة وتنفيذا لتوجيهات الوزارة بفتح قنوات اتصال دائمة مع مجتمع الأعمال.

واستعرض الزلاط جهود الهيئة لتبسيط الإجراءات فيما يتعلق بالتراخيص الصناعية وتعديل احكام قانون تيسير استخراج التراخيص الصناعية رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ ، حيث كشف انه تم تعديل اللائحة التنفيذية بمد فترة توفيق الأوضاع للمنشآت الصناعية القائمة والسابق حصولها علي رخص تشغيل من المحليات (الرخصة الكرتونية) قبل العمل بالقانون سالف الذكر بما يتيح لها التقدم بشكل فورى للحصول علي رخصة بنظام توفيق الأوضاع سواء للمشروعات قليلة المخاطر (بالاخطار) او مرتفعة المخاطر (بالمسبق) حيث تم فتح فترة توفيق الاوضاع لمدة عام.

«التموين»: إضافة ٥ سلع جديدة على البطاقات سبتمبر المقبل

أصدر وزير التموين والتجارة الداخلية الدكتور علي المصيلحي، قرارا بوضع ضوابط جديدة خلال عمليات صرف الدعم السلعي بداية من الشهر المقبل، تمهيدا لتطبيق الزيادة الاستثنائية على بطاقات الدعم لمدة ٦ أشهر بين ١٠٠ و٣٠٠ جنيه للبطاقة الواحدة، بحسب عدد الأسر في البطاقة المستحقة، بإجمالي ٩,١ مليون أسرة مستفيدة من تلك الزيادة.

وذكر القرار في مادته الأولى أن يتم صرف زجاجة زيت ٨٠٠ ملي لكل فرد وبحد أقصى ٤ زجاجات للبطاقة، ويتم الصرف لكل فرد ٢ كيلو سكر حسب احتياجه وبحد أقصى ٨ كيلو سكر للبطاقة، بجانب صرف كيلو أرز للبطاقة التي يقل عدد الأفراد بها عن ٤ أفراد ، و٢ كيلو أرز للبطاقة ٤ أفراد فأكثر.

ولفت القرار إلى صرف عبوة ٨٠٠ جرام مكرونه للبطاقة التي تقل عن ٤ أفراد ، وعبوتان للبطاقة ٤ أفراد فأكثر، إضافة إلى صرف باقي المستحق من الدعم للمواطن من أصناف قائمة السلع التموينية الأخرى المتاحة على النظام، كما وضع القرار حد أقصى لتجاوز إجمالي قيمة السلع المشتراه لرصيد الدعم ويتم دفعه نقدا خمسة جنيهات فقط، على أن يتم صرف الحصة الشهرية بحد أقصى على أربع دفعات طوال الشهر.

وأكدت المادة الثانية من القرار على قيام مديريات التموين والتجارة الداخلية بمتابعة صرف السلع التموينية لأصحاب البطاقات التموينية المحددة والمقررة، فيما تضمنت المادة الثالثة أن يتم العمل بهذا التوجيه اعتبارا من بداية سبتمبر المقبل ويلغي كل حكم يخاله.

تفاصيل خارطة الإجراءات الحكومية لزيادة المنتجات المصرية بالأسواق الدولية

معوقات كبيرة واجهت حركة المنتجات في الأسواق بسبب الحرب الروسية الأوكرانية وتضرر سلاسل الامداد والتوريد وحركة الخامات، إلا أن مؤشرات الصادرات المصرية للقطاعات الإنتاجية والصناعية في النصف الأول من ٢٠٢٢ كشفت الأداء الجيد للقطاعات المختلفة وعلى رأسها قطاعات الهندسية والكيماويات والكتب والمصنفات ومواد البناء والأدوية وغيرها من القطاعات القيادية، كما تتواصل الجهود الحكومية بالتعاون مع القطاع الخاص وذلك لاستمرار نهضة الصادرات الوطنية والتواجد بقوة في الأسواق الدولية، وخلق تواجد على نطاق أوسع للصادرات المصرية.

زيادة الصادرات الهندسية

أعلن المجلس التصديري للصناعات الهندسية، برئاسة المهندس شريف الصياد فتح باب الاشتراك في النسخة الرابعة من معرض (HATS) والذي يعتبر المعرض الأكبر والأهم في قطاع الصناعات الهندسية، وذلك بمشاركة قرابة ٨٠ مشتريا دوليا، وذلك لتوقيع عقود تصديرية من مصر في إطار خطة المجلس التصديري للنهوض بالصادرات ودعما لخطة الدولة لتحقيق استراتيجية الـ ١٠٠ مليار دولار.

وأضاف المجلس التصديري، أن المعرض يجرى تنظيمه في مصر خلال الفترة من ٢-٤ أكتوبر المقبل بهدف زيادة الصادرات المصرية من قطاع الأجهزة المنزلية وأدوات المائدة والمطبخ، والذي يستهدف عقد عشرات اللقاءات الثنائية مع المشترين الدوليين المقرر استقبالهم على هامش هاتس.

وأشار المجلس إلى أن معرض «هاتس» يعتبر أحد أهم الفاعليات التي ينظمها المجلس التصديري للصناعات الهندسية سنويا بهدف مساعدة المصدرين المصريين المتخصصين في قطاعات الأجهزة المنزلية وأدوات المطبخ المائدة والضيافة، لاختراق أسواق دولية جديدة والوصول إلى فرص تصديرية حقيقية وواعدة خلال الفترة المقبلة، ضمن خطة المجلس للنهوض بالصادرات واستمرار صحوة الصادرات التي يجري تحقيقها للعام الثاني رغم الأحداث العالمية.

وأكد المجلس التصديري أن معرض «هاتس» يعد الحدث الأكبر والأضخم الوحيد في مصر الذي يخدم هذه القطاعات المهمة بطريقة فعالة وملائمة لطبيعة هذه القطاعات من خلال استضافة بعثة من أكبر المشترين الدوليين بأهم الأسواق الواعدة، لحضور الحدث في القاهرة وعقد لقاءات ثنائية متخصصة مع الشركات المصرية المشاركة وزيارات ميدانية للمصانع.

صادرات الأجهزة المنزلية

أعلن المجلس التصديري للصناعات الهندسية، أعلن كذلك أن صادرات الشركات التي شاركت في HATS Egypt النسخة الأخيرة سجلت نمواً في عام ٢٠٢١ بالمقارنة بعام ٢٠٢٠ بنسبة زيادة ٥٨٪، وأشار التقرير الصادر عن المجلس إلى أن الصادرات حققت ٢٦٤ مليون دولار في ٢٠٢١ «قطاعات الأجهزة المنزلية وأدوات المائدة والمطبخ» بالمقارنة بـ ١٦٧,٢ مليون دولار في ٢٠٢٠، وهو ما يجعل بعثة HATS فرصة ملائمة لنمو الصادرات المصرية في قطاعات الأجهزة المنزلية وأدوات المائدة والمطبخ، وفقاً لبيان، وأشار المجلس إلى أن بعثة HATS تعد الحدث الأكبر في قطاع الصناعات الهندسية، خاصة في ظل مشاركة ٨٠ مشترياً دولياً، وهو ما يعد فرصة لتوقيع عقود تصديرية من مصر في إطار خطة النهوض بالصادرات ودعماً لخطة الدولة لتحقيق استراتيجية الـ ١٠٠ مليار دولار.

أسواق تستقبل مواد البناء

تعتزم ٣٠ شركة مصرية عاملة بقطاع مواد البناء المشاركة في معرض construct Kenya Big° ٢٠٢٢ خلال الفترة من ٩ إلى ١١ نوفمبر المقبل ، وذلك بتنظيم من المجلس التصديري لمواد البناء وشركة أكسبو كونسلتنت بالتنسيق مع الهيئة المصرية للمعارض والمؤتمرات.

وأوضح المجلس التصديري لمواد البناء، أن المشاركة المصرية في معرض Big° كينيا، تأتي في توقيت مهم خاصة بعد أن قررت كينيا مد الإعفاءات الجمركية لمنتجات مصر ودول الكوميسا وذلك لمدة عام اعتباراً من يونيو ٢٠٢٢ وحتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ وهو ما يعتبر دفعة قوية للمصدرين لتوجيه منتجاتهم وتوقع عقود تصديرية على هامش المعرض للاستفادة من الإعفاءات الجمركية.

إطلاق خطة للسوق الأفريقي تعتمد على تدريب المصدرين وتوفير برامج دعم الشحن

وارتفع حجم التبادل التجاري بين مصر وكينيا عام ٢٠٢١ بنسبة ٤,٧٪ ليسجل ما قيمته ٦٦٦ مليون دولار مقارنة بما قيمته ٦٣٥,٨ مليون دولار عام ٢٠٢٠، ليرتفع بذلك فائض الميزان لصالح مصر بنسبة ١,٦٪ ليسجل ٢٦٥,٤ مليون دولار مقارنة بما قيمته ٢٦١,٢ مليون دولار عام ٢٠٢٠، وفقا لبيانات التمثيل التجاري.

كما ارتفعت الصادرات المصرية بنسبة ٣,٣٪ لتسجل ٤٦٥,٧ مليون دولار مقارنة بما قيمته ٤٤٨,٥ مليون دولار عام ٢٠٢٠، مما يؤكد على أهمية السوق الكيني لمصر وكذلك ثقة المستورد والمستهلك الكيني في السلع المصرية، وفقا للواثق بالله.

وتتضمن أهم بنود الصادرات المصرية للسوق الكيني كلا من الكلينكر، والورق ومنتجاته، وسكر القصب، ومنتجات الحديد والصلب، والآلات والأجهزة الكهربائية، ولدائن البلاستيك، والصابون والمنظفات، والصناعات الغذائية من المكرونة والنشا، والأعلاف الحيوانية.

وتحتل الصادرات المصرية إلى كينيا المركز الأول لعدد ٢٨ بندا ضمن قائمة هيكل الدول المصدرة لكينيا عام ٢٠٢١، وبنسبة استحواذ بالسوق أكثر من ٧٠٪ مقارنة بمثيلتها من صادرات الدول الأخرى، وفق التمثيل التجاري.

طفرة في صادرات الملابس الجاهزة

أعلن المجلس التصديرى للملابس الجاهزة مشاركته فى الدورة الثانية لمعرض Sourcing at Magic لعام ٢٠٢٢ بمدينة لاس فيغاس بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من ٧ – ١٠ أغسطس وذلك بجناح مصرى يضم ٨ مصانع من قطاع الملابس الجاهزة:

وأشار المجلس إلى أن معرض Sourcing at Magic من أهم المعارض المتخصصة فى الملابس الجاهزة، ويجمع بين الكثير من العلامات التجارية الكبيرة وبين تجار التجزئة من مختلف دول العالم، مما يعد فرصة متميزة لعرض إمكانيات القطاع والترويج لمنتجات الملابس الجاهزة فى الخارج.

وأوضح المجلس أن المصانع المصرية التابعة لقطاع الملابس الجاهزة تشارك بالمعرض منذ أكثر من ١٠ سنوات حيث أنه من أكبر معارض الملابس الجاهزة بالولايات المتحدة الأمريكية التى تأتى على رأس قائمة الأسواق المستهدفة لأنه سوق استهلاكى ويمتلك قوة شرائية كبيرة حيث يمثل أكثر من ٦٠٪ من صادرات الملابس الجاهزة المصرية، حيث بلغت قيمة الصادرات إلى الولايات المتحدة عام ٢٠٢٢ حتى نهاية يونية ٧٤٦ مليون دولار

وأشار بيان المجلس إلى أن المصانع المصرية بمعرض Sourcing at Magic ستساهم فى رفع الوعى بالمنتجات الجديدة والخامات المستدامة Sustainable Material المطلوبة بالأسواق العالمية إلى جانب الاتجاهات والمتطلبات الحديثة وايضاً احدث التكنولوجيات والتغير فى الأسعار، وأكدت مارى لويس رئيس المجلس التصديرى للملابس الجاهزة، أن المعرض يعد فرصة للمصانع المصرية المشاركة لمقابلة أشهر العلامات التجارية البارزة إلى جانب التعرف على عملاء جدد وتوطيد العلاقات بالعملاء الحاليين

وأشارت مارى لويس إلى أن السوق الأمريكى مازال من أكثر الأسواق الهامة أمام قطاع الملابس الجاهزة المصرية إلى جانب أن من أفضل الوسائل الترويجية والتسويقية التى تساهم فى ترويج الملابس هى المشاركة بالمعارض الدولية المتخصصة بالخارج والبعثات الترويجية، وشددت على أن المجلس التصديرى للملابس يتطلع بشكل دائم إلى الترويج لمنتجات الملابس المصرية وعرض الإمكانيات التصنيعية والمزايا التنافسية التى تحملها الصادرات المصرية.

الطباعة والتغليف علي الخط

أعلن المجلس التصديري للطباعة والتغليف، انطلاق فعاليات معرض برويك غرب أفريقيا خلال الفتره من ٢٢ إلي ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٢ بلاجوس- نيجيريا بالتعاون مع أكسبو كونسلتنت العالمية وبالتنسيق مع الهيئة المصرية للمعارض والمؤتمرات، وذلك في إطار خطة النهوض بالصادرات المصرية لدول أفريقيا.

وأشار المجلس في بيان له، إلي أن معرض برويك غرب أفريقيا من أهم المعارض الدولية بغرب أفريقيا في قطاع التعبئة والتغليف والبلاستيك، ويعتبر فرصة أمام ١٢ شركة مصرية تشارك بالمعرض للتعرف على احتياجات الأسواق الأفريقية والاتفاق على عقود التصدير الخارجية وكذلك الوقوف على احتياجات الأسواق.

وأوضح المجلس، أنه سيتم الاشتراك في معرض برويك غرب أفريقيا بجناح مميز لمصر، في ظل خطة المجلس التصديري لتحقيق أفضل استفادة للشركات المصرية المشاركة في المعرض.

وأعلن المجلس التصديري ارتفاع الصادرات لأول ٥ أشهر من ٢٠٢٢ لتسجل ٥١٢ مليون دولار مقابل ٣٤٤ مليون دولار إلى محققة نمو بنسبة ٤٩٪، وحقق قطاع التغليف ارتفاع بنسبة ٣٨٪ خلال الفترة من يناير إلى نهاية مايو ٢٠٢٢ لترتفع الصادرات من ١٩١,٢ مليون دولار إلى ٢٦٤,٩ مليون دولار خلال نفس الفترة من ٢٠٢١.

وبلغت صادرات التغليف المرن نمو بنسبة ٣٨٪ لترتفع الصادرات من ١٣٦,٨ مليون دولار أول ٥ أشهر من ٢٠٢١ إلى ١٨٧,٢ مليون دولار كما ارتفعت صادرات الكرتون المضلع بنسبة ٣٦٪ لتصعد من ٢١١ مليون دولار إلى ٢٨٦ مليون دولار، كما ارتفعت صادرات الكرتون لتصعد من ٤ ملايين دولار إلى ١٣ مليون دولار.

محمد عارف

خبراء: فرص واعدة للمشاركة بين القطاع العام والخاص فى تصنيع الألومنيوم والرقائق والسيليكون

عقد مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ورشة العمل الـ ٢٤ ضمن سلسلة جلسات «حوار الخبراء»، وذلك لمناقشة مستهدفات وثيقة «سياسة ملكية الدولة» بقطاع الصناعات المعدنية، بحضور عدد من نواب البرلمان وممثلى الجهات التنفيذية المعنية وشركات القطاع الخاص.

كانت الحكومة قد أطلقت حوارًا مجتمعيًا منتصف يونيو الماضى، بهدف الاطلاع على رؤى الخبراء والمتخصصين وأطراف المنظومة الاقتصادية حول وثيقة «سياسة ملكية الدولة» التى تستهدف زيادة المشاركة بين القطاعين العام والخاص، دعمًا لأهداف التنمية وزيادة الاستثمارات، حيث تم الانتهاء من عقد ٢٣ ورشة عمل حتى الآن، تضمنت وضع توصيات ومقترحات للنهوض بأداء قطاعات الزراعة والصحة والنقل والتعليم والرياضة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتأمين والوساطة المالية والصناعات الغذائية والدوائية والنسيجية والإلكترونية والهندسية والكيماوية وصناعة الجلود والطباعة والنشر والتغليف والمستلزمات الطبية وتجارة الجملة والتجزئة.

أكد محمد سعداوى، العضو المنتدب للشركة القابضة للصناعات المعدنية، أن القطاع الخاص المصرى يستطيع الدخول فى شراكات مع الشركة القابضة للصناعات المعدنية، خاصة مع نجاحها فى تحقيق أرباح بقيمة ٣,٥ مليارات جنيه العام الماضى رغم ظروف الأسواق العالمية بعد أزمة «كوفيد-١٩»، مضيفًا أن أداء شركات القطاع العام قد تأثر لغياب ضخ الاستثمارات الضخمة لمواكبة التكنولوجيا الجديدة، وهو ما يستوجب من الدولة حاليًا التحرك لمواجهة ذلك بالمشاركة مع القطاع الخاص، سواء فى الإدارة أو رأس المال أو التمويل، مشيرًا إلى وجود فرص واعدة للمشاركة بين الطرفين فى مجالات تصنيع الألومنيوم والرقائق والسيليكون.

وذكر عماد الألفى، رئيس مجلس إدارة غرفة الصناعات المعدنية، مدير الشركة المصرية لتكنولوجيا الطحن المتقدمة «إيجات»، أن تشجيع القطاع الخاص يتطلب استقرار القوانين والقرارات المنظمة، وكذلك بالنسبة لأسعار الطاقة، بما يساعد المستثمر على تحقيق مستهدفات دراسة الجدوى الخاصة بمشروعه، مشيرًا إلى أنه من الضرورى الإبقاء على استثمارات الدولة فى مجالات المسابك لتنمية الصناعات المعدنية.

وأشار النائب هشام الحاج، عضو مجلس الشيوخ، إلى أن جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية يحتاج إلى دخول الدولة بقوة فى مجالات توفير المادة الخام وتكنولوجيات التصنيع لدعم الصناعات التحويلية والتكميلية، مضيفًا أنه لابد من دعم إنتاج «الاستانلس ستيل» كمادة خام لكافة الصناعات، بدءًا من السيارات حتى أوانى الطهى، خاصة مع تأكيد الرئيس عبدالفتاح السيسى على أهمية العمل على توفير مستلزمات الإنتاج محليًا لتقليل الفاتورة الاستيرادية، مطالبًا فى الوقت ذاته بدخول الدولة بقوة فى مجالات تصنيع الآلات والمعدات اللازمة لدعم حركة الصناعة.

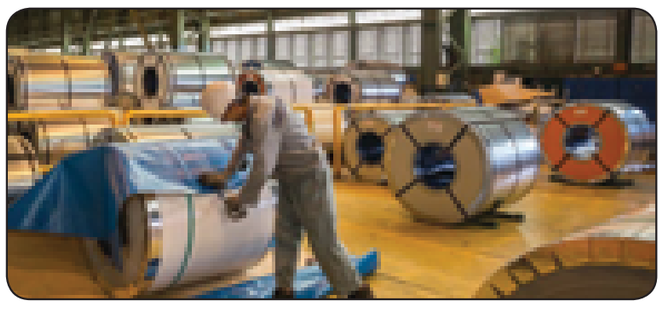

وطالب إيهاب واصف، رئيس شعبة صناعة المعادن الثمينة باتحاد الصناعات، بإلغاء رسم التأمين الذى تفرضه وزارة التموين على صادرات المشغولات الذهبية بقيمة ٠,٥ ٪ من إجمالى قيمة المنتج النهائى، وذلك بهدف زيادة معدلات التصدير، ودعم تنافسية المنتج المحلى خارجيًا، وزيادة فرص العمل أيضًا.. مؤكدا أهمية نقل تبعية قطاع المعادن الثمينة من وزارة التموين إلى وزارة الصناعة، وحل المشكلات التى تواجه صناعات الفضة، وتذليل العقبات الاستيرادية لمستلزمات الإنتاج.

وأكد عمرو أبوفريخة، الرئيس التنفيذى لشركة «طنطا موتورز»، ضرورة اتباع طرق مختلفة لتقييم أداء الشركات الحكومية لضمان تحقيق الربحية وزيادة الإنتاج مع وجود قواعد للمحاسبة وتوقع التوجهات المستقبلية للسوق، مشيرًا إلى الحاجة لتحقيق الربط بين احتياجات السوق وتوجهات التصدير بشكل مستدام، ومؤكدًا ضرورة تقييم الممتلكات العامة وفقًا لحجم الأصول وعوائد النشاط للوقوف على أنسب شكل للشراكة مع القطاع الخاص.. وهو ما أيده عمرو لبيب، العضو المنتدب لشركة «المتحدة» للمعادن، حيث اقترح الفصل فى تقييم الشركات العامة ما بين أصولها وربحية نشاطها لتكون قيمة الشركات مناسبة لحجم العوائد، وبما يساعد على تجنب المغالاة فى تقييم الشركات.

وطالب النائب مجاهد نصار، عضو لجنة الصناعة بمجلس النواب، بإنهاء استيراد خام «البيليت» اللازم لصناعات الحديد، وتشجيع سياسات استخراج الخامات محليًا، وزيادة جهود استخراج خامات الرمال البيضاء والسوداء كثروة قومية تقوم عليها العديد من الصناعات، فى حين طالب النائب جمال عبيد، عضو لجنة الصناعة بمجلس النواب، بزيادة أدوار التوعية بأهمية القطاع الخاص فى الإنتاج، وتغيير الصورة الذهنية السلبية بشأنه.

ولفت الدكتور ضياء حلمى، مستشار مجموعة «ويل بوند» الدولية، ورئيس الاتحاد العربى للتدريب، إلى إمكانية تحقيق الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص فى مجال إدارة المصانع المتعثرة ودعم أسس التدريب الفنى والإدارى، مضيفًا أن التجربة الصينية قامت على دعم خطط التدريب الفنى والإدارى، وأن الرئيس عبد الفتاح السيسى كان أول رئيس يزور أكاديمية التدريب الصينية على هامش مشاركته بقمة العشرين فى «بكين» مؤخرًا، لإيمانه بأن تطوير العنصر البشرى يعد حلا مثاليًا لأغلب مشكلاتنا التصنيعية.

وطالب محمود الفقى، العضو المنتدب لشركة «الدلتا» للصلب، بوضع قواعد جديدة لتيسير أعمال استصدار التراخيص فى إطار المشروعات المطروحة للشراكة مع القطاع الخاص فى وثيقة «سياسة ملكية الدولة» لضمان عدم تأثير تضارب القرارات على أعمال الشراكات الجديدة وبما يضمن سهولة بدء النشاط والأعمال، مشيرًا إلى ضرورة زيادة التنسيق بين وزارة الصناعة ومجتمع الأعمال قبل فرض أو إلغاء رسوم الإغراق.

رضوى عبدالله

فى أولى لقاءاته.. وزير التجارة يستقبل أعضاء لجنة الصناعة بمجلس النواب

أكد المهندس أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة، أهمية تحقيق التكامل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وبما يسهم فى تنفيذ مستهدفات خطة الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، مشيراً إلى حرص الوزارة على التعاون الدائم مع المجالس النيابية نظراً لدورها الرئيسى فى إصدار التشريعات وإقرار القوانين الداعمة للاقتصاد القومى.

جاء ذلك خلال لقاء الوزير مع أعضاء لجنة الصناعة بمجلس النواب برئاسة المهندس معتز محمود، وحضور النائب محمد السلاب، وكيل اللجنة، حيث استعرض اللقاء الدور المهم للجنة فى دعم ومساندة الصناعة الوطنية وأهم التحديات التى تواجه القطاع الصناعى خلال الفترة الحالية.

وأوضح الوزير، حسب بيان للوزارة- أهمية تكاتف جهود كافة أجهزة الدولة لزيادة مساهمة القطاع الصناعى فى الناتج المحلى الإجمالى والذى يبلغ حالياً ١١,٧٪، وذلك من خلال جذب المزيد من الاستثمارات فى قطاعات صناعية جديدة وزيادة الاستثمارات فى المشروعات القائمة، إلى جانب زيادة نسب المكون المحلى وتعميق الصناعة، فضلاً عن تطوير سلاسل القيمة للصناعة المحلية وتحقيق التكامل بين الصناعات المتواجدة فى مصر.

وقال المهندس معتز محمود، رئيس لجنة الصناعة بمجلس النواب، إن اللجنة تعقد آمالاً كبيرة على وزير التجارة والصناعة الجديد، لاسيما أنه على دراية كاملة بكافة الملفات والتحديات الخاصة بقطاع الصناعة فى مصر، مشيراً إلى أن المرحلة المقبلة ستشهد مزيدا من التنسيق والتعاون بين اللجنة ووزارة التجارة والصناعة لتحديد التشريعات الجديدة المطلوب إقرارها.

النقل واللوجستيات: الرئيس السيسي قدم دعما للصناعة لكنها ما زالت تعاني

أكد الدكتور عمرو السمدوني سكرتير شعبة النقل واللوجستيات بالغرفة التجارية بالقاهرة، إن قطاع الصناعة حظى على مدى السنوات الـ٨ سنوات الماضية باهتمام غير مسبوق من الإدارة المصرية وعلى رأسها الرئيس عبدالفتاح السيسي، والذي أولى هذا القطاع أولوية رئيسية ليس لكونه قاطرة التنمية الاقتصادية في مصر فحسب وإنما لأنه أحد أهم الدعائم لتحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال توفير فرص العمل وتشغيل الشباب وزيادة دخل المواطنين وتحسين مستوى معيشتهم.

وأضاف في بيان للشعبة، إن الرئيس دائما ما يوجه الحكومة بأهمية استمرار الجهود الداعمة لقطاع الصناعة الوطنية كنهج استراتيجي ثابت للدولة، واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتوطين الصناعة ونقل التكنولوجيا الحديثة، وسد الفجوة بين الصادرات والواردات وتحقيق الاكتفاء الذاتي من العديد من مدخلات الإنتاج، بما يلبي الطموح غير المحدود للدولة المصرية في التطور الصناعي والتقدم والتنمية، وكذلك توفير فرص عمل جديدة حاليًا ومستقبليًا.

إقبال كثيف من المواطنين على منافذ مبادرة كلنا واحد للحصول على السلع المخفضة

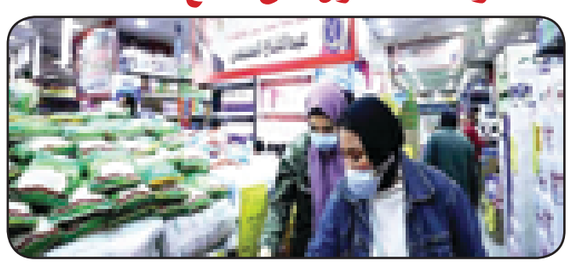

أ.ش.أ

توافد المواطنون، بكثافة على المنافذ والسرادقات التي أعلنت عنها وزارة الداخلية، للمشاركة في فاعليات المرحلة الـ٢٢ من مبادرة (كلنا واحد)، والتي أطلقت منتصف مارس الماضي تحت رعاية الرئيس عبدالفتاح السيسي، بمناسبة حلول شهر رمضان الكريم، وتم مدها لنهاية شهر أغسطس الجاري.

وأعرب عدد من المواطنين عن شكرهم وامتنانهم لوزارة الداخلية، لقيامها بمد المرحلة الـ٢٢ من المبادرة حتى نهاية شهر أغسطس الجاري، بدلا من نهاية عيد الأضحى المبارك لإتاحة الفرصة لهم للاستفادة من التخفيضات الكبيرة التي وفرتها المبادرة، والتي أسهمت في رفع العبء عن كاهلهم، وجعلت السلع الأساسية في متناول أيديهم.

وأشاد المواطنون بمبادرة (كلنا واحد)، ودورها في توفير السلع الغذائية وغير الغذائية لهم بأسعار مخفضة، معربين عن شكرهم لوزارة الداخلية، لحرصها على إطلاق مثل المبادرات، التي تعكس تطور الفكر الأمني للوزارة، وإيمانها بضرورة المشاركة المجتمعية الفعالة، خاصة في الأعياد والمواسم الاجتماعية، والدينية، والوطنية؛ ما يسهم في مد جسور الثقة بين المواطن ورجال الشرطة.

وكانت وزارة الداخلية قد أطلقت منتصف مارس الماضي، فاعليات المرحلة الـ٢٢ من مبادرة (كلنا واحد) لمدة ٣٠ يوما، ثم تم مدها حتى نهاية شهر رمضان المبارك، قبل أن يتم مدها مرة حتى نهاية عيد الأضحى المبارك، ثم نهاية شهر أغسطس الجاري، وذلك بالتنسيق مع مختلف قطاعات الوزارة ومديريات الأمن على مستوى الجمهورية لتوفير كافة مستلزمات الأسرة من (سلع غذائية وغير غذائية) بجودة عالية وأسعار مخفضة عن مثيلاتها بالأسواق بنسبة تصل إلى ٦٠٪.

انطلاق معرض «أهلاً مدارس» لتوفير مستلزمات المدارس بأسعار مخفضة ١ سبتمبر

قرر مجلس إدارة غرفة القاهرة التجارية برئاسة المهندس إبراهيم العربي رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية، تنظيم معرض أهلاً مدارس ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

جاء ذلك بعد مخاطبة وزارة التموين والتجارة الداخلية الغرفة بناءً على موافقة الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء على إقامة معرض «أهلاً مدارس» خلال الفترة من ١ إلى ١٠ سبتمبر المقبل بصالة جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بأرض المعارض بمدينة نصر.

ودعت وزارة التموين والتجارة الداخلية غرفة القاهرة للمشاركة في تنظيم المعرض تخفيفًا عن كاهل المواطن المصري، خاصة محدودي الدخل، والمساهمة في تنشيط الحركة التجارية.

وتتحمل غرفة القاهرة التجارية تكلفة معرض أهلاً مدارس لدعم المواطنين، وتخفيف العبء عن كاهلهم من خلال تلبية كافة مطالبهم من مستلزمات العام الدراسي الجديد من «أدوات كتابية - شنط - أحذية - منتجات جلدية - ملابس - مواد غذائية- حاسب آلي - تابلت » ، وغيرها من كافة المستلزمات الدراسية دون أن يتحمل العارضون أي تكلفة في مقابل تقديم نسبة خصم كبيرة على أسعار السلع لدعم المواطنين، خاصة الفئات الأكثر احتياجًا.

٢٠٠٠ محل تشارك في الأوكازيون الصيفي

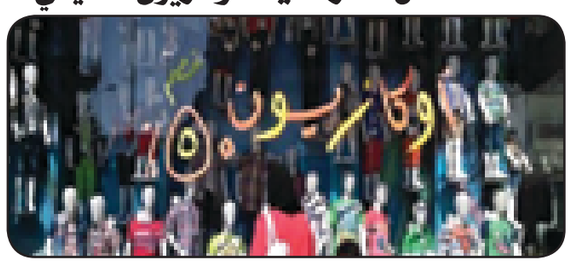

كشف أحمد كمال المتحدث باسم وزارة التموين والتجارة الداخلية، عن وصول عدد المحلات المشاركة في التصفية الموسمية الثانية »الأوكازيون الصيفي» بكل المحافظات، إلى نحو ٢٤٠٠ محل تجاري حتى الآن منذ بداية الأوكازيون.

وأضاف كمال، في بيان لوزارة التموين، أنه يتم تسيير عدة حملات تفتيشية بأماكن تواجد المحال المشاركة بالأوكازيون، حيث وصل عدد المحاضر النحررة ضد المحال المخالفة إلى ٢٩٠ محضرا حتى الآن.

من جهته، قال أحمد أبوالفضل، مدير عام الرقابة بوزارة التموين والتجارة الداخلية، إنه مستهدف العام الجاري مشاركة نحو ٣٥٠٠ محل تجاري ما بين قطاع عام وخاص واستثماري في التصفية الثانية من الأوكازيون الصيفي ٢٠٢٢.

وأوضح أن أكبر المحافظات مشاركة في الأوكازيون الصيفي، هي: القاهرة، الإسكندرية، الجيزة، القليوبية، منوها بأنه من الوارد مد فترة الأوكازيون، وذلك متوقف على رغبة التجار أصحاب المحال المشاركة، ومدى وجود ما يشجع على ذلك حتى يتم الحصول على موافقة وزير التموين على مد فترة الأوكازيون.

we
قبل أي حد
111 or 01 555 000 111
te.eg
/telecomegypt
/telecom.egypt

CIB بيقدّملك شهادات ادّخار
PREMIUM الجديدة بعائد ثابت
بالجنيه المصري لمدة ٣ و ٤ سنوات!
CIB
19777
WWW.CIBEG.COM
/CIBEgypt

كل إجراءات سفرك في مكان واحد
وفر وقتك
egyptair.com
اعرف كل المعلومات عن رحلتك ،
اختار مقعدك، وجبتك ، طريقة دفع
تذكرتك والعديد من الخدمات
EGYPTAIR
A STAR ALLIANCE MEMBER

البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT
مع الأهلي بيزنيس
المشروع عليك و التمويل علينا
بأبسط و أسرع الاجراءات
زور موقعنا للتعرف على برامج الأهلي بيزنيس في
المجالات الزراعية – الصناعية – الخدمية – التجارية
PHARMACY
القطاع التجاري
القطاع الزراعي
القطاع الخدمي
القطاع الصناعي
NBE
SME
www.nbe.com.eg